مدخل لفهم الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية والقدس

إعداد

ماهر عابد

حمزة الحلايبة

فراس علي القواسمة

مركز رؤية للتنمية السياسية

2023

مدخل لفهم الاستيطان الصهيوني
في الضفة الغربية والقدس

إعـــداد

ماهر عابد

حمزة حلايبة

فراس علي القواسمة

مراجعة

عزيز كايد

مركز رؤية للتنمية السياسية

إسطنبول - تركيا

2023

مدخل لفهم الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية والقدس

Introduction to Understand the Zionist Colonization in the West Bank and Jerusalem

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى 2023

إسطنبول – تركيا

ISBN: 978-605-70525-9-9

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال بدون إذن خطي من المركز

مركز رؤية للتنمية السياسية

إسطنبول – تركيا

الموقع الإلكتروني: www.vision-pd.org

البريد الإلكتروني: info@vision-pd.org

هاتف/فاكس: 07 01 631 212 90+

جدول المحتويات

المقدمة 5

المصطلحات 9

الفصل الأول: التسلسل التاريخي للاستيطان الصهيوني في فلسطين 13

1. ولادة الفكرة الصهيونية 14

2. المستوطنات الصهيونية الأولى قبل الانتداب البريطاني (1870 - 1916) 16

3. الاستيطان الصهيوني: من نهاية الحكم العثماني حتى الاحتلال البريطاني 19

4. بين الاحتلال البريطاني وبداية الاحتلال الإسرائيلي (1918 - 1948) 21

5. الهجرات اليهودية إلى فلسطين حتى عام 1948 29

الفصل الثاني: المشروع الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية والقدس 33

1. الموجات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس بعد عام 1967 34

2. محددات بناء جدار الفصل العنصري 59

3. التوزيع الجغرافي للاستيطان في الضفة الغربية 75

الفصل الثالث: المستوطنون والمستوطنات في الضفة الغربية والقدس: معطيات أساسية 91

1. أعداد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس 92

2. المستوطنات في الضفة الغربية والقدس: معطيات عامة 98

3. المناطق الصناعية الاستيطانية 104

4. مقارنة مساحات المناطق العمرانية الفلسطينية مع المناطق العمرانية التابعة للمستوطنات 105

الفصل الرابع: التقسيمات الإدارية والأيديولوجية للمستوطنين 107

1. مستوطنات تتبع لمجلس المستوطنات وأخرى تم ضمها لكيان الاحتلال 108

2. الإدارة المحلية داخل المستوطنات الإسرائيلية..... 110
3. التوجهات الأيديولوجية للمستوطنين..... 118
الفصل الخامس: المنطقة (ج): الاستهداف الاستيطاني المركزي 121
1. المواطنون الفلسطينيون في منطقة (ج): حصار وهدم وتشريد مستمر 124
2. سلب الأراضي من أصحابها بحجة أنها « أراضي دولة »..... 127
3. السيطرة على الموارد في الضفة الغربية..... 129
خاتمة..... 139
المراجع..... 141

المقدمة

يشكل الاستيطان عصب الفكر الصهيوني التوسعي، والمحرك الأساس للتصور الاستعماري الإحلالي، الذي قامت عبره دولة الاحتلال. إن رؤى «أرض الميعاد»، وتحشيد يهود العالم للهجرة إلى هذه الأرض، التي يُنظر إليها صهيونيًا أنها «الوطن التاريخي للشعب اليهودي»، يقتضي استمرار الاستيطان طوال الوقت، وكقوة أيديولوجية دافعة للمشروع الصهيوني كله، وهو أمر يتلازم بالضرورة مع عملية هدم منظم، واستئصال أسس المجتمع الفلسطيني وكيانه، وتدمير أعمدته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

تعكس المستوطنات مدى رغبة دولة الاحتلال في التوسّع، وتقوم بدور أمني في نفس الوقت، وتمثل مواقع عسكرية استراتيجية متقدمة لحماية المراكز الحيوية للاحتلال، خصوصًا أنها تسيطر على قمم الجبال، وتتواصل فيما بينها ضمن توزيع جغرافي محكم، يمنحها القدرة على حماية بعضها، وعلى السيطرة على المناطق الفلسطينية المحيطة بها.

للمستوطنات أيضًا قيمة اقتصادية، فهي تستحوذ على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الفلسطينية، وتسيطر على الأحواض المائية الجوفية الرئيسة في الضفة الغربية، بما فيها من موارد معدنية وصخرية مهمة، وقد أقام الاحتلال فيها سلسلة من المناطق الصناعية الكبيرة، ومقالع الحجارة والكسارات والمناطق السياحية.

يؤثر المشروع الاستيطاني على الشعب الفلسطيني في مجالات الحياة كافة، فهو يسيطر على الموارد الفلسطينية من أرض ومياه ومصادر طبيعية، ويمنع إمكانيات التطور والنمو السكاني والاقتصادي، كما أنه يحصر الوجود الفلسطيني في أضيق مساحة ممكنة من الأرض، وكل هذا يمثل تهجيرًا بطيئًا للمواطنين الفلسطينيين الذين يمارس بحقهم التمييز وسياسات الفصل العنصري.

إن استمرار الاستيطان وتوسعه، يمثل حربًا مفتوحة موجهة ضد الشعب الفلسطيني، تستهدف مقومات وجوده وبقائه، وتعمل على اقتلاع جذوره الراسخة والعميقة، وعلى وأد الحد الأدنى من الطموح السياسي الفلسطيني

المتمثل بإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، عاصمتها القدس الشريف، وذلك بناء على مشروع التسوية، الذي نتجت عنه سلطة فلسطينية، كان من المفروض أن تتحول إلى دولة مستقلة، ولكن الواقع على الأرض يسير باتجاه معاكس تمامًا، وهذا الأمر يفرض على القوى الفلسطينية الفاعلة، وعلى عموم الشعب الفلسطيني، التعامل معه وفق برنامج وطني موحد، يأخذ بعين الاعتبار أن هذا الاحتلال يستهدف تدمير الوجود الفلسطيني بكل مكوناته المادية والمعنوية.

يلقي هذا الكتاب الضوء على واقع الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية والقدس، من خلال تقديم الحقائق وتوضيحها بالأرقام. يبدأ الفصل الأول باستعراض تاريخي لتطور المشروع الاستيطاني في فلسطين المحتلة عام 1948، حيث يتناول ولادة الفكرة الصهيونية الاستعمارية، ومن ثم يستعرض تطور بناء المستوطنات قبل الانتداب البريطاني، وكذلك في الفترة بين الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي. ويركز الفصل الثاني على المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، إذ يوفر البيانات حول موجات التمدد الاستيطاني، وكذلك التوزيع الجغرافي للاستيطان في الضفة الغربية والقدس. ويوفر الفصل الثالث معلومات أكثر تفصيلًا حول المستوطنين والمستوطنات، من حيث العدد والامتيازات والأسماء وطبيعة المناطق الاستيطانية. أما الفصل الرابع، فهو مخصص للحديث عن واقع الاستيطان في المنطقة المصنفة (ج) حسب تقسيمات اتفاقية أوسلو، ويقدم هذا الفصل معلومات حول عمليات الهدم والتشريد المستمر ضد الفلسطينيين، وكذلك حول الأراضي المصادرة والمعلنة كأراضي دولة، وحول السيطرة على الموارد الفلسطينية. أما الفصل الأخير، فيستعرض البيانات حول التقسيمات الإدارية والأيديولوجية للمستوطنين، إذ يبين المستوطنات التي تتبع لمجلس المستوطنات، والتي تم ضمها للكيان الصهيوني، وكذلك يستعرض المعلومات المرتبطة بالإدارة المحلية للمستوطنات، والتوجهات الأيديولوجية لها.

اعتمدت الدراسة على معطيات مراكز الأبحاث الرسمية والمعروفة، مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وعلى التقارير المتخصصة لهيئات مراقبة الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس، وتقارير الأمم المتحدة،

وكذلك على معطيات الإحصاء الإسرائيلي، وعدد من المراكز الحقوقية الإسرائيلية، مثل «بتسيلم» و«كيرم نابوت» و«يش دين» وحركة السلام الآن، إضافة إلى المواقع الإلكترونية لبعض المستوطنات والمجالس الاستيطانية.

تبين الدراسة أن الموجات الاستيطانية سيطرت على تلال الضفة الغربية، وحاصرت مدنها وقراها، وحولتها إلى كانتونات معزولة، كما قلبت الميزان الديمغرافي في المنطقة (ج) لصالح المستوطنين، وسيطرت على معظم أراضي هذه المنطقة بشكل مباشر، وذلك عبر إقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية، وتحويلها إلى أراضي دولة، ومناطق تدريب عسكري، وعبر عزل المنطقة الشرقية للضفة الغربية (29.4% من مساحة الضفة)، وإقامة الجدار الفاصل الذي عزل 12.4% من مساحة الضفة في الجهة الغربية، واستحوذ على أكثر من 80% من المياه الجوفية في الضفة، وعلى غيرها من الموارد الاقتصادية الهامة.

وتبين الدراسة كيف عملت مخططات الاحتلال على تغيير الواقع الديمغرافي والجغرافي في القدس، وذلك من خلال مخطط القدس الكبرى، الذي يسعى إلى ضم بعض المستوطنات في محافظات بيت لحم وأريحا ورام الله إلى (القدس الكبرى). وفي نفس الوقت، يعمل هذا المشروع على إخراج التجمعات السكانية الفلسطينية من محيط القدس، سعيًا إلى ترسيخ واقع جديد في المدينة، بحيث تصبح ذات أغلبية يهودية.

وتبين الدراسة أيضًا، أن عدد مستوطنات الاحتلال في الضفة الغربية والقدس وصل إلى 151 مستوطنة، يسكنها حوالي 713 ألف مستوطن[1]، إضافة إلى 150 بؤرة استيطانية تمثل أنوية لمستوطنات جديدة، و 19 منطقة صناعية استيطانية، و 65 معسكرًا لجيش الاحتلال، وذلك حتى نهاية العام 2020. كما توضح الدراسة أن نسبة النمو الاستيطاني مرتفعة بشكل ملحوظ، وتزيد عن 3% تقريبًا، وذلك بفعل الامتيازات الهائلة التي يحصل عليها المستوطنون في

1 هذا الرقم لغاية نهاية العام 2020، وبحسب معهد واشنطن (The Washington Institute , 2022) و (Yaakov Katz, 2022) فإن عدد المستوطنين وصل إلى 720 ألفًا يسكنون في المستوطنات المصنفة «إسرائيليًا» بأنها شرعية، إضافة إلى حوالي 20 ألف مستوطن يسكنون في البؤر الاستيطانية، أي أن المجموع الكلي بلغ 740 ألفًا مع نهاية العام 2021، وهو ما يتوافق مع نسب الزيادة السنوية في المستوطنات، والتي تصل إلى 3,16% سنويًا.

السكن والبناء، والرواتب والتعويضات، وتخفيض الضرائب وغيرها. وتظهر الدراسة أن نمو المستوطنات أدى إلى خلق مدن استيطانية ضخمة المساحة والسكان، وأن المستوطنين من أصحاب الأيديولوجية الدينية والقومية، هم الأكثر عددًا، والأسرع نموًا.

المصطلحات[2]

المستوطنات: هي تجمّعات سكانية يهودية، سواء تلك التي تم إنشاؤها قبل عام ٨٤٩١ من المجموعات اليهودية وبتسهيل من الاحتلال البريطاني، أو تلك التي تم إنشاؤها في الضفة الغربية من قبل حكومات الاحتلال الإسرائيلي مباشرة، أو من قبل مجموعات تعمل تحت رعايتها.[3]

مستوطنات ناحال[4]: هي مستوطنات ذات طابع زراعي عسكري، وهي من نوع الموشاف أو الكيبوتس، وقد أقيمت على يد قوات الناحال العسكرية التابعة لجيش الاحتلال في المناطق الحدودية، وبالذات غور الأردن، وذلك انطلاقًا من كونها منطقة أمنية حدودية، إضافة لما تحويه من مساحات زراعية خصبة، ومصادر المياه الجوفية.

الموشاف: مصطلح عبري يشير إلى مستوطنة ريفية زراعية تتكون من أسر تستثمر قطعة أرض ولا تملكها، وتخطط كل أسرة لزراعة قطعتها وإدارتها بشكل مستقل، وتعود ملكية أراضي الموشاف «للصندوق القومي اليهودي». أما القضايا المشتركة بين أفراد الموشاف، فتتمثل في المساعدة الجماعية في بعض الحالات، وتسويق المنتجات، وشراء الحاجيات المشتركة، كما تؤخذ القرارات المتعلقة بأعمال الموشاف في الاجتماع العام لأعضائه، ويتم قبول المستوطنين الجدد ضمن معايير خاصة بكل موشاف.

الكيبوتس: مستوطنة ريفية زراعية تعتمد أسلوب الاشتراكية التامة في الإنتاج والاستهلاك، والتعاون المتبادل بين أعضاء الكيبوتس كنمط حياة، وتتجلى الملكية المشتركة في كل وسائل الإنتاج، وفي التنظيم المشترك للعمل والخدمات، وفي المسؤولية المشتركة لتزويد المنتجات والاحتياجات المادية والروحية لكل

2 تم إعداد قائمة المصطلحات بالاعتماد على: (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ) و (مدار ، 2022)

3 القانون الإنساني الدولي، ومجموعة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع القانوني الدولي، تقرّ بأن إنشاء تجمعات سكانية لسكان دولة الاحتلال في الأرض المحتلة هو أمر غير قانوني، ويعني هذا أنه وفق القانون الدولي فإن المستوطنات جميعها لا شرعية لها.

4 ناحال: اختصار بالعبرية للكلمات (نوعار حلوتسي لوحيم)، أي:(شباب طلائعي محارب)، تأسس الناحال في العام 1948 ككتيبة في جيش الاحتلال، تعمل من أجل تحضير المجندين للانخراط في الجيش، ومن أهدافه تنسيق العمل المشترك بين حركات الشبيبة والتيارات الاستيطانية، حيث دمجت بين الخدمة العسكرية وبين العمل الزراعي، وقد أنشأ الناحال أكثر من مائة موقع تحولت إلى مستوطنات.

أعضاء الكيبوتس. وتتم العضوية فيه على أساس الاختيار الحر من قبل العضو بالانضمام إليه بعد الاستجابة للمعايير التي يفرضها الكيبوتس على منتسبيه.

المستوطنة المجتمعية: هي مستوطنة مختلفة عن الكيبوتس أو الموشاف، حيث يملك المستوطنون فيها منازلهم ومزارعهم ومشاريعهم الخاصة، ويعمل سكانها بشكل مستقل وحر، وليس فيها مدخلات إنتاج مشتركة، أو بيوت سكنية مشتركة، وليس لها معايير اجتماعية أو أيديولوجية محددة لقبول الأفراد فيها، أي أنها أقرب ما تكون إلى بلدة ذات طابع مدني.

المستوطنة الحضرية: هي المستوطنة التي يقل عدد سكانها عن 2000 نسمة، أو أي مستوطنة تقع داخل حدود منطقة القدس(J1) بغض النظر عن عدد سكانها.

القدس (منطقة J1): هي ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته «إسرائيل» بعد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967 إلى كيانها، وهي تمثل نفس حدود بلدية القدس، وتضم القرى الفلسطينية التالية: بيت حنينا، مخيم شعفاط، شعفاط، العيسوية، سلوان، الثوري، جبل المكبر، السواحرة الغربية، بيت صفافا، شرفات، صور باهر، أم طوبا، كفر عقب، وأحياء مدينة القدس: الشيخ جراح، وادي الجوز، باب الساهرة، الصوانة، الطور، الشياح، راس العامود.

القدس (منطقة J2): تشمل باقي محافظة القدس خارج نطاق البلدية المعروفة باسم (منطقة J1)، وتضم القرى والمخيمات الفلسطينية التالية: رافات، مخماس، مخيم قلنديا، التجمع البدوي جبع، قلنديا، بيت دقو، جبع، الجديرة، الرام وضاحية البريد، بيت عنان، الجيب، بير نبالا، بيت إجزا، القبيبة، خرائب أم اللحم، بدو، النبي صموئيل، حزما، بيت حنينا البلد، قطنة، بيت سوريك، بيت اكسا، عناتا، تجمع الكعابنة البدوي، الزعيم، العيزرية، أبو ديس، عرب الجهالين، السواحرة الشرقية، الشيخ سعد.[5]

5 يحمل سكان قريتي النبي صموئيل والشيخ سعد هويات الضفة الغربية، وهم ممنوعون من دخول القدس إلا بتصاريح خاصة، كما قطع الاحتلال تواصلهم مع الضفة الغربية عبر الجدار الفاصل.

المستوطنة الريفية: هي المستوطنة التي يقل عدد السكان فيها عن 2000 نسمة، وتشمل المستوطنات الزراعية، ويستثنى من ذلك المستوطنات التي تقع داخل حدود منطقة القدس (J1)، حتى لو كان عدد سكانها يقل عن 2000 نسمة، حيث تصنف على أنها مستوطنات حضرية.

بؤر استيطانية غير مرخّصة: هي مستوطنات أُنشئت في الضفة الغربية والقدس دون ترخيص من حكومة الاحتلال، ورغم ذلك فإن المؤسسات التابعة لحكومة الاحتلال تمول إقامة البنى التحتية لهذه البؤر، وتغض الطرف عن توسعها، كما أنها تسعى لمنحها مكانة قانونية (شرعنة).

شرعنة، تبييض، أو «تسوية»: منح مكانة قانونية بأثر رجعي لمبانٍ وتجمّعات استيطانية أُنشئت دون تصريح من قوات الاحتلال، وابتداءً من العام 2011 تعمل حكومة الاحتلال على تبييض البؤر الاستيطانية غير المرخّصة، وتحويلها إلى مستوطنات رسمية، مع أن جميع المستوطنات المرخصة وغير المرخصة، هي مستوطنات غير شرعية وفق القانون الدولي.

الطريق الالتفافي: هو طريق تقيمه سلطات الاحتلال بهدف ربط المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية مع بعضها البعض، أو مع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

مجلس يشع: هو مجلس يمثل المستوطنين في الضفة الغربية، باستثناء مستوطنات القدس التي ضمتها قوات الاحتلال إلى كيانها (منطقة J1)، ويضم عدة مستوطنات قريبة من الخط الأخضر في محافظات قلقيلية ورام الله والخليل، ويتبع لمجلس يشع 6 مجالس إقليمية، وعدد من المجالس المحلية والبلدية لمستوطنات الضفة الغربية.

الخط الأخضر أو خط الهدنة: هو خط وقف إطلاق النار بين «إسرائيل» والدول العربية التي حاربتها في العام 1948، وهي: مصر والأردن وسوريا ولبنان، وذلك ضمن اتفاقيات الهدنة التي تم التوقيع عليها بين «إسرائيل» والدول العربية المذكورة في رودس عام 1949، وتعود التسمية إلى استعمال قلم أخضر لترسيم حدود وقف إطلاق النار على الخريطة التي عالجت الموضوع في حينه، ويشير الخط الأخضر اليوم إلى «الحدود الوهمية» بين «إسرائيل» وكل من

الضفة الغربية وقطاع غزة.

المنطقة العسكرية المغلقة: هي منطقة يمنع على المواطنين الفلسطينيين، بقرار من الحاكم العسكري للاحتلال، دخولها ما لم يكونوا من سكان المنطقة، إلا بتصاريح خاصة.

المخطط الهيكلي: هو مستند يحدّد استعمالات الأراضي المسموحة ضمن مساحة معينة، ويشتمل على تفاصيل الغايات من استعمالات الأراضي: بناء المساكن، بناء المباني العامة، التجارة وغيرها، وتستوجب المخططات الهيكلية في الضفة الغربية، الحصول على مصادقة مجلس التخطيط الأعلى التابع للإدارة المدنية الاحتلالية، وينعدم فيه التمثيل الفلسطيني.

الفصل الأول

التسلسل التاريخي للاستيطان الصهيوني في فلسطين

يختلف الاستيطان الصهيوني عن أشكال الاستيطان الاستعماري الأخرى، إذ يستند في تبريراته إلى مسوغات دينية وفكرية، حيث تُعتبر فكرة «عودة الشعب إلى أرض الميعاد وبناء الهيكل»، إحدى مرتكزات الحركة الصهيونية (العيلة و شاهين، 2010؛ فاضل، 2014). ويمكن القول إن الحركة الصهيونية وَظفت الدين كأداة لتحقيق أهدافها السياسية، حيث تم الاستناد على نصوص توراتية وروايات تاريخية، تدعّم المزاعم الصهيونية الرامية إلى السيطرة على أرض فلسطين. وهناك من يرى أن استخدام الدين ليس مجرد أداة لتحقيق الأهداف السياسية، بل يعتبر الأهداف الدينية والسياسية وجهين لعملة واحدة يصعب الفصل بينهما. دكتور عساف (2017).

وبعد قيام دولة الاحتلال عام 1948، استخدمت القوة العسكرية كأداة رئيسة للاستيلاء على الأراضي، وبناء المستوطنات، وبذلك فرض الاحتلال سياسة الأمر الواقع في إقامة المستوطنات. وفي هذا السياق، يعلق عضو الكنيست السابق يشعياهو بن بورات قائلًا: «لا صهيونية دون استيطان، ولا دولة يهودية دون إخلاء العرب ومصادرة الأراضي وتسييجها» (ابراهيم، 2008). ومن الواضح أنَّ الأساس الذي يستند عليه الفكر الصهيوني بخصوص الاستيطان، هو وجود أرض مختارة وهي فلسطين، تمامًا كفكرة وجود شعب مختار، وبهذا فإن استمرار الاستيطان هو ضمان لاستمرار الصهيونية.

1. ولادة الفكرة الصهيونية

بعد ثورة الإصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر في أوروبا، وبعد ظهور المذهب البروتستانتي، بدأت تتشكل نزعة جديدة في أواخر القرن السادس عشر، أُطلق عليها «الصهيونية المسيحية». أهم ما دعت إليه هو أن اليهود هم شعب الله المختار، وأن وطنهم المقدس هو فلسطين، ومن الضروري أن يعودوا إليها ويقيموا دولة «إسرائيل»؛ لكي تسبق المجيئ الثاني للمسيح. ومنذ ذلك الوقت، وحتى ولادة هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية، ظهر الكثير من المفكرين الذين نظّروا لفكرة عودة اليهود لأرض فلسطين، ولعل أهمهم تسفي هيرش كاليشر (1795 – 1874)، ويهودا القلعي (1798 – 1878)، ووليون بينسكر (1821 –

1891). في عام 1659، قام التاجر الدنماركي أوليغربولي بإعداد خطة لتوطين اليهود في فلسطين[6]، وبعد مائة عام أخرى، وبالتحديد في العام 1799، اقترح نابليون بونابرت على اليهود أثناء الحملة الفرنسية على الشام ومصر، العمل على إقامة دولة خاصة بهم في فلسطين (نوفل، 2011).

إضافة إلى السياق الديني لنشأة الحركة الصهيونية، ظهر سياقان آخران مهمان، الأول هو السياق الاستعماري الإمبريالي للقوى الكبرى، والثاني هو سياق المسألة اليهودية التي ظهرت في القرن التاسع عشر في أوروبا، والتي عكست أزمة اندماج اليهود في أوروبا، واضطهادهم من الدول الأوروبية. وبهذا فقد مثل احتلال فلسطين نقطة التقاء مصالح الدول الاستعمارية الطامعة فيها، وعلى رأسها بريطانيا، مع مصلحة اليهود في حل مشكلتهم «المسألة اليهودية»، وعلى الرغم من وجود المسوغات الدينية، إلا أن الحركة الصهيونية تُعتبر بأيديولوجيتها حركة علمانية، وبهدفها حركة استعمارية، سعت بشكل أساسي لتحقيق أهداف سياسية في السيطرة على فلسطين (هلسة، 2008). فعلى سبيل المثال، قام مونتفيوري (1784 - 1885) بعدة محاولات لاستئجار 200 قرية في منطقة الجليل لمدة 50 عامًا، ولكنه فشل في ذلك، ثم نجح في الحصول على الموافقة العثمانية على شراء عدة قطع من الأراضي بالقرب من القدس ويافا، وأسكن فيها مجموعة من العائلات اليهودية، إلا أن هذه الخطوة تعثرت ولم تلق نجاحًا كبيرًا، بعد أن تنبه الحكم العثماني إلى خطورة المشروع[7]

6 لا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا التوجه الصهيوني لم يكن يهوديًا، وهو مرتبط بحركة الاستعمار الغربي الحديث، وبالرغبة في استخدام اليهود كأداة وظيفية تخدم المشروع الغربي الاستعماري في منطقتنا، وهو يختلف عن توجه بعض اليهود الهاربين من الاضطهاد في أوروبا خلال الفترة 1400 – 1800، وربما بعد ذلك بعدة عقود، إلى أراضي الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، واتخاذهم إياها وطنًا، حتى لو كانوا مدفوعين ببعض الحنين الديني إلى ما يعتبرونها أرض التوراة.

7 من المهم الإشارة إلى أن عددًا من «الأحياء» اليهودية الصغيرة أنشِئت في القدس في الفترة ما بين (1859 - 1897)، وهذه الأحياء لم تكن مستوطنات زراعية ذات طبيعة صهيونية، بل تعامل معها الفلسطينيون على أنها مساكن لمواطنين يختلفون معهم في الديانة، وهذه «الأحياء» أو «المستوطنات» هي: «شكنوت شعنانيم» التي أقامها موشيه مونتفيوري غرب بوابة يافا قرب بركة السلطان سنة 1859، «محانيه يسرائيل» أي معسكر «إسرائيل»، وقد تم وضع حجر الأساس لها سنة 1868.»نحلات شفعا» وقد أقيمت سنة 1869.» شكنوت هبوخاريم « أي مساكن البخاريين، وهم اليهود المهاجرين من بخارى، وأقيمت سنة 1873.»مائة شعاريم» أي مائة بوابة وهي حي سكني أقيم سنة 1874»إيفن يسرائيل» أي: حجر «إسرائيل»، وهي ضاحية سكنية أقيمت سنة 1875. «محانيه يهودا»: معسكر يهودا، وهي أكبر الأحياء الاستيطانية وأقيمت سنة 1887.» شكنوت هشالوم» أي مساكن السلام، وهي حي صغير جنوب محانيه يهودا، وأقيمت سنة 1888.»زخرون طوبيا»

(القدسي، 2004).

لذلك، تبنت الحركة الصهيونية العالمية سياسة الاستيطان الاستعماري؛ لتحقيق هدفها في إنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين التاريخية. ولتحقيق هذا الهدف، ركزت المؤتمرات الصهيونية على مبدأ امتلاك اليهود للأراضي، كشرط لإحداث انقلاب ديمغرافي يسمح بتهجير اليهود إلى فلسطين، وبناء المستوطنات لهم، وطرد الفلسطينيين منها.

2. المستوطنات الصهيونية الأولى قبل الانتداب البريطاني (1870 - 1916)

في العام 1870، أقيمت مستوطنة (مكفا إسرائيل) على مساحة بلغت 2,600 دونم من أراضي قرية يازور العربية قرب يافا (الموسوعة الفلسطينية، 1990)، حيث تم استئجار هذه الأراضي لمدة 99 عامًا، ويعتبرها المؤرخون اليهود أول مستوطنة زراعية يهودية في فلسطين[8]. وفي عام 1878، قامت مجموعة من اليهود بشراء 3,375 دونمًا من أراضي قرية ملبس قرب يافا، حيث أُقيمت مستوطنة (بتاح تكفا). وفي العام 1881، وصل إلى فلسطين حوالي 3,000 يهودي من أوروبا الشرقية، وساهم بعضهم بإنشاء عدد من المستوطنات في الفترة من

أي الذكرى الطيبة، وتقع غرب محانيه يهودا، وأقيمت سنة 1890. «نحلات شمعون هتصيدق» مستوطنة شمعون الصادق في حي الشيخ جراح قرب واد الجوز، وهي بتمويل أثرياء يهود، وقد بدأ البناء فيها سنة 1876 وانتهى سنة 1891.»أهل شلومو « أي خيمة سليمان، وتقع غرب محانيه يهودا، وأقيمت سنة 1891م. «يمين موشيه»: تخليدًا لموشيه مونتفيوري الذي أسسها قرب صهيون، وسكنها اليهود الشرقيون «السفارديم» سنة 1892.»كريات نئمان» أي القرية الوادعة، أقيمت سنة 1892.»نحلات تسفي»: تكريمًا للبارون تسفي هيرش، وهو حي خاص بالمهاجرين اليهود اليمنيين، وأقيمت سنة 1894.»بيت أونغرين» وهي مساكن أقيمت للمهاجرين اليهود الهنغاريين، وتقع شمال «مائة شعاريم»/ مائة بوابة، وقد أقيمت سنة 1897.

8 تكمن أهمية المستوطنات الزراعية التي بدأ إنشاؤها في هذه الفترة، في أنها كانت تمثل المشروع الاستيطاني الصهيوني القومي، الذي يطمح إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، والرواد الأوائل الذين جاؤوا إلى هذه المستوطنات، كان معظمهم من المندفعين لتحقيق هذه الرؤية الحالمة، عبر العمل بالزراعة، وإقامة القرى المختلفة في طبيعتها عن الأحياء اليهودية (الجيتو) ذات الطابع السكني والتجاري، والتي يعتبر أصحابها أنفسهم مواطنين يهود في الدولة العثمانية، وليس لهم، أو لمعظمهم على الأقل، أحلام ظاهرة بإقامة دولة يهودية خاصة بهم، كما أن المؤسسات اليهودية المرتبطة بالمشروع الاستيطاني الصهيوني، انطلقت من هذه المستوطنات، وهي مؤسسات اقتصادية وصناعية وعسكرية وتعليمية، شكلت البنية الأساسية لمؤسسات الدولة اليهودية لاحقًا، ومعظم قادة كيان الاحتلال، وبناته الأوائل، ونخبه المهيمنة، جاؤوا من هذه المستوطنات.

1882 - 1884، ففي عام 1882، أُقيمت 3 مستوطنات، هي (ريشون ليتسيون وزخرون يعقوب وروش بينا)، ثم أقيمت مستوطنتا (يسود همعاليه وعفرون) عام 1883، ومستوطنة (غديرا) عام 1884، وفي عام 1890، أقيمت مستوطنتا (رحوبوت ومشمار هيردن). وقد قامت المؤسسات اليهودية والصهيونية بدور كبير في شراء الأراضي، وجلب المستوطنين من أوروبا، وأهم هذه المنظمات (منظمة بيكا) التي أسسها البارون أدموند دي روتشيلد[9]، والوكالة اليهودية التي انبثقت من المؤتمر الصهيوني العالمي الأول عام 1897، والصندوق القومي اليهودي «الكيرن كايمت»، وصندوق التأسيس اليهودي «الكيرن هايسود»، والشركة الإنجليزية الفلسطينية (القدسي، 2004).

وبحلول العام 1897، أي في سنة انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول، بلغ عدد المستوطنات الصهيونية المقامة 18 مستوطنة، فيما بلغ عدد المستوطنين 3,870 مستوطنًا، لم يلبث عددهم أن ارتفع إلى 4,500 مع نهاية العام 1899. وقد شكل هؤلاء المستوطنون النواة الأولى الفعلية للمشروع الاستيطاني التوسعي في فلسطين[10] (الموسوعة الفلسطينية، 1990). ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن الفلسطينيين عمومًا، كانوا يفرقون بين المستوطنين اليهود الصهاينة، الذين سكنوا في المستوطنات الزراعية، وكانت لهم مطامع استعمارية واضحة، وبين اليهود الذين سكنوا في أحياء خاصة بهم في المدن الفلسطينية، وقدموا في فترات مختلفة، وتعايشوا مع المجتمع المحيط بهم، حيث إن هؤلاء تحولوا عمليًا، وربما رغمًا عن إرادتهم، إلى جزء مهم من المشروع الصهيوني في فترة الانتداب البريطاني وما بعد ذلك، حيث صار هذا الانتداب يمهد لبناء دولة «إسرائيل»، وتقسيم فلسطين، وصارت أعداد هؤلاء اليهود مهمة في الميزان الديمغرافي.

9 البارون إدموند جيمس ديروتشيلد 1845 - 1934، أحد زعماء الفرع الفرنسي لعائلة روتشيلد المالية اليهودية، كان داعمًا قويًا للصهيونية، وقدم مبالغ ضخمة لصالح المجموعات الصهيونية الأولى، وفي عام 1929 عين رئيسًا للوكالة اليهودية .

10 لاحظ المؤرخون الفلسطينيون أن العلاقات بين اليهود المقيمين في المدن الفلسطينية، وبين سكان المستوطنات الزراعية الأولى كانت تتسم بالمحدودية والتوجس وغياب الثقة، كما أن الخلفيات الثقافية المختلفة لكلا الفريقين، ساهمت في تعزيز الشكوك المتبادلة، بل إن اليهود المقيمين في المدن الفلسطينية، اعتبروا معارضين للحركة الصهيونية، ورافضين للهجرة الصهيونية، واعتبروا أن المهاجرين يزاحمونهم اقتصاديًا في فلسطين، ويسيئون إلى علاقاتهم مع السكان الفلسطينيين.

جدول رقم (1): المستوطنات التي أقيمت ما بين 1870 - 1910

السنة	اسم المستوطنة	المجموع التراكمي لعدد للمستوطنات
1870	مكفيه إسرائيل	1
1878	بيتح تكفا	2
1882	ريشون لتصيون- زخرون يعقوف- روش يبنا	5
1883	نس تسيون- مزكيرت باتيه- يسود هامعاليه	8
1884	غديرا	9
1887	بئير طوفيا	10
1889	بات شلومو- مئير شافيه	12
1890	الخضيرة - مشمار هايردن- رحوفوت	15
1894	موتسا	16
1896	غان شموئيل- المطلة	18
1899	محانيم	19
مجموع المساحة المسيطر عليها بين عامي 1870 و1896		**250 ألف دونم**
مجموع عدد المستوطنين بين عامي 1870 و1896		**4,500 نسمة**
1900	يفنئيل	20
1901	كفار تابور	21
1902	منحميا- غفعات عيده- كفار سابا- ايلانيا	25
1904	عتليت – حولدا	27
1907	بئير شيمن- بن يعقوف	29
مجموع المساحة المسيطر عليها بين عامي 1900 و1907		**80 ألف دونم**
مجموع عدد المستوطنين بين عامي 1900 و1907		**2,500 نسمة**
1908	متسبيه- كنيرت كيبوتساه	31
1909	كنيرت موشافاه- دغانيا- تل أبيب	34
1910	مغدال	35

المصدر: الباحث بالاعتماد على (الموسوعة الفلسطينية، 1990)

وقد بدأ عدد المستوطنات بالزيادة بشكل ملحوظ بعد تبلور المشروع السياسي الصهيوني، كما يظهر في جدول رقم (1)، وقد سيطرت المستوطنات حتى العام 1899 على 250 ألف دونم، لم تلبث أن ارتفعت إلى 420 ألف دونم مع سيطرة البريطانيين العسكرية على فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى (نوفل، 2011).

شكل رقم (1): تطور عدد المستوطنات بين 1870-1916

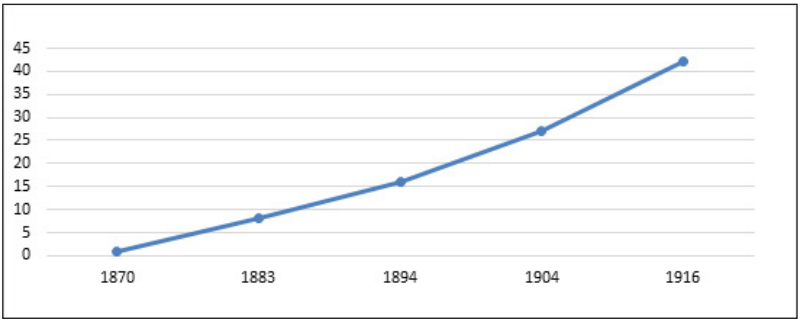

المصدر: الباحث بالاعتماد على (الموسوعة الفلسطينية، 1990)

يظهر الجدول والرسم البياني أعلاه، أن وتيرة بناء المستوطنات الزراعية، والسيطرة على الأراضي الفلسطينية عن طريق الشراء والاستئجار، استمرت بالصعود منذ لحظة بناء أول مستوطنة زراعية في عام 1870، حتى بداية الانتداب البريطاني، وكذلك الأمر بخصوص عدد المستوطنين، حيث وصل عدد المستوطنين المقيمين في المستوطنات الزراعية مع بداية الانتداب البريطاني، إلى 12 ألف مستوطن.

3. الاستيطان الصهيوني: من نهاية الحكم العثماني حتى الاحتلال البريطاني

من الواضح أن الوعي الفلسطيني الشعبي، والوعي العثماني الرسمي بخطورة المشروع الصهيوني، ساهما بكبح جماحه، بل بدا في كثير من الأحيان أن هذا المشروع يترنح ويتراجع، ويلاحظ أن أعداد المستوطنين في المستوطنات الزراعية، وهم رواد المشروع الصهيوني، لم يتجاوز 12 ألفًا قبل نهاية العصر التركي في

العام 1914[11]، كما يلاحظ عزوف معظم يهود شرق أوروبا المهاجرين، عن التوجه إلى فلسطين، واختيارهم أي مكان آخر عوضا عنها، حيثما أمكنهم ذلك. ولذلك، وبالرغم من نشاط الأحزاب الصهيونية المحموم لجلب المهاجرين إلى فلسطين، فإن عدد المستوطنين في المستوطنات الزراعية بقي محدودًا، وكان الكثيرون منهم يغادرون البلاد بسبب الأمراض كالملاريا، وعدم قدرتهم على تحمل الظروف المناخية، وفشل العديد من مشروعاتهم الزراعية، وشعورهم باليأس خصوصًا بعد وضوح الرفض الشعبي الفلسطيني، واستعداده لمقاومة الاستيطان الصهيوني، حيث إن عددًا من المستوطنات الزراعية استهدفها المواطنون الفلسطينيون[12] (شبيب، 2012).

وإجمالًا، فإن أعداد اليهود في فلسطين أخذت في التراجع مع بدء الحرب العالمية الأولى في العام 1914، وذلك نظرًا لظروف الحرب التي أثرت على جميع السكان، إضافة إلى أن الحكم التركي بدأ ينظر إلى اليهود على أنهم موالون للحكومة البريطانية، كما خشي اليهود من أن تأتي نتائج الحرب في غير صالح البريطانيين، وهو ما قد يعرضهم لدفع ثمن وقوف الصهيونية إلى جانب بريطانيا، ولذلك فقد آثر الكثير منهم الهجرة والرحيل من فلسطين، ولو بصورة مؤقتة، كما التحق قسم من الصهاينة بالجيش البريطاني، مكونين ما سمي بالفيلق اليهودي، الذي حارب إلى جانب الإنجليز في فلسطين، والذي أصبح نواة الجيش الصهيوني المستقبلي. وتشير المصادر «الإسرائيلية» الرسمية، إلى أن أعداد اليهود في فلسطين هبطت من 85 ألفًا عام 1914، إلى 56 ألفًا عام 1916 (الموسوعة الفلسطينية، 1990). وهذا الرقم يشمل عدد المستوطنين في المستوطنات الزراعية، وعدد اليهود من سكان المدن الفلسطينية. والشكل البياني التالي

11 يُشار هنا إلى التفريق بين اليهود الذين سكنوا المدن الفلسطينية، وبين الصهاينة الذين أقاموا في المستوطنات الزراعية، فاليهود الذين سكنوا المدن الفلسطينية اعتبروا مواطنين فلسطينيين، ولم يكن لمعظمهم أي علاقة بالمشروع الصهيوني، في حين أن سكان المستوطنات الزراعية، هم من رواد المشروع الصهيوني، الذين قدموا إلى فلسطين رغبة بإقامة وطن قومي لليهود.

12 قام الفلاحون الفلسطينيون من أبناء قرية (الجاعونة) قضاء صفد، بالهجوم على مستعمرة روش بينا سنة 1883، كما شن الفلاحون المطرودون من أرضهم في الخضيرة وملبّس، هجومًا على مستوطنة «بيتح تكفا»، في آذار 1886، وفي أواخر تشرين أول/ أكتوبر 1888، شهدت مستوطنة غديرة هجومًا عليها، كما شهدت مستوطنة رحبوت في آذار/ مارس 1893 هجومًا مماثلًا، وكذلك مستوطنة بيئر طوفيا، سنة 1896، وفي سنة 1901 ضد الخضيرة (شبيب، 2012).

يعطي مؤشرا واضحا حول مسألة انخفاض أعداد اليهود في القدس، والتي ضمت العدد الأكبر من اليهود في الفترة التي اندلعت فيها الحرب العالمية الأولى، وينبغي الإشارة هنا إلى أن معظم اليهود الذين خرجوا من فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى، عادوا إليها مباشرة بعد سيطرة الإنجليز على فلسطين في العام 1917، واستقرار الأوضاع الأمنية بعد انتهاء الحرب العالمية عام 1918.

شكل رقم (2): تطورعدد اليهود في القدس بين 1819-1918

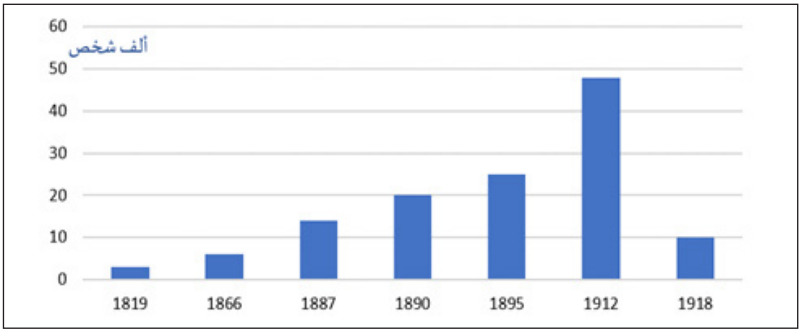

المصدر: وفا (2011) والسهيل (2004)

4. بين الاحتلال البريطاني وبداية الاحتلال الإسرائيلي (1918 - 1948)

مع نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918، واحتلال بريطانيا لفلسطين، فإن العصر الذهبي للمشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين قد بدأ، حيث عملت السلطات البريطانية تدريجيًا، على نقل ملكية الأراضي الفلسطينية إلى المنظمات الصهيونية، ومع نهاية العام 1935، كان مجموع ما يستحوذ عليه الصهاينة من أراض عربية في كل فلسطين، مليون و440 ألف دونم، فيما زاد عدد المستوطنات عن 150 مستوطنة، وقارب عدد المستوطنين 400 ألف مستوطن (الموسوعة الفلسطينية، 1990)، وفي أيار 1948، وصل عدد اليهود في فلسطين إلى 598 ألفًا، ويشمل هذا العدد اليهود الذين سكنوا المدن الفلسطينية كالقدس وطبريا وصفد والخليل، ولم يكونوا جزءا من المشروع الصهيوني، ولكنهم بعد السيطرة البريطانية، باتوا جزءًا أساسيًا من المشروع الاستعماري

الصهيوني، كما زادت المساحة التي سيطر عليها الصهاينة عن مليون و800 ألف دونم (الموسوعة الفلسطينية، 1990)، وقد شكل هؤلاء المستوطنون مع المساحات المسيطر عليها، نقطة الانطلاق للسيطرة على معظم فلسطين في العام 1948 مع نهاية الانتداب البريطاني.

لقد مثل الاحتلال البريطاني لفلسطين، حبل الإنقاذ للمشروع الصهيوني، وهو أمر يبدو شديد الوضوح عبر الجدول التالي، الذي يقارن بين المساحات التي سيطرت عليها المستوطنات الصهيونية، مع عدد المستوطنين وعدد المستوطنات خلال الفترة ما بين 1882 - 1948، أي حتى النكبة الفلسطينية، وسيطرة الصهاينة على ما بات يعرف بأراضي فلسطين المحتلة عام 1948، كما يبين الجدول كيف ارتفعت أعداد المستوطنات بشكل قياسي خلال فترة الانتداب البريطاني، من 42 إلى 211 مستوطنة في العام 1939، حين اندلعت الحرب العالمية الثانية، وهو ما يوضح محورية الدور البريطاني في تمكين المشروع الصهيوني من التمدد والتوسع، إضافة إلى أن كل المؤسسات الصهيونية المركزية، العسكرية والتعليمية والصحية، والتي شكلت أنوية مؤسسات دولة الاحتلال المستقبلية، قد أقيمت وترسخت في هذه الفترة.

جدول رقم (2): عدد المستوطنات التي أُقيمت خلال الفترة ما بين 1918 - 1948

الفترة الزمنية	عدد المستوطنات المقامة
1918 -1923	20
1924 -1928	25
1929 -1931	10
1932 -1935	53
1936 -1948	61
مجموع المساحة المسيطر عليها منذ عام 1918 حتى 1948	**مليون و380 ألف دونم**
مجموع المستوطنين بين عام 1918 إلى 1948	**513 ألف مستوطن**
مجموع المستوطنات منذ عام 1918 حتى 1948	**169 مستوطنة**

المصدر: الباحث بالاعتماد على (الموسوعة الفلسطينية، 1990)

شكل رقم (3): مساحة الأرض الفلسطينية التي سيطر عليها الصهاينة قبل نكبة العام 1948

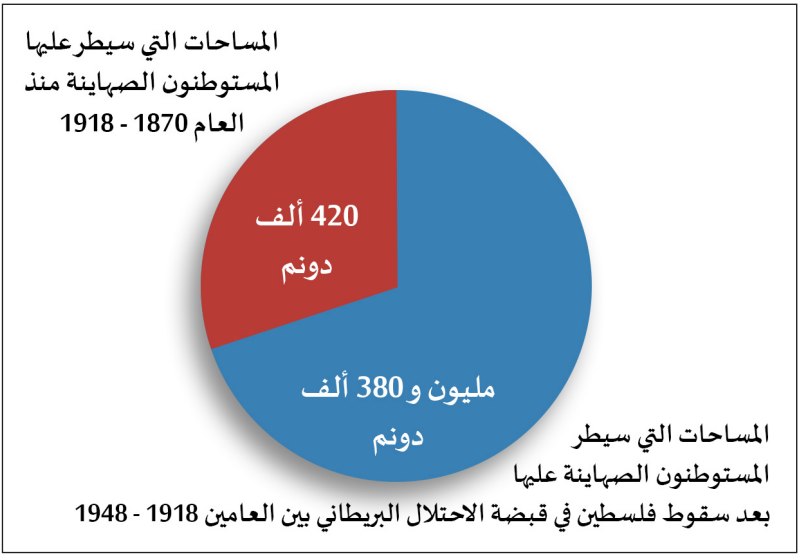

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (الموسوعة الفلسطينية، 1990)

يظهر الرسم البياني أعلاه، أن 77% من الأرض الفلسطينية التي سيطر عليها اليهود قبل النكبة، كانت في فترة الانتداب البريطاني، والتي امتدت منذ العام 1918 - 1948، بينما تمت السيطرة على الـ 23% خلال ما يقارب خمسين عامًا قبل الانتداب البريطاني، وتحديدًا في الفترة الممتدة من عام 1870 حتى عام 1916. وحول آلية سيطرة الصهاينة على الأراضي الفلسطينية قبل فترة الانتداب البريطاني وبعدها، تظهر البديري (1998) في دراستها، تفاصيل هذه السيطرة المبينة في الجدول رقم (3)، كما فصل القدومي (2013) كيفية حيازة الصهاينة لمعظم المساحات التي سيطروا عليها من الأرض الفلسطينية منذ العهد العثماني لغاية العام 1948، وقد تم تلخيص ما ذكره في الجدول رقم (4).

جدول رقم (3): مساحة الأراضي التي سيطرت عليها المستوطنات حتى عام 1947

مساحة الأراضي بالدونم	النسبة المئوية من المساحة الإجمالية لأرض فلسطين	كيفية حيازتها
420,000	1.55%	أراضٍ تمت السيطرة عليها في فترة الحكم العثماني وبداية الحكم العسكري البريطاني.
175,000	0.64%	أراضٍ أجرتها حكومة فلسطين الانتدابية التابعة للاحتلال البريطاني لليهود.
325,000	1.20%	أراضٍ منحتها الحكومة (التابعة للاحتلال البريطاني) للوكالة اليهودية على دفعات مختلفة وفي مناطق متعددة من الأراضي الأميرية.
625,000	2.31%	بيعت من كبار ملاك غائبين غير فلسطينيين.
261,400	0.96%	بيعت من كبار ملاك فلسطينيين.
1,806,000	**6.6%**	**المجموع**

المصدر: (البديري، 1998)

من المهم الإشارة هنا إلى أنه، وأثناء الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)، توقفت حركة بناء المستوطنات ظاهريًا، وتم التركيز خلال هذه الفترة على بناء المؤسسات الصهيونية وتقويتها؛ لتكون مؤسسات الدولة اليهودية القادمة، كما تم تخزين السلاح، والاستعداد لمرحلة خروج الإنجليز من فلسطين. وبعد انتهاء الحرب، توسعت أعمال الاستيطان بشكل كبير جدًا، حيث أقيمت مئات المستوطنات الجديدة، حتى لو لم يسكنها أحد. وذلك ضمن الاستعداد لقرار تقسيم فلسطين من قبل الأمم المتحدة، حيث إن اللجان الأممية راعت أن تكون أماكن وجود المستوطنات اليهودية، ضمن أراضي الدولة اليهودية في مشروع التقسيم، ولذلك لجأ الصهاينة إلى إقامة مستوطنات ضمن استراتيجية «برج وجدار»، أي أن المستوطنات الجديدة لم تكن سوى جدار خشبي، وبرج حراسة به حارس أو أكثر، ولا شيء سوى ذلك[13]، وهذا ما يفسر قيام لجان

13 عاد الصهاينة إلى استخدام نفس هذه الاستراتيجية بعد بضع عشرات من السنين في أراضي الضفة الغربية، وذلك ضمن ما أطلق عليه موجة بناء البؤر الاستيطانية، وهي لا تختلف كثيرًا عن برج وجدار.

التقسيم الأممية المنحازة للمشروع الصهيوني، بضم منطقة النقب لصالح الدولة اليهودية في مشروعها، حيث امتلأ النقب الفلسطيني بالعشرات من هذه المستوطنات ضمن هذه الاستراتيجية.

جدول رقم (4): كيفية حيازة الصهاينة للمساحات التي سيطروا عليها لغاية العام 1948

تاريخ الانتقال	الكيفية التي حصل بواسطتها الانتقال	المساحة بالدونم	الجهة التي آلت إليها[14]
حتى عام 1914م	جرى الحصول على معظمها بطرق غير مشروعة أثناء العهد العثماني[15]	245,581	مستوطنات وأفراد
ما بين 1914م-1920م	فترة إغلاق دوائر التسجيل أثناء الحكم العسكري البريطاني	173,019	مستوطنات وأفراد
1920م	عبر وضع اليد على أراضي جنوب يافا	40,000	مستوطنو عيون قارة "ريشون ليتسيون"
1921م	أراضي بيسان من خلال اتفاقية غور المدورة	381,000	شركة إنماء الأراضي الصهيونية
1921م	أراضي عتليت والكبارة وقيسارية انتزعتها الحكومة	39,000	جمعية البيكا الصهيونية
1921م	امتياز روتنبرج لتوليد الكهرباء	18,000	منحتها الحكومة كامتياز

14 جميع الشركات والمؤسسات المذكورة هنا، "كشركة الكهرباء والبوتاس وجمعية البيكا"، هي شركات صهيونية.

15 الكثير من الأراضي الفلسطينية الأميرية جرى شراؤها في العهد العثماني، عبر شراء ذمم بعض المسؤولين الحكوميين، حيث أصدرت الدولة العثمانية العديد من القرارات التي تمنع تسريب الأراضي لليهود، ولكن هذه القرارات جرى تجاوزها أحيانا عديدة عبر الرشاوي، كما أن نسبة عالية من الأراضي سُرّبت لليهود بداية الاحتلال البريطاني، أثناء فترة إغلاق "دوائر تسجيل الأراضي"؛ بفعل حالة الارتباك التي صاحبت هزيمة الدولة العثمانية، وذلك عبر صكوك يُعتقد بأنها زوّرت.

تاريخ الانتقال	الكيفية التي حصل بواسطتها الانتقال	المساحة بالدونم	الجهة التي آلت إليها[14]
1921م	من أوقاف الكنائس، بدعوى تسديد ديون البطريركية وتعيين لجان خاصة	120,000	ادعت الحكومة ملكيتها وسلمتها للبيكا
1925م	أراضي الياجور، انتزعتها الحكومة من صاحبها يوسف الخوري	10,000	جمعية البيكا
1929م	قريتا جبلين وكوكب وتوابعها، وقف إلزامي انتزعتها الحكومة	100.000	شركة كهرباء فلسطين اليهودية.
1933م	أراضي سيرين	8.000	نقلتها الحكومة للبيكا.
1934م	امتياز الحولة، دفع اليهود ثمنًا رمزيًا لنحو 57 ألف دونم من إجمالي المساحة	165.000	شركة إنماء الأراضي الصهيونية
1934م	امتياز البحر الميت	139.000	شركة البوتاس اليهودية
1945م	بركة رمضان وَقْف خليل الرحمن (قضاء القدس) انتزعتها الحكومة	4.005	شركة إنماء الأراضي
1945م	في منطقة بئر السبع بوضع اليد	25.351	شركة البوتاس
1940م - 1947 م	باعته الحكومة خلال هذه الفترة	22.948	شركة البوتاس
1940م - 1947م	أراضٍ انتزعت الحكومة ملكيتها من العرب	15.000	تم تحويل أجزاء منها لليهود
1940م - 1947م	أراضٍ جرى تحويلها لتصبح باسم المندوب السامي	8.000	حُوّل معظمها لليهود
حتى عام 1947م	أراضٍ صودرت قبل صدور أحكام قضائية نهائية بشأنها	117.119	حُوّل معظمها لليهود

تاريخ الانتقال	الكيفية التي حصل بواسطتها الانتقال	المساحة بالدونم	الجهة التي آلت إليها[14]
1924 - 1947	أراضٍ استأجرها الصهاينة من حكومة الانتداب، وتحول الاستئجار إلى سيطرة وتملك	**175.000**	شركات يهودية
حتى عام 1947م	**المجموع**	**1.807.218**[16]	

المصدر: (القدومي، 2013)

لقد عملت بريطانيا بكل جهودها على تمكين الصهاينة من إقامة مستوطناتهم، وإنشاء عصاباتهم المسلحة، والاستعداد لمرحلة طرد الفلسطينيين في العام 1948، حيث أعلنت الحركة الصهيونية عن إقامة دولة «إسرائيل» على معظم أراضي فلسطين، وطُرِد المواطنون الفلسطينيون من بيوتهم وقراهم ومدنهم، وارتكب الصهاينة العديد من المجازر في المدن والقرى لتفريغ سكانها، منفذين للخطة «دالت» الصادرة في 10 آذار/ مارس 1948 عن قيادة العصابات الصهيونية، إذ حُرقت بيوت المواطنين، وزُرع الرعب والخوف عبر المجازر؛ لإجبارهم على الخروج من ديارهم (بابيه، 2007). ومع نهاية حرب 1948، كان مجموع ما امتلكه الصهاينة من أرض فلسطين الانتدابية (20,600) كيلو متر مربع، بقوة السلاح (الموسوعة الفلسطينية، 1990). وأعلن الصندوق القومي اليهودي ملكيته الكاملة لـ97%[17] من هذه الأراضي، من خلال «القوانين» التي بلغت أكثر من ثلاثين قانونًا، أهمها أنظمة الطوارئ بشأن فلاحة الأرض، وقانون أملاك الغائبين، واستعمال مصادر المياه غير المستغلة لسنة 1948، وقانون استملاك الأراضي لسنة 1953، وقانون الاستيطان، وجميع هذه القوانين تهدف إلى مصادرة أراضي الفلسطينيين اللاجئين، واستملاكها (صالح، 2009)، ومع أن هذه النكبة التي لحقت بالشعب الفلسطيني كانت مفجعة بكل ما للكلمة من معنى، فإن المشروع الصهيوني لم يتوقف، حيث تم في عام 1967 احتلال ما تبقى من فلسطين، وهي أراضي الضفة الغربية وغزة والقدس، ولتبدأ موجة جديدة من الاستيطان، والسيطرة الصهيونية على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية.

16 يضاف إلى هذا الرقم حوالي 175 ألف دونم تحولت إلى اليهود عبر قيام الحكومة الانتدابية بتأجيرها لهم لفترات طويلة.

17 بقيت نسبة 3% من الأرض بحوزة المواطنين العرب الذين لم يُهجّروا.

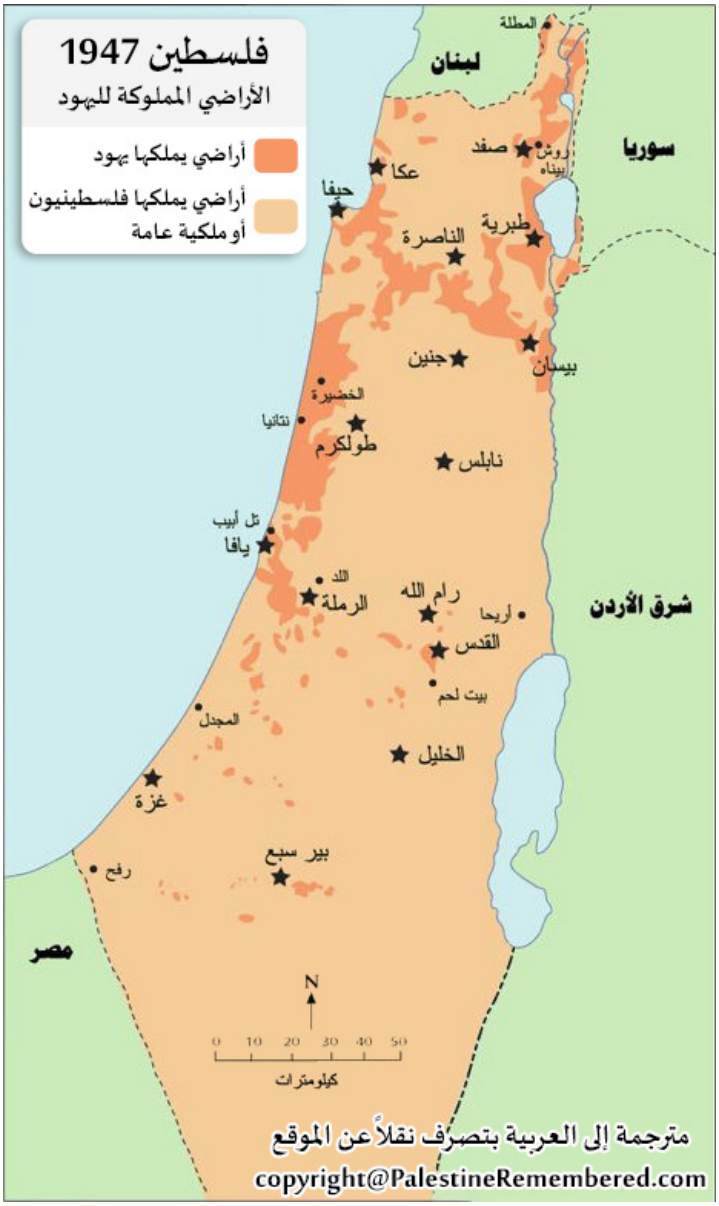

خريطة رقم (1): ملكية الأراضي في فلسطين عام 1947

المصدر: (فلسطين، 2018)

5. الهجرات اليهودية إلى فلسطين حتى عام 1948

قبل بروز المسألة اليهودية، ونمو النزعات الصهيونية الاستعمارية، كان التواجد اليهودي «المحدود» في فلسطين خلال الفترة العثمانية، أمرًا مألوفًا، وكان لليهود وجود في القدس وصفد وطبريا والخليل، ومعظمهم قدموا هربًا من الاضطهاد في بلدانهم الأصلية[18]، ولم يكن لهم توجهات استعمارية واضحة تستدعي الحذر منهم[19]. ولكن في العام 1891، وبعد تطور الوعي الشعبي والحكومي (العثماني) بخطورة الوجود اليهودي، وبعد تبلور المشروع الصهيوني بصيغته الاستعمارية، وازدياد محاولات الهجرة إلى فلسطين، اتخذت الحكومة العثمانية قرارًا ينص على أن: «حدود فلسطين تضم ولايتي القدس وعكا، ويحظر إسكان المهاجرين اليهود في تلك الأماكن» (اوزدمير، 2013)، ولتنفيذ هذا القرار اتخذت العديد من التدابير والإجراءات، ومن بينها تحويل اليهود المهاجرين إلى أراضي الدولة العثمانية بعيدًا عن فلسطين، كما تم منع بيع الأراضي لليهود، ولكن رغم الإجراءات العديدة، لم تتوقف الهجرة اليهودية، واستخدمت كل السبل القانونية وغير القانونية لدخول فلسطين، فقد دخل بعضهم كتجار ورجال أعمال، فيما استغل آخرون السماح لهم بزيارة الأماكن المقدسة للتسلل إلى فلسطين والإقامة فيها، وقد عملت الدول الأوروبية على تسهيل خرق الحظر على الهجرة اليهودية، عبر ممارسة الضغوط على الدولة العثمانية، وعبر التحايل بإعطاء اليهود جنسيات هذه الدول، وإخفاء هوياتهم الحقيقية، كما ساهم ترهل الجهاز الإداري العثماني، وتفشي الفساد في بعض أركانه، في تسهيل مهمة الهجرة اليهودية إلى فلسطين (اوزدمير، 2013).

تشير مصادر الاحتلال إلى أن عدد اليهود في فلسطين تطور من 24 ألفًا عام 1882، إلى 50 ألفًا عام 1900، وإلى 85 ألفًا عام 1914[20]، وأن معظمهم قدموا

18 طُرِد اليهود من بريطانيا في العام 1290، ومن فرنسا في العام 1392، ومن إسبانيا والبرتغال بعد العام 1492، وقد توجه هؤلاء اليهود المطرودون إلى بولندا وهولندا، وإلى أراضي الدولة العثمانية وبينها فلسطين.

19 تذكر المصادر التركية العثمانية أن عدد اليهود في فلسطين في العام 1837 وصل إلى 1500 يهودي، وقد زاد عددهم إلى أن بلغ 15 ألفًا في العام 1860، وإلى 22 ألفا في العام 1882 (اوزدمير، 2013).

20 بينما بلغ عدد اليهود في فلسطين لغاية العام 1914 حوالي 85 ألف نسمة، فإن عدد المستوطنين في المستوطنات لغاية نفس العام لم يزد عن 12 ألفا، حيث سكن الباقون في المدن الفلسطينية كالقدس وصفد

من روسيا، وقد أقيمت خلال هذه الهجرات عدد من المستوطنات الزراعية، فيما سكن جزء كبير من المهاجرين في المدن الفلسطينية[21]. ويوضح الجدول التالي أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين في الفترة الواقعة بين 1919 - 1948، وذلك بحسب المصادر الإحصائية «الإسرائيلية».

جدول رقم (5): أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بعد الانتداب البريطاني ولغاية إعلان إقامة «إسرائيل»

الفترة الزمنية	عدد المهاجرين \ ألف
1919 - 1923	35
1924 - 1931	82
1932 - 1938	197[22]
1939 - 1945	82
1946- أيار1948	87
مجموع المهاجرين غير الشرعيين بين 1922- 1948	30
مجموع المهاجرين حتى العام 1948	**513**

المصدر: الباحث بالاعتماد على (الموسوعة الفلسطينية، 1990)

وطبريا والخليل، بعيدًا عن المستوطنات. وكما ذُكر سابقا، فإن المشروع الصهيوني بإقامة دولة يهودية في فلسطين، بقي مرتبطًا بسكان المستوطنات الزراعية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ونهاية الحقبة التركية، وسيطرة الإنجليز على فلسطين عبر الانتداب، حيث بات كل يهودي - تقريبًا- في فلسطين بعد هذا التاريخ، جزءًا من المشروع الاستيطاني الصهيوني المدعوم من بريطانيا، حتى وإن بقيت قيادة النشاط الصهيوني السياسي والعسكري معتمدة على الرواد الأوائل من سكان المستوطنات، والذين تحولوا إلى «النخبة الحاكمة» في الدولة اليهودية بعد العام 1948.

21 كان لنشاط اليهود في الحركات الشيوعية في روسيا، دور كبير في هجرة أعداد كبيرة منهم في هذه الفترة، حيث اتهم اليهود بالمشاركة في محاولة قتل القيصر الروسي، ثم فشلت الثورة الشيوعية الأولى في العام 1905، وبالتالي بات اليهود عرضة للانتقام الرسمي والشعبي الروسي، بعد فشل التحركات الشيوعية في تلك الفترة، وهو ما دفعهم إلى الهجرة والهرب.

22 كان للانتداب البريطاني دور كبير في تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وفي قمع الثورات الفلسطينية العديدة، التي قامت ردًّا على تزايد اليهود وسيطرتهم المطّردة على الأراضي الفلسطينية، كما كان لبروز النازية في ألمانيا دور كبير في هجرة اليهود الألمان إلى أمريكا وفلسطين.

يلاحظ أن حوالي 77% من المهاجرين اليهود، بحسب إحصائية عن أحوالهم بين العامين 1928 - 1948، كانوا في سن النشاط الجسدي، أي أن أعمارهم تراوحت بين 15 - 59 عامًا (الموسوعة الفلسطينية، 1990)، وتبدو محورية الدور البريطاني في التمكين للمشروع الصهيوني واضحة، عبر أعداد اليهود التي ارتفعت من حوالي 85 ألفًا قبل الاحتلال البريطاني، إلى ما يقارب 598 ألفًا لغاية العام 1948، وهم يتوزعون حسب الجدول التالي:

جدول رقم (6): أعداد اليهود في فلسطين بين 1914 - 1948

عدد اليهود الصهاينة من سكان المستوطنات الزراعية لغاية العام 1914/ ألف نسمة	12
عدد اليهود من سكان المدن الفلسطينية لغاية العام 1914/ ألف نسمة	73
عدد المهاجرين الصهاينة بين الأعوام 1919 - 1948[23] / ألف نسمة	483
عدد المهاجرين الصهاينة غير الشرعيين[24]/ ألف نسمة	30
مجموع عدد اليهود حتى بداية العام 1948/ ألف نسمة	598

المصدر: الباحث بالاعتماد على (الموسوعة الفلسطينية، 1990)

23 هذه الأرقام توثقها مصادر الاحتلال نقلًا عن الأرشيف الإنجليزي خلال مرحلة الانتداب.

24 لم يكتف اليهود بالهجرة الشرعية الواسعة عبر الموانئ التي كان يسيطر عليها الإنجليز، بل لجؤوا إلى جلب مهاجرين آخرين بطرق غير رسمية، وبات هؤلاء يحملون لقب مهاجر غير شرعي خلال عهد الانتداب البريطاني، حيث تم تسوية أوضاعهم من قبل الاحتلال مباشرة بعد إعلان قيام دولة "إسرائيل" في العام 1948.

وبحسب المعطيات والأرقام الصادرة عن مؤسسات الانتداب البريطاني، فإن عدد اليهود في فلسطين[25] تطور خلال سنوات الانتداب على النحو التالي:

جدول رقم (7): تطور أعداد اليهود في فلسطين في ظل الانتداب البريطاني

السنة	المجموع الكلي للسكان \ نسمة	عدد اليهود في فلسطين \ نسمة	النسبة المئوية لعدد اليهود من المجموع الكلي (٪)
1922	752,048	83,790	11.14
1931	1,033,314	174,606	16.90
1932	1,073,827	192,137	17.90
1933	1,140,941	234,967	20.59
1934	1,210,554	282,975	23.38
1935	1,308,112	355,157	27.15
1936	1,366,692	384,078	28.10
1937	1,401,794	395,836	28.24
1938	1,435,285	411,222	28.65
1939	1,501,698	445,457	29.66
1940	1,544,530	463,535	30.01
1941	1,585,500	474,102	29.90
1942	1,620,005	484,408	29.90

المصدر: (Mideastweb, 2007)

يلاحظ من الجداول أعلاه أن أعداد اليهود في فلسطين حتى نهاية العام 1942 بلغت 484 ألفًا، وقد قفز هذا العدد إلى 598 ألفا في العام 1948، أي أن 114 ألفا قد قدموا خلال خمس سنوات، وهي الفترة التي شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية، والاستعداد البريطاني لإنهاء الانتداب، وهي الفترة التي كانت العصابات الصهيونية تسابق الزمن خلالها استعدادًا لإعلان الدولة اليهودية، وذلك عبر الهجرة المكثفة، وترسيخ المؤسسات العسكرية والاقتصادية بالتنسيق مع المحتل البريطاني.

25 في مرحلة الانتداب البريطاني بات جميع اليهود في فلسطين جزءًا من المشروع الاستيطاني الصهيوني التوسعي، وبات من غير الممكن التفرقة بين يهود يسكنون المدن الفلسطينية، الذين كان الفلسطينيون يعتبرونهم مواطنين فلسطينيين، وبين سكان المستوطنات من أصحاب النزعة الصهيونية التوسعية، خصوصًا أن الهجرات اليهودية بعد الانتداب البريطاني أضحت ذات طبيعة صهيونية صرفة، بهدف استيطان فلسطين، وإقامة دولة يهودية عنصرية توسعية فيها، على حساب سكان أهل البلد الأصليين من المواطنين الفلسطينيين.

الفصل الثاني

المشروع الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية والقدس

ما أن توقفت العمليات الحربية في 11 حزيران/ يونيو 1967، وسيطرت قوات الاحتلال على الضفة الغربية والقدس وغزة وغيرها من الأراضي العربية، حتى انطلق المشروع الاستيطاني الصهيوني من عقاله، ليبدأ موجة جديدة من التوسع، ولكن هزيمة حزيران، برغم فداحتها، لم تؤد إلى تهجير شامل للشعب الفلسطيني على غرار ما حدث في نكبة العام 48، ولذلك فقد واجه المشروع الصهيوني عقبة كبيرة في تثبيت أركانه في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب الكثافة السكانية الفلسطينية العالية، التي استمرت ثابتة في أرضها، حيث إن ضم الأراضي الجديدة للكيان سيعني، بالمنظور الصهيوني، ضم عناصر عربية غير يهودية، وبالتالي فشلًا في تحقيق الأغلبية اليهودية، وهو ما يخلق «مشكلة سكانية» للكيان الصهيوني، ويُشكِّل خطرًا على الطابع اليهودي لدولة الاحتلال. ولحل هذه الإشكالية، عمل المشروع الصهيوني على عزل الفلسطينيين، قدر الإمكان، في «كانتونات» مُحاصَرة بالمستوطنات والقواعد العسكرية والطرق الالتفافية، وقام بضم أجزاء مهمة إلى كيانه بصورة نهائية، كالقدس وبعض المستوطنات الأكثر قربًا من قلب الدولة العبرية، كما عمل على تحويل أجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية إلى مناطق يحظر على الفلسطيني استغلالها، أو السكن فيها، إلا في أضيق الحدود وبتعقيدات هائلة، كمناطق الأغوار ، ثم المناطق الواقعة خلف الجدار الفاصل الذي بدأ الاحتلال بإقامته عام 2002، وكل ذلك من أجل الوصول إلى عزل أكبر كثافة سكانية فلسطينية على أقل قدر ممكن من الأرض.

1. الموجات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس بعد عام 1967

منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967 وحتى اليوم، لم يتوقف المشروع الاستيطاني ولو للحظة، وقد مر الاستيطان في الضفة الغربية بعدة مراحل وموجات كبرى، اعتمدت على طبيعة حكومة الاحتلال القائمة ومكوناتها، وعلى طبيعة رؤيتها لمستقبل العلاقات مع الفلسطينيين، وما بين هذه الموجات وأثناءها، بقيت سياسة تسمين المستوطنات وتوسيعها، سياسة ثابتة لكل

حكومات الاحتلال، حيث مر الاستيطان في الضفة الغربية والقدس بأربع موجات مركزية، هي:

- **الموجة الأولى:** انطلقت مباشرة بعد الاحتلال عام 1967، واتسمت بالحذر نظرًا لرغبة حكومة الاحتلال بالاحتفاظ بمزايا السيطرة على الضفة والقدس سياسيًا وأمنيًا، والتخلص من إدارة شؤون المواطنين الفلسطينيين.
- **الموجة الثانية:** انطلقت بعد سيطرة اليمين على الحكم في دولة الاحتلال عام 1977، واندفاع القوى المتطرفة للسيطرة على الأرض بدوافع أيديولوجية وأمنية وسياسية واقتصادية، وإنشاء العشرات من المستوطنات، ورفع شعارات الترحيل بحق المواطنين الفلسطينيين.
- **الموجة الثالثة:** انطلقت في التسعينيات من القرن الماضي؛ لمنع عملية التسوية السياسية من الوصول إلى أهدافها النهائية، وبسبب تخوفات اليمين من تسليم أراضي الضفة للفلسطينيين لإقامة دولة مستقلة عليها.
- **الموجة الرابعة:** انطلقت إثر فشل عملية التسوية واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، واقتناع قادة دولة الاحتلال بأن الفرصة باتت مهيأة للسيطرة على أكبر قدر من مساحة الضفة الغربية، وحشر الفلسطينيين في كانتونات معزولة مقطعة على أضيق مساحة ممكنة من أراضي الضفة.

ومن الملاحظ أن المشروع الاستيطاني الصهيوني كان يتقدم بشكل كبير ولافت مع كل موجة، مرسخًا حقائق جديدة وكبيرة على الأرض، ومشكلًا علامة فارقة في تاريخ هذا المشروع.

1.1. الموجة الاستيطانية الأولى: القدس والأغوار (1967– 1976)

انطلقت هذه الموجة مباشرة بعد احتلال الضفة الغربية في العام 1967، وقد امتدت لمدة عشر سنوات تالية (1967 - 1976)، حيث كان حزب العمل الإسرائيلي يتولى قيادة ائتلاف حكومة الاحتلال أثناء هذه الفترة، وقد عكست هذه الموجة رؤية حزب العمل الإسرائيلي، والتغيرات التي طرأت عليها، حيث

طُرحت في هذه الموجة وثيقتان استيطانيتان مركزيتان، الأولى لإيغال أيلون، والثانية ليسرائيل جاليلي، وكلاهما وزيران عماليان. الوثيقة الأولى، كانت دوافعها أمنية وسياسية بالأساس، وقد طبقت حكومة الاحتلال عمليًا معظم تصوراتها مع تعديلات إضافية، ويعتبر أيلون أول وزير «إسرائيلي» يطرح «تصورًا للتسوية» في المنطقة من وجهة نظر «إسرائيلية»، وهي تهدف إلى تسليم إدارة السكان الفلسطينيين للإدارة الأردنية، ومنحهم ممرًا بين الضفتين للتواصل بينهما، مع الاحتفاظ بمنطقة غور الأردن كحد شرقي ذي خصائص سياسية وأمنية لـ«اسرائيل»، وتعزيز السيطرة على القدس لفصل شمال الضفة عن جنوبها (مدار، 2013). وتعتمد خطة ألون على إقامة استيطان استراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار، وعلى السفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية، وبالذات المنطقة المحاذية للبحر الميت والممتدة حتى شرق مدينة الخليل، والمناطق الشرقية لمحافظة بيت لحم، مع تجنب المناطق المأهولة وفق قاعدة: (أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد من السكان). ورأى أيلون أن حدود «إسرائيل» الدائمة، يجب أن تكون قابلة للدفاع من الناحية الاستراتيجية، التي تعتمد على خلق عوائق طبوغرافية دائمة، تستطيع أن تقاوم أي هجوم للجيوش البرية الحديثة، وتكون حدودًا سياسية، لذا فقد اقترح ضم أراضٍ بعمق 10-15كم على طول وادي الأردن والبحر الميت[26]، ومنطقة غوش عتصيون، ومنطقة اللطرون. وبحسب تعبير أيلون نفسه، فالمستوطنات أقيمت في ضوء الأهمية الاستراتيجية لمتطلبات الأمن، وكحافز للنضال السياسي من أجل حدود آمنة (العايد، 1986).

الوثيقة الثانية، والتي طرحها يسرائيل جاليلي أواخر عام 1973م، تعبر عن رؤية الجناح الأكثر تطرفًا في حزب العمل، وقد مثلت خطة الحزب للسنوات الأربعة التالية، حيث أكدت الوثيقة على ضرورة ضم أراضي الضفة الغربية، عبر زيادة عدد السكان اليهود، وإنشاء مستوطنات جديدة، وتعزيز الاستيطان

26 عمليا لم يلتزم الاحتلال بهذا القدر من العمق الذي اقترحه أيلون، فقد تجاوز عمق المنطقة الشرقية العازلة 25 كم، وهي المنطقة التي فصلها الاحتلال عن باقي أنحاء الضفة الغربية، عبر اعتبارها منطقة عسكرية مغلقة تمتد من محافظة طوباس شمالا ولغاية جنوب محافظة الخليل، ومن نهر الأردن والبحر الميت شرقا حتى سفوح الضفة الشرقية، بما فيها كامل منطقة الأغوار، ومعظم صحراء القدس وبيت لحم والخليل المحاذية للبحر الميت.

في القدس، وتطوير الخدمات الاستيطانية الأساسية ومقومات البنى التحتية، والعمل على زيادة دور القطاع الخاص في دعم الاستيطان (ارونسون، 1990).

وعند استعراض المستوطنات التي أقيمت في الضفة، منذ الاحتلال ولغاية العام 1976، وأماكن انتشارها، يتضح أنها سارت تقريبًا وفق خطة أيلون، وقد بلغ عدد المستوطنات التي أقيمت في القدس والضفة الغربية خلال هذه الموجة، حوالي 34 مستوطنة، كما قام الاحتلال بهدم حي المغاربة الفلسطيني الملاصق لحائط البراق، وتحويله إلى حي يهودي استيطاني في البلدة القديمة، وكل ذلك لتكريس سيطرة الاحتلال على الجزء الشرقي من المدينة المقدسة.

وفي ظل هذه الموجة، تم رسم الخطوط العريضة للمشروع الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية على المستوى البعيد، حيث تم تعديل المنظومات القانونية عبر الأوامر العسكرية؛ لتكون مدخلًا للتوسع الاستيطاني، ولمصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين طيلة السنوات التالية.

جدول رقم (8): عدد المستوطنات وعدد المستوطنين بين الأعوام 1967 - 1976 [27]

العام	عدد المستوطنات التي تم إقامتها	مجموع عدد المستوطنين الكلي في الضفة الغربية والقدس
1967	1	1,500 في الضفة الغربية، وحوالي 10,903 مستوطنين في القدس، أي أن المجموع يبلغ 12,403مستوطنين.
1968	5	
1969	5	
1970	4	
1971	4	
1972	4	
1973	3	3,200 (في الضفة الغربية فقط)
1974	1	
1975	6	
1976	1	
المجموع	**34**	

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ) و (السلام الآن، 2018)

27 لا تتوفر لدى الإحصاء الفلسطيني إلا معطيات محدودة لعدد سكان المستوطنات بعد الاحتلال ولغاية العام 1986، ولذلك تم الاعتماد على أرقام حركة السلام الآن لهذه الفترة، وهي أرقام تستند إلى معطيات الإحصاء الإسرائيلي، ولكنها تستثني مستوطنات القدس -داخل حدود البلدية- باعتبار أنها أحياء إسرائيلية.

جدول رقم (9): معلومات عن المستوطنات المقامة خلال الموجة الاستيطانية الأولى 1967 - 1976

عدد المستوطنات التي تم إقامتها	34 مستوطنة
عدد المستوطنين	ارتفع عدد المستوطنين من 1500 في العام 1972 إلى 3,200 عام 1976، ثم إلى 4,400 عام 1977.
طبيعة الأحزاب المشكلة لحكومة الاحتلال	أحزاب اليسار ويسار الوسط بقيادة حزب العمل الصهيوني.
المشاريع الاستيطانية التي تم تنفيذها	مشروع ألون، مشروع جاليلي.

المصدر لعدد المستوطنين: (السلام الآن، 2018)

خطة آلون 1967

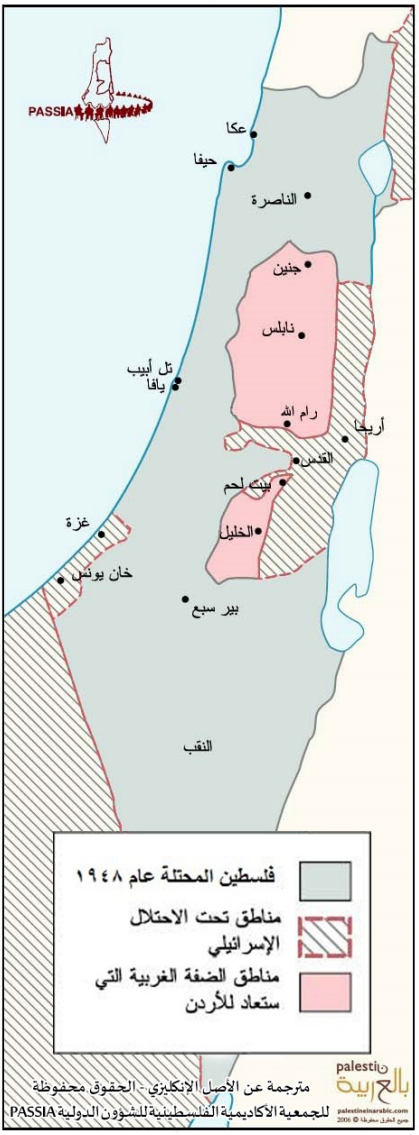

خريطة رقم (2): مشروع ألون الاستيطاني في الضفة الغربية

المصدر: (passia, 2011)

2.1. الموجة الاستيطانية الثانية: السيطرة على جبال الضفة (1977 - 1987)

انطلقت هذه الموجة الأضخم في تاريخ الاستيطان في الضفة الغربية، بعد الهزيمة التاريخية لليسار الإسرائيلي في انتخابات عام 1977، وانتقال الحكم إلى ائتلاف يميني بزعامة مناحيم بيغن، وقد استمرت خلال الأعوام (1977 - 1987) حيث أقيمت معظم المستوطنات القائمة حاليًا في الضفة الغربية، وتم خلالها تشييد 98 مستوطنة جديدة فيها، ومعظم هذه المستوطنات أقيمت بمبادرة من حزب الليكود اليميني الحاكم، ومن حركة «غوش إيمونيم» الصهيونية الدينية المتطرفة، التي نشطت في أعمال الاستيطان. ومن الواضح أن اليمين الإسرائيلي الذي تولى مقاليد السلطة في دولة الاحتلال، سعى إلى إحداث حقائق ووقائع على الأرض لا يمكن تغييرها، وإلى استكمال تهويد الأرض الفلسطينية، عبر السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض في الضفة الغربية، مع الهيمنة المطلقة على المواقع الجبلية الاستراتيجية. كما سعى إلى إيجاد عمق جغرافي وبشري استراتيجي لدولة الاحتلال في الضفة الغربية، التي تشرف على منطقة القلب الحيوي لدولة الاحتلال. وتميزت المستوطنات التي أقيمت في هذه الموجة بأنها ذات طابع مجتمعي حضري، يسكنها مستوطنون بأيديولوجيات مختلفة وبدوافع متعددة، يعمل معظمهم في مدن الاحتلال في المناطق المحتلة عام 1948، وليس في موشافات أو كيبوتسات يسكنها جنود سابقون يعملون في الزراعة، كما كان الحال في معظم المستوطنات التي أقيمت في الموجة الاستيطانية الأولى. كما أن الموجة الثانية تركزت على المناطق المتاخمة للخط الأخضر، الفاصل بين الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948؛ من أجل إزالة هذا الخط حتى لا يمثل حدود دولة الاحتلال، وذلك انطلاقا من الرؤى الفكرية التي يحملها التيار اليميني الصهيوني (العلماني والديني)، التي تعمل لترسيخ وجود دولة يهودية خالصة في جميع المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، ولقطع الطريق مستقبلا على أي حلول سياسية قد تمنح الفلسطينيين دولة في الضفة الغربية. وقد جرى توزيع المستوطنات على هيئة تكتلات استيطانية مترابطة، مع الاهتمام بإقامة وسائل إنتاج وخدمات مشتركة، ومراكز صناعية وتعليمية، وذلك لربط المستوطن بمكان إقامته، ولتتشكل كتل من المستوطنات تؤدي في النهاية

للاندماج، وتشكيل مدن استيطانية.

وقد شهدت مخططات الاستيطان التي طرحت على بساط البحث لحكومات الاحتلال أثناء الموجة الثانية، كثافة في عددها، كما تقاطعت في العديد من أهدافها وبنودها، و في المحصلة فإن جميع هذه المشاريع ساهمت، في إعادة تشكيل الواقع الجغرافي والديمغرافي بما يخدم المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، ومن أبرز هذه المخططات:

مشروع فوخمان

وَضع هذا المشروع الأستاذ الجامعي أبراهام فوخمان، وقُدّم إلى حكومة العمل مطلع عام 1967، ولكنه رُفض في تلك الفترة. وهذا المشروع يهدف إلى إقامة عمودين فقريين من المستوطنات في فلسطين، ونظرًا لذلك عرف باسم: (العمود الفقري المزدوج)، حيث يمتد المسار الأول على طول السهل الساحلي، بينما يمتد الثاني من مرتفعات الجولان في الشمال وحتى شرم الشيخ في الجنوب (قهوجي، 1978). وتكمن أهمية هذا المشروع في أنه تم تبنيه لاحقًا من قبل آرئيل شارون بعد تعديله.

مشروع غوش إيمونيم

ترى حركة غوش إيمونيم أن أراضي الضفة الغربية تمثل أرض «إسرائيل» التوراتية، وأن الوجود العربي فيها طارئ ومؤقت، وأن أهميتها الأمنية لإسرائيل كبيرة جدًا، حيث يمكن، عبر السيطرة عليها، تحقيق الأهداف التالية:

- أولا: المحافظة على عمق البلاد من نهر الأردن حتى البحر المتوسط.
- ثانيا: السيطرة على سلسلة الجبال الاستراتيجية في الضفة الغربية.
- ثالثا: إنشاء شبكة واسعة من الطرق لربط المستوطنات، وفصل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها.

وتحقيقًا لهذه الأهداف، اعتمدت الحركة خطة استيطانية تقوم على خطين متوازيين:

- الأول: إقامة عدد من الكتل الاستيطانية في قلب المناطق الفلسطينية الآهلة، لعزلها ومحاصرتها.

- والثاني: إقامة عدد كبير من المستوطنات الصغيرة والمتناثرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، لا سيما في المناطق الجبلية الاستراتيجية.

وكان الهدف المركزي لهذه الخطة، هو توطين مليون يهودي في مختلف أنحاء الضفة الغربية، وذلك في مواقع على طول الطريق الرئيس الممتد من جنين إلى الخليل عبر القدس، وعلى طول الطريق التي تربطه بالسهل الساحلي في الغرب، وبغور الأردن في الشرق (اغبارية، 1984). وتكمن أهمية خطة غوش إيمونيم في فعاليتها الكبيرة في مجال التنفيذ، وعدم اقتصارها على الدعوات النظرية، فهذه المنظمة المتطرفة كان لها دور هام جدًا في إقامة عشرات المستوطنات الجديدة بصورة عملية، عبر ذراعها الاستيطاني المسمى «أمناه»، وبتنسيق تام مع حكومة الاحتلال، ولغاية اليوم، فإن 32 مستوطنة ريفية في الضفة الغربية تتبع لهذه المنظمة (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ).

مشروع الليكود الاستيطاني

وهو المشروع الذي تبناه حزب الليكود اليميني، وأُسندت مهمة تنفيذه إلى (آريئيل شارون)، الذي كان وزير الزراعة عام 1977، حيث عبّر له مناحيم بيغن رئيس الحكومة اليمينية حينها، عن رغبته في بسط السيطرة اليهودية على أراضي الضفة الغربية المحتلة ومواردها. وفي أيلول 1977، طرح شارون مشروعه للاستيطان، وهو نفسه مشروع فوخمان بعد تعديله، وأطلق عليه «رؤية لإسرائيل في نهاية القرن». وسعى مشروع الليكود لتكثيف الاستيطان في السفوح والمرتفعات الشرقية والغربية للضفة الغربية، كما رأى شارون في الكتلة الفلسطينية الكثيفة والمترابطة، خطرًا في وجه التوسع الاستيطاني، وكان الحل في نظره يتمثل بإقامة المستوطنات بين التجمعات السكانية الرئيسة، على امتداد مرتفعات الضفة الغربية، وتكثيف الاستيطان اليهودي في منطقة القدس وجنوب الخليل، وإيجاد تواصل استيطاني يمتد من الخط الأخضر غربًا حتى غور الأردن شرقًا (قهوجي، 1978). وما يميز هذا المشروع هو أن أصحابه هم من غلاة اليمين، الذين تسلموا قيادة حكومة الاحتلال، وبالتالي كانوا قادرين على حشد التمويل اللازم له.

مخطط دروبلس

ويطلق عليه أيضًا الخطة الرئيسة لتطوير الاستيطان في الضفة الغربية 1979 - 1983، وقد تم تقديمه لحكومة الاحتلال في العام 1978، ويعتبر هذا المشروع الذي قدمه (متتياهو دروبلس)، رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية، من أهم مشاريع الاستيطان التي قدمت خلال عهد حزب الليكود، وقد دعا المشروع إلى إقامة 70 مستوطنة في الضفة الغربية المحتلة خلال 5 سنوات، كما دعا إلى تكثيف الاستيطان داخل التجمعات السكانية الفلسطينية، وعدم الاكتفاء بالاستيطان حولها. ويرى دروبلس أيضًا أن المستوطنات التي تم إقامتها في منطقة الأغوار، تشكل نقاط دفاع متقدمة. وحتى تقوم هذه المستوطنات بدورها الاستراتيجي، يتعين أيضًا تشييد سلسلة أخرى من المستوطنات في قلب الضفة الغربية، بحيث ترتكز الأولى على الثانية، وتشكلان بذلك جهازًا دفاعيًا فعالًا (دوعر، 2012).

جدول رقم (10): عدد المستوطنات وعدد المستوطنين بين الأعوام 1978 - 1987 [28]

العام	عدد المستوطنات التي تم إقامتها	مجموع عدد المستوطنين الكلي في الضفة الغربية والقدس
1977	16	4,400
1978	9	7,800
1979	5	10,000
1980	10	12,500
1981	13	16,200
1982	12	21,700
1983	14	23,700
1984	12	36,900
1985	3	46,100
1986	3	53,400
1987	1	60,300
المجموع	**98**	

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2017) و (السلام الآن، 2018)

28 لا تتوفر لدى الإحصاء الفلسطيني أي معطيات لعدد سكان المستوطنات بعد الاحتلال لغاية العام 1986، ولذلك تم الاعتماد على أرقام حركة السلام الآن لهذه الفترة، وهي أرقام تستند إلى الإحصاء الإسرائيلي، ولكنها تستثني مستوطنات القدس - داخل حدود البلدية- باعتبار أنها أحياء إسرائيلية.

جدول رقم (11): معلومات حول المستوطنات المقامة خلال الموجة الاستيطانية الثانية بين الأعوام 1978 - 1987

عدد المستوطنات التي تم إقامتها	98 مستوطنة.
عدد المستوطنين في نهاية الموجة الثانية	في العام 1988 بلغ عدد المستوطنين 191 ألف مستوطن، بينهم 118 ألفا في القدس والباقي في الضفة.
طبيعة الأحزاب المشكلة لحكومة الاحتلال	أحزاب اليمين ويمين الوسط بقيادة حزب الليكود الصهيوني، وقد تم تشكيل حكومة وحدة عام 1984، وكان من شروط تشكيلها وقف الاستيطان، وبالرغم من ذلك أنشأت 7 مستوطنات جديدة.
أهم المشاريع الاستيطانية التي تم تنفيذها	مشروع الليكود، غوش إيمونيم، دروبلس.

المصدر: تجميع الباحث

من المهم الإشارة هنا إلى أن الفترة التي تلت الموجة الثانية، وهي الفترة ما بين 1988 - 1996، شهدت تراجعًا نسبيًا في عدد المستوطنات المقامة، حيث تم خلالها إقامة 12 مستوطنة جديدة فقط، ولكن هذا لا يعني أن الاستيطان تراجع، بل كان تركيز الاحتلال وهمه الأساسي ينصب على زيادة أعداد المستوطنين، وزيادة رقعة البناء في المستوطنات التي أقيمت سابقًا، وإقامة أحياء استيطانية جديدة، والعمل على شق طرق التفافية خاصة بالمستوطنين، أي أنه تم توسيع وتوطيد دعائم المستوطنات القائمة تحت عنوان «النمو الطبيعي». ويبدو أن الضغوط الدولية كانت السبب في تراجع وتيرة إنشاء مستوطنات جديدة، حيث شهدت هذه الفترة سعيًا أمريكيًا لإقامة مؤتمر مدريد للسلام (1991)[29]، وانطلاق مفاوضات التسوية، وتوقيع اتفاقية أوسلو(1993). كما أن حكومات الاحتلال تميزت خلال هذه الفترة بعدم الاستقرار، حيث تولى إسحق شامير(حزب الليكود- يمين) رئاسة 3 حكومات في الفترة (1988 - 1990)، ثم فاز إسحق رابين (حزب العمل- يسار) برئاسة الحكومة، التي انتهت بمقتله على يد يهودي قومي متدين (1995)، وتولى بعدها

29 مؤتمر مدريد: مؤتمر دولي للسلام بين العرب وإسرائيل، عُقد في العاصمة الإسبانية مدريد في الفترة من 30 أكتوبر/ تشرين الأول وحتى 1 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1991، ورعته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، ضمن السعي لإقامة سلام بين الدول العربية وإسرائيل.

شمعون بيرس(حزب العمل- يسار) رئاسة الحكومة فترة انتقالية قصيرة، ليخسرها لصالح بنيامين نتنياهو(حزب الليكود – يمين) 1997 (مدار، 2020).

جدول رقم (12): عدد المستوطنات وعدد المستوطنين بين الأعوام 1988 - 1996

العام	عدد المستوطنات التي تم إقامتها	مجموع عدد المستوطنين الكلي في الضفة الغربية والقدس/ بالألف
1988	-	191
1989	4	203
1990	4	221
1991	1	238
1994	1	286
1996	2	297
المجموع	**12**	

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2017)

3.1. الموجة الاستيطانية الثالثة: موجة البؤر الاستيطانية (1996 – 2022)

بعد توقيع اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و«إسرائيل» في العام 1993م مباشرة، وضع موشيه بيغلين، عضو اللجنة المركزية في حزب الليكود، ورئيس حركة «هذه أرضنا» لاحقًا، مخططًا سريًا بالتعاون مع مجلس المستوطنات (يشع) في الضفة الغربية وقطاع غزة، أسماه «العملية المضاعفة»، هدف المخطط إلى إقامة 130 مستوطنة جديدة في أنحاء المناطق الفلسطينية التي تم احتلالها عام 1967، بحيث يتم إسكان مجموعة استيطانية صغيرة في كل موقع مستهدف، لتتحول هذه البؤر الاستيطانية إلى مستوطنات لاحقًا ، وكان الهدف الأساسي للخطة منع أي انسحاب للاحتلال من أراضي الضفة الغربية. ولكن هذه الخطة خضعت للتأجيل، وتعثرت عدة مرات لأسباب داخلية عديدة (زرطال، 2006). أما عمليًا، فقد بدأت هذه الموجة منذ العام 1996 وما تزال مستمرة، وقد قام بها الاحتلال بطريقة موارية غير مباشرة،[30]

30 يؤكد تقرير صادر عن الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، تقرير حقوق الإنسان، 2013، ص:9) أن الدراسات

واستهدفت تهويد المنطقة (ج) بشكل شامل، وهي المنطقة الخاضعة أمنيًا وإداريًا للاحتلال بحسب اتفاقيات أوسلو، وتصل مساحتها إلى 60% من مساحة الضفة، كما تستهدف خلق تواصل جغرافي بين بعض المستوطنات البعيدة عن بعضها، أو بين الكتل الاستيطانية، كما تسعى إلى استكمال السيطرة على القمم والمرتفعات الاستراتيجية في الضفة الغربية، وإلى إقرار وترسيخ سلسلة من التغييرات الجذرية، تخدم المشروع الاستيطاني في الضفة جغرافيًا وديمغرافيًا. وقد اصطلح إسرائيليًا على تسمية المستوطنات المقامة في هذه الموجة، بـ «البؤر الاستيطانية غير الشرعية»، وهي تسمية مخادعة تسعى للتقليل من أهمية وحجم هذه الهجمة الاستيطانية، التي قد تكون الأضخم من بين موجات الاستيطان في الضفة.[31]

ومن الواضح أن الصهيوني اليميني أرئيل شارون، الذي تولى رئاسة حكومة الاحتلال لاحقًا، هو من أعطى فكرة البؤر الاستيطانية الزخم والدافعية للانطلاق بقوة، وذلك في نهاية حكومة بيريس الانتقالية (1995 - 1996)، وبداية عهد حكومة نتنياهو اليمينية (1996 - 1999)، حيث طالب المستوطنين باحتلال قمم الجبال للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض؛ للحيلولة دون تسليمها للسلطة الفلسطينية في إطار عملية التسوية، وذلك على اعتبار أن ما يحتله المستوطنون فهو لهم، وما لم يتم احتلاله فهو للفلسطينيين. وتلبية لهذه الدعوة، أقام المستوطنون عشرات البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، وقد صدر قرار حكومي بإزالة بعض هذه البؤر في عهد الحكومة الإسرائيلية التالية التي قادها إيهود باراك (1999 - 2001). ولكن عمليًا، لم تتم

التي صدر بها تكليف من مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي (تقرير ساسون عام 2005، وتقرير ليفي عام 2012) تحتوي على توثيق للتراخيص الحكومية الصادرة بإنشاء المستوطنات والتوسّع فيها حتى عام 1992، وتشير هذه الدراسات إلى أن المستوطنات التي بُنيت بعد ذلك دون ترخيص حكومي («البؤر الاستيطانية ») قد أنشئت بـ «معرفة كاملة من الجميع [السلطات]، بدءًا بوزراء الحكومة ورئيس الوزراء، ونزولًا إلى أدنى جهات الإنفاذ، ولم يكن للإنكار الصادر سوى هدف واحد هو: مواجهة الانتقادات الموجهة من جهات شتى، معظمها دولية.

31 تتساءل الكاتبة القانونية الإسرائيلية «طاليا ساسون» في كتابها: على حافة الهاوية: هل يشكل انتصار المستوطنات نهاية الديمقراطية الإسرائيلية؟ وتذكر أنه في الفترة الممتدة بين الأعوام 1999 - 2000، إبان فترة رئاسة إيهود باراك للحكومة، ثم فترة حكم أرئيل شارون 2001 - 2006، وعلى الرغم من عدم مصادقة الحكومة على بناء أي مستوطنة جديدة، زاد عدد المستوطنات والمستوطنين، حتى باتت خريطة الضفة الغربية مختلفة كليًا. (ساسون، على حافة الهاوية- هل يشكل انتصار المستوطنات نهاية الديمقراطية الإسرائيلية؟ ، 2015).

إزالة هذه البؤر، بل تم تحويلها إلى مواقع عسكرية، أو أعيدت مرة أخرى للمستوطنين. وفي غمرة الانتفاضة الثانية، ومع تولي آرئيل شارون قيادة حكومة الاحتلال (2001 - 2006)، استطاع المستوطنون إقامة عشرات البؤر الاستيطانية الجديدة، بحماية حكومة الاحتلال، وتغطية كاملة لكل المتطلبات الأمنية واللوجستية منها (أريج، 2005)، وهو الأمر الذي تواصل في عهد خليفته إيهود أولمرت (2006 - 2009)، واستمر بعد عودة نتنياهو(2009 - 2021)، الذي بدأ بعملية «شرعنه قانونية» لهذه البؤر، أي تحويلها إلى مستوطنات رسمية تحظى بالرعاية الرسمية لدولة الاحتلال.

تختلف التقديرات في أعداد البؤر الاستيطانية، فبحسب وحدة المعلومات الجغرافية في معهد الأبحاث التطبيقية/ أريج (2005)، فإن الاحتلال أقام 217 بؤرة في الفترة الواقعة ما بين العام 1996 وحتى شهر آب/ أغسطس 2004، حيث أنشئت 158 بؤرة منها في مواقع عشوائية في الضفة الغربية، في حين أن الـ 59 بؤرة المتبقية كانت قد أنشئت ضمن حدود المخططات الهيكلية لمستوطنات إسرائيلية قائمة. وفي دراسة نشرها أريج في العام 2009، أوضحت أن عدد البؤر الاستيطانية ارتفع إلى 232 بؤرة (أريج، 2009)، وهي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (13): أعداد البؤر الاستيطانية /2009

الفترة الزمنية	عدد البؤر الاستيطانية
1996 - 2001	79
2001 - 2003	60
2003 - 2009	93
المجموع	**232**

المصدر: (أريج، 2009)

كما بين معهد «أريج» في سلسلة تقارير ميدانية موثقة، أنه خلال الأعوام 2010 - 2022، أقام الاحتلال 57 بؤرة وحيًا استيطانيًا جديدًا، وبذلك يكون مجموع عدد البؤر الاستيطانية حتى عام 2022 هو 289 بؤرة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (14): البؤر الاستيطانية التي أقيمت بين الأعوام 2010 - 2022

السنة	عدد البؤر	التفصيل
2010	0	-
2011	2	بؤرة تابعة لمستوطنة رحاليم- سلفيت، وأخرى تابعة لمستوطنة إفراتا- بيت لحم.
2012	2	بؤرة بالقرب من مستوطنة تلمون –رام الله، وأخرى بجانب مستوطنة تسوفيم- قلقيلية.
2013	2	بؤرة تتبع لمستوطنة ايلي زهاف- سلفيت، وأخرى تتبع لمستوطنة تفوح – نابلس.
2014	5	بؤرة تتبع لمستوطنة كريات أربع- الخليل، وأخرى لمستوطنة بيت عاين- بيت لحم، وبؤرة بجانب مستوطنة تكواع- بيت لحم، وأخرى تتبع لتفوح-نابلس، وبؤرة تتبع لسلعيت- طولكرم.
2015	3	حي استيطاني في القدس بجانب مستوطنة راموت، وحي آخر بجانب مستوطنة رفافا –سلفيت، وبؤرة تتبع لشافي شمرون – نابلس.
2016	5	بؤرة بجانب مستوطنة سلعيت- طولكرم، وحي جديد بجانب مستوطنة الكانا- سلفيت، وبؤرة في حي بطن الهوى في سلوان – القدس، وبؤرة في البلدة القديمة –الخليل، وبؤرة تتبع لمستوطنة جفعات سلعيت – الأغوار الشمالية.
2017	13	بؤرة تتبع لمستوطنة ألون موريه- نابلس، وأخرى على أراضي خربة سمرا-الأغوار الشمالية، وبؤرة على أراضي جالود – نابلس، وبؤرة تتبع لمستوطنة أدم على أراضي جبع- القدس، وحي على أراضي مستوطنة يفيت- أريحا، وآخر على أراضي يتما –نابلس يتبع لمستوطنة رحاليم، وبؤرة بجانب بؤرة إيش كوديش –نابلس، وأخرى تتبع لمستوطنة نعما – أريحا، وتحويل قاعدة عسكرية بالقرب من أريحا إلى منتجع سياحي استيطاني، وإقامة حي بالقرب من مستوطنة الفي منشه- قلقيلية، وبؤرة تتبع لمستوطنة شدموت ميخولا على أراضي منطقة السويدة- الأغوار الشمالية، وبؤرة أخرى على الحدود الأردنية الفلسطينية على أراضي الشويعر في الأغوار الشمالية، وبؤرة تتبع لمستوطنة كفار أدوميم شرق عناتا –القدس.

السنة	عدد البؤر	التفصيل
2018	5	تحويل معسكر تياسير الاحتلالي في الأغوار الشمالية إلى بؤرة، وإقامة بؤرة تتبع لكريات أربع على أراضي ثغر العبد شرق الخليل، وإقامة منطقة صناعية تجارية تتبع لمستوطنة رفافا على أراضي حارس– سلفيت، وحي استيطاني يتبع لمستوطنة عوفريم على أراضي عابود ودير أبو مشعل – رام الله، وبؤرة جديدة تتبع لمستوطنة شدموت ميخولا على أراضي وادي المالح – الأغوار الشمالية.
2019	7	بؤرة بجانب قرية الطيبة – رام الله، وبؤرة شرق قرية الفارسية- طوباس، وأخرى في واد الفاو وعين الحلوة - طوباس، وواحدة جنوب خربة مسعود جنوب غرب جنين، وبؤرة على أراضي بلدة يطا شرق مستوطنة ""سوسيا""، وأخرى بالقرب من قرية رأس كركر - رام الله، وبؤرة على أراضي قرية النبي صالح شمال مدينة رام الله.
2020	5	بؤرة على أراضي إماتين- قلقيلية، وبؤرة على أراضي الثعلا التابعة لبلدة يطا –الخليل، وبؤرة قرب قرية شوفة – طولكرم، كما أقيم حي استيطاني جديد على أراضي دير إستيا وقراوة بني حسان – سلفيت، وحي آخر على أراضي قرية مسحة – سلفيت.
2021	3	بؤرة على أراضي اللبن الشرقية – نابلس، وبؤرة على أراضي كفر قدوم – قلقيلية، وبؤرة على أراضي كفر الديك – سلفيت.
2022	5	بؤرتان في محافظة سلفيت على أراضي مسحة وعلى أراضي دير إستيا، وبؤرة على أراضي الخضر – بيت لحم، وبؤرتان في محافظة الخليل على أراضي زنوتا وأخرى على أراضي الظاهرية.
المجموع	**57**	

المصدر: الباحث بالاعتماد على (أريج، 2022)

فيما تشير تقديرات منظمة «بتسليم» الإسرائيلية، إلى وجود حوالي 107 بؤر استيطانية (بتسيلم، 2011)، وسبب هذا الاختلاف في التقديرات لعدد البؤر، يعود إلى اختلاف المعايير، حيث تعتبر «بتسليم» معظم البؤر الاستيطانية أنها أحياء تابعة للمستوطنات القريبة، ولا تدرجها في تقديراتها. ويبين (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ) أن عدد البؤر الاستيطانية يبلغ 150 بؤرة، وهو يعتمد نفس معايير «بتسليم» في احتساب البؤر الاستيطانية، لكنه يضيف إليها عددًا

من البؤر أقيمت في فترات لاحقة، وهو ما يتفق مع المصادر الإسرائيلية الأخرى، مثل الكاتبة طاليا ساسون التي بينت في كتابها أنه، ومنذ أواسط التسعينيات، وحتى موعد تقديمها للتقرير المعروف بتقرير ساسون، إلى حكومة شارون في آذار/ مارس 2005، أقيمت في الضفة الغربية نحو 105 بؤر استيطانية، شكلت بدايات لبناء مستوطنات جديدة، إضافة إلى ذلك أقيمت مئات الحارات والضواحي الجديدة غير القانونية، في إطار توسيع المستوطنات القائمة (ساسون, طاليا، 2015).

ومن الواضح أن الاختلاف في عدد البؤر الاستيطانية، هو مجرد اختلاف ظاهري، فالأرقام التي نشرها معهد «أريج» صحيحة، ولكنها تضم نوعين من البؤر، يمثل النوع الأول حيًا استيطانيًا يتبع من ناحية مؤسسية وخدماتية لمستوطنة مجاورة له، ويشكل جزءًا من سياسة تسمين المستوطنات القائمة، وزيادة مساحاتها وعدد سكانها، في حين أن النوع الثاني غير تابع إداريًا لأي مستوطنة مجاورة له، أي أنها عمليًا مستوطنات جديدة في طور النمو، وتسعى للحصول على شرعية رسمية حكومية من دولة الاحتلال. وتعتبر «بتسليم»، وكذلك الإحصاء الفلسطيني، أن النوع الثاني فقط يمثل البؤر الاستيطانية التي نتحدث عنها.

وعمليًا، فإن سياسة إقامة البؤر الاستيطانية، سواء ما يقام منها كحي تابع لمستوطنة مجاورة، أو ما يقام كنواة لمستوطنة جديدة مستمرة، تمثل مناورة احتلالية للحفاظ على استمرار تغول المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية بطريقة غير رسمية، بحيث تبدو حكومة الاحتلال وكأنها لا علاقة لها بما يحدث- مع أنها هي من تمنح الغطاء الأمني والدعم اللوجستي لوجودها واستمرارها، وذلك تلافيًا للانتقادات الدولية بشأن الاستيطان، وإدراكًا منها بأنها تخالف قواعد القانون الدولي.

4.1. الموجة الاستيطانية الرابعة: الجدار الفاصل ومناطق العزل الشرقية والغربية (2002)

تختلف هذه الموجة عن غيرها في أنها هدفت إلى إعادة تشكيل الواقع الجغرافي والديمغرافي عبر خطوات عملية على الأرض، وهي تسعى إلى تثبيت واقع سيطرة

المشروع الاستيطاني الصهيوني على أكبر مساحة ممكنة من أراضي الضفة الغربية، إضافة إلى ترسيخ عزل التجمعات الفلسطينية كثيفة السكان في نطاق محدود المساحة، وقد انطلقت هذه الموجة في عهد سيطرة يمينية على مقاليد الحكم في دولة الاحتلال، حيث بدأ بها رئيس حكومة الاحتلال آرئيل شارون الذي تولى قيادة الحكومة بين (2001 - 2006)، ثم خلفه إيهود أولمرت (2006 - 2009)، الذي تبعه بنيامين نتنياهو (2009 - 2021)، وجميع هؤلاء من رموز اليمين الصهيوني المندفع بشدة لتهويد الضفة الغربية.

وقد سار بناء الجدار وإقامة المناطق المعزولة في خط متوازٍ مع تصعيد البناء الاستيطاني وتسمين المستوطنات، وإقامة بؤر استيطانية جديدة، والسعي لإقرار تشريعات وقوانين لضم المناطق قليلة الكثافة السكانية في الضفة الغربية (مناطق (ج) بالأساس)، كما تصاعدت حملات هدم المنازل وتشريد المواطنين الفلسطينيين في المناطق المستهدفة بالضم أيضًا.

بدأ الاحتلال بإقامة الجدار الفاصل غرب وشمال وجنوب الضفة الغربية في العام 2002، بحجج وذرائع أمنية، وقد استكمل بناء معظم أجزائه على مراحل متعددة، وهو يتكون من قطع إسمنتية، وأسلاك شائكة وتحصينات وأبراج وكاميرات مراقبة، ويعزل مساحات ضخمة من الضفة الغربية غرب الجدار، كما عزل الاحتلال المنطقة الشرقية للضفة الغربية على طول التلال شرق غور الأردن عبر الحواجز العسكرية، وهي معزولة على اعتبار أنها منطقة عسكرية مغلقة، لا يمكن دخولها إلا بتصاريح خاصة (بتسيلم، 2017)، وتتمثل خطورة هذه الموجة الاستيطانية، بكونها فصلت مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية عن امتداداتها السكانية الفلسطينية، وفي هذه المساحات تتركز معظم المستوطنات والبؤر الاستيطانية، كما تضم حوالي 88% من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية والقدس، (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)، في حين أن الكثافة السكانية الفلسطينية فيها محدودة، وتتعرض للتضييق والتهميش والحصار لإنهاء وجودها.

ويبلغ مجموع المساحات المعزولة (الشرقية والغربية) ما يعادل 41.8% من مساحة الضفة الغربية[32]، وإضافة إلى الجدار الفاصل الذي يخترق الضفة

32 لا يعني هذا الأمر أن باقي أنحاء الضفة الغربية (58.2% من مساحة الضفة) ستكون تحت السيطرة

الغربية من عدة أنحاء، ومنطقة العزل الشرقية، فإن المستوطنات والقواعد العسكرية للاحتلال، والبؤر الاستيطانية والشوارع الالتفافية، تقطع أوصال الضفة، وتحول مناطق (أ) و (ب)، الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، إلى كانتونات منفصلة، حيث تعزلها عن بعضها بالكتل الاستيطانية الكبرى، وبالشوارع الالتفافية، وببعض أجزاء الجدار الفاصل، وأضحت المساحات التي يسكنها المواطنون الفلسطينيون في الضفة الغربية، عبارة عن متاهة وأرخبيل محاط ببحر «إسرائيلي»، وبذلك يرسخ الجدار تفتيت الضفة، وعزل المواطنين الفلسطينيين في مناطق محدودة المساحة ومقطعة الأوصال، ويلغي أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، إضافة إلى أن السيطرة المطلقة ستكون للاحتلال في قلب الضفة، وعلى حدودها من جميع الجهات.

الفلسطينية، فهي تعاني أيضًا من انتشار المستوطنات، والقواعد العسكرية لجيش الاحتلال والبؤر الاستيطانية، إضافة إلى أن الشوارع الالتفافية تحولها إلى كانتونات مقطعة الأوصال.

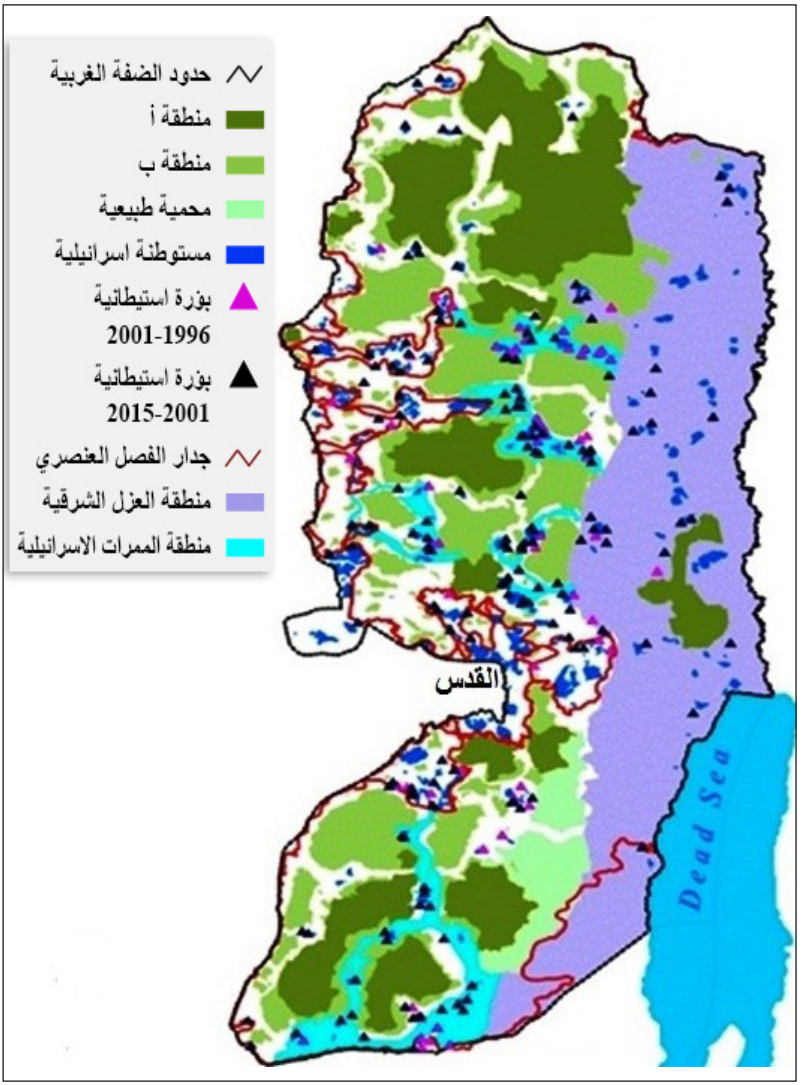

خريطة رقم (3): الواقع الجيوسياسي الذي صنعه الاستيطان في الضفة الغربية

المصدر: (أريج، 2015)

منطقة العزل الشرقية

تمتد هذه المنطقة ابتداءً من أقصى شمال محافظة طوباس ولغاية البحر الميت، وتضم منطقة غور الأردن، التي تعتبر من أجود الأراضي الزراعية في فلسطين، وأكثرها وفرة بمصادر المياه، وكانت تمثل سلة غذاء فلسطين، إضافة إلى السفوح الشرقية للضفة الغربية المطلة على الغور، والتي تتبع إداريًا لمحافظتي نابلس ورام الله، كما تشمل المنطقة الصحراوية المحاذية للبحر الميت، والتي تتبع لمحافظات القدس وبيت لحم والخليل، وتبلغ مساحتها 1,664 كيلو مترًا مربعًا، وتشكل ما نسبته 29.4% من المساحة الكلية للضفة الغربية (اريج، 2010).

وخلال سنوات الاحتلال قامت «إسرائيل» ببناء عشرات المواقع الاستيطانية في منطقة العزل الشرقية، التي أحكم جيش الاحتلال السيطرة عليها، محولًا إياها إلى منطقة عسكرية مغلقة يحظر على المواطنين الفلسطينيين من خارج سكانها دخولها، إلا بإجراءات خاصة ومعقدة، وتتوزع هذه المواقع الاستيطانية كالتالي: 33 مستوطنة يقطنها اليوم ما يزيد عن 17 ألف مستوطن (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)، يعملون بزراعة التمور والموز والحمضيات والورود، وبتربية الدواجن، إضافة إلى 5 مواقع سياحية هي: اتراكزيا، سولار بوند، ليدو يهودا، عين الفشخة، مشوكي دراجوت، ويضاف إلى ذلك 32 بؤرة استيطانية أقيمت حتى العام 2010 (اريج، 2010)، كما أقام الاحتلال 12 بؤرة استيطانية جديدة في المنطقة لغاية العام 2022 (أريج، 2022)، وقام ببناء 133 قاعدة عسكرية في المنطقة، تزيد مساحتها عن 33 كيلو مترًا مربعًا (اريج، 2010).

جدول رقم (15): المواقع الاستيطانية في منطقة العزل الشرقية

مستوطنات	بؤر استيطانية	مواقع سياحية	معسكرات	مجموع المواقع الاستيطانية
33	44	5	133	**215**

المصدر: الباحث بالاعتماد على (أريج، 2022)

من المهم الإشارة هنا إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في المنطقة (ج) من منطقة العزل الشرقية، لا يتجاوز 18,350 ألف نسمة[33]، يعيشون في 68 تجمعًا، بينها 54 تجمعًا بدويًا، وجميع هذه التجمعات الفلسطينية تتعرض للتهجير، وغياب الخدمات الأساسية من كهرباء وماء وصحة وتعليم، وتعاني من القيود المفروضة على التخطيط وتقسيم الأراضي، وعنف المستوطنين، والنشاطات العسكرية لجيش الاحتلال (اوتشا، 2014) ، وهو ما يعني أنها تعاني من تهجير قسري متعمد. وفي منطقة العزل الشرقية، تعتبر قوات الاحتلال أن 15% فقط من الأراضي، مملوكة ومسجلة بأسماء المواطنين الفلسطينيين، في حين أن ما تبقى هي أراضٍ غير مسجلة، أو أنها أراضي دولة، ومحميات طبيعية تم تخصيصها كذلك بأوامر عسكرية (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2016)، أي أن 85% من الأراضي في منطقة العزل الشرقية، باتت عمليًا تحت سيطرة الاحتلال ومستوطنيه.

جدول رقم (16): تصنيف ملكية الأراضي في منطقة العزل الشرقية

تصنيف الأراضي	المساحة (كم مربع)	النسبة المئوية%
أراضٍ مسجلة بأسماء المواطنين الفلسطينيين	362	21.8
أراضٍ غير مسجلة	106	6.4
أراضٍ معلنة "أراضي دولة"	1196	71.8
المجموع	**1,664**	**100**

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد (اريج، 2010).

منطقة العزل الغربية

وهي أراضي الضفة الغربية التي عزلها الاحتلال بين الجدار الفاصل شرقًا والخط الأخضر غربًا، وتضم هذه المنطقة إحدى أفضل الأراضي الزراعية في الضفة، وقد بات وصول المزارعين الفلسطينيين إليها أمرًا بالغ الصعوبة، أو شبه مستحيل، ويتم عبر بوابات محدودة العدد ومخصصة لهذا الغرض، ولعدد قليل من الأفراد، ولفترات قصيرة، وبعد الحصول على تصاريح خاصة

33 عدد المواطنين الفلسطينيين في هذه المنطقة يعتمد على إحصائيات العام 2014، وبناء على نسبة التزايد الطبيعية للفلسطينيين في الضفة فإن العدد سيبلغ قرابة 22,760 في العام 2022.

من قبل الإدارة المدنية الاحتلالية، التي تفرض قيودًا شديدة على إعطاء هذه التصاريح. وعمليًا فقد انتزع الجدار الأراضي الزراعيّة التي تقدر مساحاتها بـ 348 ألف دونم من أراضي الزيتون والغابات من أصحابها، والأمر ذاته ينطبق على المياه، فقد سيطر الاحتلال على عشرات الآبار والينابيع في المنطقة المعزولة (حلايبة، 2017)، وهو ما انعكس على مجمل القطاع الزراعي الفلسطيني.

وقد تم تعديل مسار الجدار الفاصل عدة مرات من قبل الاحتلال، حيث ازداد طول الجدار من 645 كيلو مترًا عام 2004، ليصبح 771 كيلو مترًا في العام 2017 (أريج، 2009)،[34] مما رفع عدد التجمعات الفلسطينية المتضررة بصورة مباشرة نتيجة بناء الجدار، إلى حوالي 71 تجمعًا، وذلك بحسب ما تظهره خرائط الجدار (بتسيلم، 2011)، وقد تضررت القرى والمدن الفلسطينية في هذه المنطقة، جزئيًا أو كليًا، بسبب مرور الجدار من أراضيها أو إلى جانب أراضيها، حيث فقدت مساحات مختلفة، كما أن بعضها تعرض للعزل التام عن محيطه الفلسطيني، فقد أدى بناء الجدار إلى خلق خمسة جيوب من التجمعات السكنية الفلسطينية، تقع بين الجدار الرئيس والخط الأخضر، وهذه الجيوب التي باتت مفصولة عن باقي الضفة الغربية، وعن بعضها البعض، هي:

- **الجيب الأول:** يقع غربي جنين، ويشمل برطعة الشرقية، وأم ريحان، وخربة عبد الله يونس، وخربة الشيخ سعد، وخربة ظهر الملح.
- **الجيب الثاني:** يقع شرقي قرية باقة الغربية داخل الخط الأخضر، ويشمل قرى: نزلة عيسى وباقة الشرقية ونزلة أبو نار.
- **الجيب الثالث:** يقع جنوب طولكرم.
- **الجيب الرابع:** يقع بالقرب من مستوطنة (ألفيه منشيه) جنوب قلقيلية ويشمل رأس الطيرة، وخربة الضبع، وعرب الرماضين الجنوبي.
- **الجيب الخامس:** يشمل الحي الشرقي من بيت لحم قرب قبة راحيل.

34 يبلغ طول الخط الأخضر (الوهمي) الذي يفصل بين أراضي عام 1948م المحتلة وأراضي الضفة الغربية 350 كم، والذي تم ترسيمه بين الدول العربية و«إسرائيل» في اتفاقية رودس عام 1949.

جدول رقم (17): توزيع المساحات المعزولة خلف الجدار غرب الضفة الغربية حسب المحافظات[35]

المحافظة	المساحة/ كم2	طول الجدار الفاصل \ كم	المساحة المعزولة خلف الجدار/كم2
الخليل	1068	144	105
بيت لحم	608	79	161
القدس	354	134	153
طوباس	366	15	2
أريحا	609		
رام الله والبيرة	849	103	104
طولكرم	245	41	20
قلقيلية	175	98	64
سلفيت	202	87	98
نابلس	614	-	-
جنين	573	69	35
المجموع	**5663**	**770**	**742**

المصدر: الباحث اعتمادًا على (الإحصاء الفلسطيني، 2021 ب)، (أريج، 2009)

35 طول الجدار الفاصل والمساحات المعزولة خلفه في هذا الجدول تغيرت بعد قيام الاحتلال بإجراء تغييرات على مسار الجدار، حيث صار طول الجدار الكلي بعد آخر تعديل 771 كم، في حين أن المساحات المعزولة خلف الجدار صارت 705كم مربع (12.4% من مساحة الضفة) بدلا من 742كم مربع (13% من مساحة الضفة)، ولا تتوفر معطيات توضح التغيرات بدقة في طول الجدار أو المساحات المعزولة خلفه حسب المحافظات الفلسطينية، من المهم الإشارة إلى أن زيادة طول الجدار جاءت نتيجة قرارات لمحكمة الاحتلال العليا بعد دعاوٍ رفعها مواطنون، وكانت النتيجة أن زاد طول الجدار ليتجنب الأراضي التي حكمت فيها المحكمة بعدم قانونية إقامة الجدار عليها، وقلت المساحة التي ضمها الجدار.

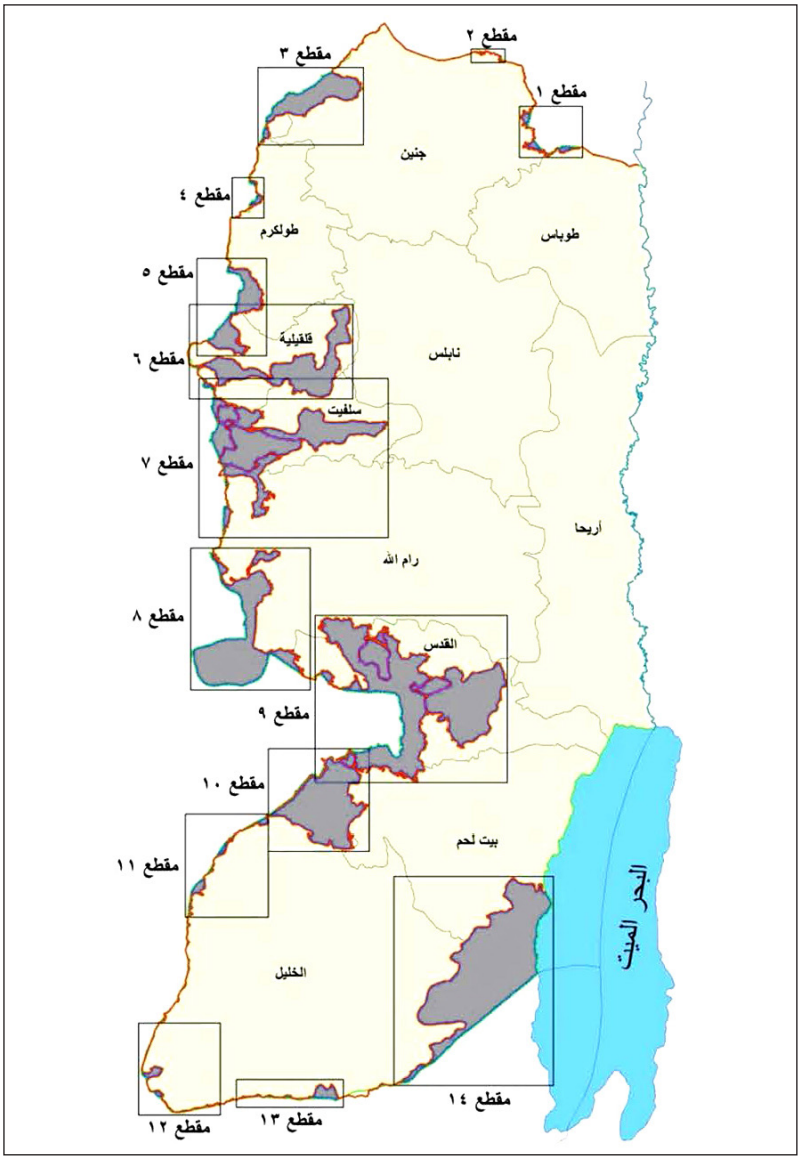

خريطة رقم (4): مسار الجدار الفاصل

المصدر: (أريج، 2017)

2. محددات بناء جدار الفصل العنصري

1.2. الادعاء بالذرائع الأمنية والعسكرية

كان الدافع الأمني والعسكري هو الذريعة الأولى لسلطات الاحتلال للبدء ببناء الجدار الفاصل حول الضفة الغربية، وذلك بعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000، حيث تزايدت العمليات الاستشهادية في عمق الأراضي المحتلة، فكانت خطة شارون عام 2002، والذي أصبح رئيسًا للحكومة الإسرائيلية، تقضي ببناء حدود فاصلة مع الضفة الغربية بالقرب من خط الهدنة «الخط الأخضر»، بهدف منع الفلسطينيين من الدخول إلى «إسرائيل» وتنفيذ عمليات. ورغم أن فكرة إقامة الجدار كانت مطروحة في عهد رابين في التسعينيات، وقبل شارون، إلا أن قيادة الاحتلال أرادت أيضًا استغلال هذا التصعيد؛ لإيهام المجتمع الدولي بأن الجدار يهدف إلى توفير الحماية الأمنية لشعبها، سواء في عمق الأراضي المحتلة، أو في المستوطنات القريبة من الخط الأخضر، فعملت على ضم أكبر عدد ممكن من المستوطنات الإسرائيلية، من داخل الضفة الغربية إلى «إسرائيل»، لتوفير أكبر قدر ممكن من الحماية لها، وخلق تواصل جغرافي بين هذه المستوطنات والأراضي المحتلة عام 1948. وحسب محكمة الاحتلال العليا، فإن قرار الحكومة بناء الجدار هو قرار قانوني وأسبابه أمنية، وإن الجدار أقيم لأغراض عسكرية، ومن أجل الحفاظ على أمن دولة «إسرائيل»، وأكدت المحكمة أنه يحق للجيش «الإسرائيلي»، مصادرة أراضٍ لأغراض عسكرية مختلفة، حتى لو كانت تلك الأراضي بملكية (فلسطينية) خاصة، وذلك لتلبية ضرورة عسكرية (زهر، 2021).

يجد المتتبع للأوامر العسكرية الإسرائيلية المتعلقة ببناء الجدار عبر السنوات الماضية، أن الكثير منها جاءت تحت مبررات "«أغراض عسكرية»، أو «أغراض أمنية»، بموجب صلاحيات القائد العسكري في «يهودا والسامرة»، حيث تعتبرها دولة الاحتلال ذريعة قانونية حقيقية. وحسب مؤسسة بتسيلم الإسرائيلية، فقد كانت الآليّة الأساسيّة التي استخدمتها «إسرائيل» للسيطرة على الأراضي لأجل إقامة المستوطنات، هي «وضع اليد على أراضٍ لأغراض عسكريّة» (بتسيلم، 2017). ويعتبر الدافع الأمني والعسكري هو الذريعة التقليدية

والدائمة لاختيار المكان المراد السيطرة عليه من قبل سلطات الاحتلال. وبالتالي لا يأخذ مسار الجدار الفاصل بعين الاعتبار حدودًا معينة وثابتة، بقدر دراسة المصالح الأمنية لدولة الاحتلال، التي تأخذ بعين الاعتبار عدة أمور، منها: القرب من المستوطنات، وارتفاع المنطقة، والقرب من شبكة الطرق، وضم المناطق الاستراتيجية والحيوية، وغيرها.

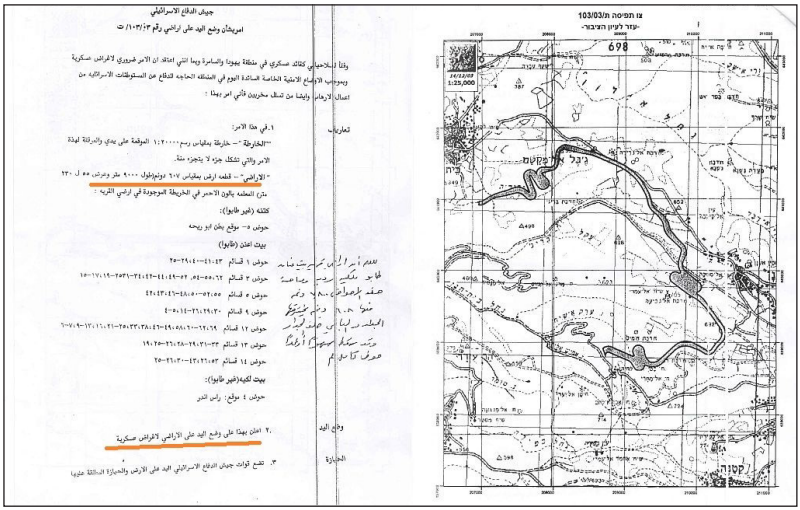

جيش الدفاع الاسرائيلي

امر بشأن وضع اليد على اراضي رقم ٣/٢٠٠٣ ت

وانا المسلاحياتي كقائد عسكري في منطقة يهودا والسامرة وبما انني اعتقد ان الامر ضروري لاغراض عسكرية وبموجب الاوضاع الامنية الخاصة السائدة اليوم في المنطقة المتاخمة للخط الفاصل بين المستوطنات الاسرائيلية من اعمال الارهاب وانطلاقا من ذلك مخولين الني امر بما يلي :

١. في هذا الامر:

"الخارطة" – خارطة بمقياس رسم ١:٢٠٠٠٠ الموقعة على يدي والمرفقة لهذا الامر والتي تشكل جزء لا يتجزء منه.

"الاراضي" – قطعه ارض بمقياس ٢٠٧ دونم/دنوك ٩٠٠٠ متر مربع، ٨٨ ك ل ٢٣٠ متر المعلمه باللون الاحمر في الخريطة الموجودة في اراضي القرب :

كتلته (غير طابو):

حوض ٥– موقع بطن ابو ريحه

بيت اعلى (طابو):

حوض ١ قسائم ٤١-٤١٠١٤٠٤٣-٢٩٠٤٠

حوض ٢ قسائم ٥٤-٥٥،٥٦ ٤١٠٤٤٠٤٢-٢٥٣١٠٤١٠٤٣-١٧٠١٩-١٥

حوض ٤ قسائم ٤٥-٥٢،٥٥ ٤١٠٤٣٠٤٦-٤٨،٥٠-٤٠

حوض ٩ قسائم ٢١٠٤٩،٣٠ ٤٠٥٠١٤٠-٢١٠٤

حوض ١٢ قسائم ٩٤،٥٨،٦٠-٦٢،٦٩ ٢٥،٣٣،٣٨،٤٢-١٣،١٦،٢١-٦٠٧٠٩-

حوض ١٣ قسائم ٢٤-٢٩،٣١ ٢٦،٢٨-١٩،٢٥

حوض ١٤ قسائم ٣٤-٤٢،٤٩ ٢١،٠٣-٢٥

بيت لكيه (غير طابو):

حوض ٤ موقع: راس الدير

٢. اعلن بهذا على وضع اليد على الاراضي لاغراض عسكرية

٣. تضع قوات جيش الدفاع الاسرائيلي اليد على الارض والحيازة المتاخمة عليها

وضع اليد

الحيازة

צו תפיסה מ/103/03

-עזר לציון הנ"צ-

698

صورة: أمر عسكري صادر عن جيش الاحتلال الإسرائيلي عام 2003، لمصادرة 607 دونماتٍ من أراضي بلدة بيت عنان شمال غرب القدس، بذريعة «أغراض عسكرية» لإنشاء الجدار الفاصل هناك بطول 9 كم.

2.2. ضم أكبر عدد ممكن من المستوطنات الإسرائيلية

لعل من أهم الدوافع الاستراتيجية لبناء الجدار العنصري، هو ضم أكبر عدد ممكن من المستوطنات الإسرائيلية، من داخل الضفة الغربية إلى «إسرائيل»، وخاصة مستوطنات محيط القدس، والمستوطنات القريبة من الخط الأخضر، وذلك بذريعة توفير الحماية للمستوطنين الإسرائيليين، وفتح ممرات آمنة لهم مع الأراضي المحتلة عام 1948، الأمر الذي يعني أيضًا السيطرة على مساحات أكبر من الأراضي على حساب الفلسطينيين.

تؤكد منظمة «أوتشا» أن ضم المستوطنات الإسرائيلية داخل الجدار، يعد العامل الأهم لانحراف مسار الجدار عن الخط الأخضر (اوتشا، 2013) . ومن الجدير بالذكر أن حكومة الاحتلال برئاسة شارون، كانت قد طرحت في عام 2005، مشروع قانون لضم الكتل الاستيطانية الكبرى إلى أراضي «إسرائيل»، واعتبارها جزءًا لا يتجزأ منها، وذلك من خلال الجدار الفاصل (أريج، 2009) . ومن هذه الكتل الاستيطانية تجمع «أرئيل» غرب سلفيت، وتجمع «مودعين» غرب رام الله، وتجمع «معاليه أدوميم» شرق القدس، وتجمع «غوش عتصيون» جنوب بيت لحم، وتجمع «كيدوميم» في قلقيلية. تُظهر خريطة رقم (5) مثالًا واضحًا على ضم المستوطنات من خلال الجدار الفاصل، حيث يخترق عمق محافظتي سلفيت وقلقيلية شمال الضفة الغربية، من الغرب إلى الشرق، وبشكلٍ أصبح متعارفًا عليه بـ«الأصابع»، حيث تُظهر الخريطة «أصبع أرئيل» في سلفيت، الذي يضم 12 مستوطنة إسرائيلية، و«أصبع كيدوميم» في قلقيلية، الذي يضم 8 مستوطنات.

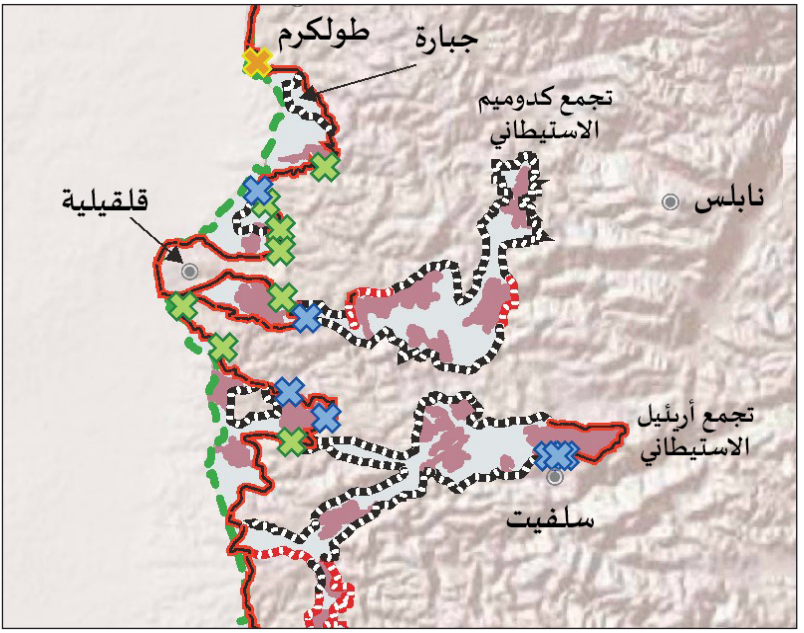

خريطة رقم (5) الجدار الفاصل في قلقيلية وسلفيت (أصبع أرئيل وأصبع كيدوميم)

المصدر: (مركز رؤية للتنمية السياسية، 2018)

وحسب منظمة أوتشا، يبلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية التي ضمها جدار الفصل، 71 مستوطنة، يقطنها حوالي 88% من مجموع مستوطني الضفة الغربية (اوتشا ، 2013 أ) .

أي أن المستوطنات الإسرائيلية التي لم يضمها جدار الفصل، يقع معظمها في عمق الضفة الغربية، ويقطنها ما يقارب 12% فقط من مجموع مستوطني الضفة الغربية.

وبالتالي يتضح أن الجدار الفاصل ضم الغالبية العظمى من المستوطنين في الضفة الغربية، وهذا يؤكد أن مسار الجدار قد تم تحديده وتخطيطه بشكل دقيق من قبل سلطات الاحتلال؛ لتحقيق أهم الأهداف الاستراتيجية، وهي ضم أكبر عدد من المستوطنات والمستوطنين إلى «إسرائيل».

3.2. قضم أكبر مساحة ممكنة من الأرض الفلسطينية وإخضاعها للسيطرة الإسرائيلية

منذ نشأة الاحتلال في فلسطين، ما زالت نظرية السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض الفلسطينية، هي الفكرة المسيطرة في عقول السياسيين الإسرائيليين. فقد قام الوجود اليهودي في فلسطين على المقولة الشهيرة التي روجت لها قيادات الصهيونية، وهي مقولة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». وقد بدأت المنظمات الصهيونية بترجمة هذه المقولة من خلال حرب عام 1948، والتي نتج عنها السيطرة الكبرى على حوالي 78% من الأرض الفلسطينية. ومنذ عام 1967، وبعد فرض السيطرة العسكرية الكاملة على منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة، اللتين تشكلان 22% من أرض فلسطين التاريخية، أرادت سلطات الاحتلال أن تركز الوجود البشري اليهودي في محيط منطقة القدس، وما يسمونها «يهودا والسامرة»، والتي تعد ذات أهمية تاريخية ودينية. فبدأت بتركيز المشروع الاستيطاني فيها بشكل تدريجي؛ لإحكام السيطرة عليها من خلال الديموغرافيا، إلى جانب السيطرة العسكرية، حيث إن الوجود اليهودي البشري على الأرض، باعتقادهم، هو الذي يحميها أكثر من الوجود العسكري. ثم استطاعت سلطات الاحتلال توسيع المشروع الاستيطاني على تلال الضفة الغربية، وإحاطتها بالأسلاك الشائكة، التي أصبحت فيما بعد جزءًا من جدار

يفصل الأراضي الفلسطينية، ويمزقها.

أعدت مؤسستا «بتسيلم» و «بمكوم» الإسرائيليتان، دراسة تحليلية معمقة للعديد من الحالات الاستيطانية، أثبتت فيها أن من أهم محددات رسم مسار الجدار الفاصل، هو فتح المجال لتمدد المستوطنات على الأراضي المعزولة بالجدار في الضفة الغربية، وفي بعض الحالات تعدى ذلك الأمر إلى فتح المجال لبناء مستوطنات جديدة (BIMKOM,B'TSELEM, 2005).

ويشير الباحث المختص بشؤون الاستيطان جمال جمعة، إلى أن سلطات الاحتلال استخدمت جدار الفصل لمصادرة الأراضي الفلسطينية؛ من أجل ضمان نمو المستوطنات. ومثال ذلك مشروع E1، الذي يشكل امتدادًا لمستوطنة معاليه أدوميم باتجاه القدس، والذي أنشئ فيه الجدار الفاصل حول المنطقة لضمها؛ تمهيدًا لتوسيع المستوطنة فيها (جمعة، 2011).

لقد استطاع الجدار الفاصل أن يقضم 12,4% من مساحة الضفة الغربية، ويعزلها خلفه، وهي المنطقة المعروفة «منطقة العزل الغربية»، أو «منطقة التماس» القريبة من الخط الأخضر.

إن المسار الجديد للجدار، والمبتعد عن الخط الأخضر في عمق الضفة الغربية والقدس، فرض واقعًا جديدًا على الأرض، لحدود مستقبلية تريدها دولة الاحتلال ضمن حل الدولتين المحتمل، بحيث تضمن السيطرة على مساحات كافية واستراتيجية للاحتلال.

إن أهم ما منع مسار الجدار الفاصل من قضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، هو الوجود البشري الفلسطيني على الأرض، حيث كان الجدار يوغل في أراضي الضفة الغربية، حتى يتوقف على حدود المدن والقرى، ثم يلتوي مبتعدا عنها، حتى يجد منفذًا آخر لقضم المزيد من الأراضي حولها.

لقد مُنع الفلسطينيون عبر السنوات الطويلة، وما زالوا يُمنعون من الانتشار والتوسع العمراني، وذلك عبر قوانين التنظيم والبناء الاحتلالية، التي تحدد البناء ضمن حدود مخططات هيكلية صغيرة ومزدحمة حول المدن والقرى. ومما زاد الطين بلة اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة «إسرائيل» عام 1994، والتي أعطت للسلطة الفلسطينية سيطرة إدارية على

36% فقط من مساحة الضفة الغربية، وهي مناطق (أ) و (ب)، وبالتالي تم إخضاع حوالي 64% من مساحة الضفة الغربية للسيطرة الإدارية الإسرائيلية، وهي ما سُميت بمناطق (ج) ومحميات طبيعية. وبشكل عام، يُمنع الفلسطينيون في هذه المناطق من البناء، إلا في حالات نادرة، وبموافقة الإدارة المدنية الإسرائيلية.

ومما ساعد سلطات الاحتلال على الانتشار والتوسع في السيطرة على الأرض الفلسطينية للأغراض الاستيطانية التوسعية، هو دراسة ملكية الأراضي في مختلف مناطق الضفة الغربية. فقد ورثت سلطات الاحتلال من الحكومات المتعاقبة على فلسطين، ملفاتٍ أرشيفية وخرائط تتعلق بملكية الأراضي، وتمتد من العهد العثماني والبريطاني والأردني. وقد ساعدت هذه المعلومات في تخطيط السيطرة على الأراضي؛ لبناء المستوطنات وتخطيط مسار الجدار الفاصل، وخاصة فيما يتعلق بأراضي «أملاك الدولة»، التي تعتبرها سلطات الاحتلال حقًا لها كسلطة تسيطر على جميع الأرض الفلسطينية. وحسب معهد الأبحاث التطبيقية «أريج»، فقد كانت الأداة الرئيسة التي استخدمتها «إسرائيل» للسيطرة على الأراضي الفلسطينية، هي إعلان هذه الأراضي بأنها «أراضي دولة». ومن خلال دراسة تحليلية قام بها معهد «أريج» لواقع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، تبين أن 52% منها تم بناؤها على أراضٍ صنفتها «إسرائيل» بأنها أراضي دولة، و 48% منها بنيت على أراضٍ فلسطينية ذات ملكية خاصة (Poica1, 2016) لكن حتى الأراضي المصنفة ملكية خاصة، تتم مصادرتها وتحويلها إلى أراضي دولة تحت ذرائع متعددة، ومن ثم يتم استغلالها للاستيطان. وكمثال على ذلك، منطقة الريف الغربي في بيت لحم، والمعزولة خلف الجدار الفاصل عن المدينة، حيث تم إنشاء تجمع مستوطنات «غوش عتصيون» فيها، على أراضٍ تمت مصادرة كثير منها بعد إعلانها «أراضي دولة».

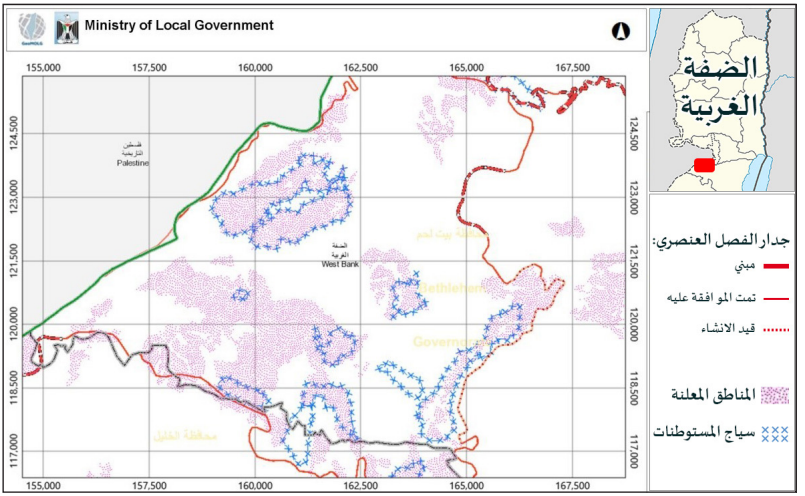

خريطة رقم (6): منطقة الريف الغربي في بيت لحم

منطقة الريف الغربي في بيت لحم ، التي أنشئ تجمع مستوطنات غوش عتصيون فيها (باللون الأزرق)، على أراضٍ تمت مصادرة كثير منها بعد إعلانها أراضي دولة (باللون الزهري).

المصدر: (مركز رؤية للتنمية السياسية، 2018) نقلا عن وزارة الحكم المحلي الفلسطيني

وحسب معلومات معهد أريج، تشكل الأراضي المصنفة من قبل سلطات الاحتلال «أراضي دولة»، ما نسبته حوالي 37.8% من مساحة الضفة الغربية، وهي مصنفة كما يلي: 11.2% أراضي دولة «مسجلة» تعود لفترة الحكم الأردني، 14.9% أراضي دولة «معلنة» تم إعلان السيطرة عليها بعد عام 1979، وإخضاعها للسيطرة الإسرائيلية، 11.7% أراضي دولة «غير مسجلة» (ARIJ, 2013).

وحسب منظمة بتسيلم الإسرائيلية، تبلغ مساحة الأراضي التي كانت مصنفة كأراضي دولة قبل عام 1979، حوالي 527 ألف دونم، معظمها في مناطق الأغوار، لكنها لم تكن كافية للأطماع الاستيطانية، خاصة في مناطق مرتفعات الضفة الغربية، فاستغلت سلطات الاحتلال بعض القوانين العثمانية القديمة، ووضعت تأويلات جديدة لها، تسمح بتحويل أراضٍ بملكيات خاصة إلى أراضي دولة، في حال عدم وجود فلاحة متواصلة للأرض. واستطاعت بعد عام 1979، وعلى مدى أكثر من عقدين، تحويل أكثر من 900 ألف دونم من ملكيات خاصة

إلى أراضي دولة (B'Tselem, 2019).

وهكذا اختلقت سلطات الاحتلال ذرائع مختلفة للتوسع في سيطرتها على الأرض الفلسطينية، وقضم أكبر مساحة ممكنة منها لصالح المشروع الاستيطاني، لكن جدار الفصل العنصري كان بمثابة الحلقة التي ساعدت الاحتلال في السيطرة على الأراضي المصادرة، وحماية المستوطنات التي تم تشييدها، وذلك بقوة الاحتلال غير الشرعي، والمخالف للقوانين والأعراف الدولية كافة.

4.2. إخراج المناطق الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية من القدس

استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي جدار الفصل العنصري كوسيلة للتحكم بالتوازن الديموغرافي، وخاصة في منطقة محيط القدس، حيث تم إخراج أكبر قدر ممكن من التجمعات الفلسطينية خارج الجدار، خاصة في المناطق الشرقية والشمالية من القدس، حيث يبلغ عدد التجمعات التي تم عزلها عن القدس من ضواحيها المحيطة، 30 تجمعًا فلسطينيًا تضم أكثر من 150 ألف فلسطيني، وتشكل حوالي 35% من سكان محافظة القدس (الإحصاء الفلسطيني، 2021 ب). في المقابل، تم توسيع حدود بلدية القدس لتضم مزيدًا من المستوطنات الإسرائيلية إلى حدود المدينة، وبالتالي تم حسم الصراع الديموغرافي في المدينة بشكل أولي وسريع نسبيًا، لتصبح ذات أغلبية يهودية، حيث تقدر نسبة الفلسطينيين ونسبة اليهود في مدينة القدس بـ37% و 63% على التوالي، (التفكجي، 2017).

وبالتدقيق في خريطة حدود بلدية القدس، يتضح أنها تتوافق بشكل كبير مع مسار الجدار الفاصل، باستثناء منطقتين تقعان ضمن حدود البلدية، لكن جدار الفصل أخرجهما من المدينة، وهما مخيم شعفاط شرقًا والأحياء المحيطة به، ومنطقة كفر عقب شمالًا والأحياء المحيطة بها، حيث يُعتبر هذان التجمعان من أعلى تجمعات القدس كثافة سكانية وعمرانية، وينتشر فيهما البناء العشوائي، إذ تشير التقديرات غير الرسمية إلى أن عدد سكان هذين التجمعين يزيد عن 50 ألف نسمة، عزلوا عن مدينة القدس من خلال الجدار الفاصل، لكن ما زال سكان هذين التجمعين يحتفظون بحقوق الإقامة في القدس،

ويحملون الهويات المقدسية، بحكم أنهم يعيشون ضمن حدود بلدية القدس إداريًا، لكنهم خارجها فيزيائيًا وجغرافيًا. وقد صرح بعض قادة الاحتلال بضرورة إخراج المزيد من ضواحي القدس خارج الجدار، لذلك قد يتم مستقبلًا إجراء بعض التعديلات على حدود بلدية القدس من خلال جدار الفصل العنصري، لطرد المزيد من المقدسيين خارج المدينة.

5.2. توسيع حدود مشروع «القدس الكبرى» على حساب أراضي الضفة الغربية

من الملاحظ أن بلدية الاحتلال في القدس، وبالتخطيط المشترك مع القيادة السياسية لسلطات الاحتلال، اختلقت ذرائع أمنية وسياسية من أجل فرض وقائع جديدة على الأرض الفلسطينية ضمن المشروع الاستيطاني الاحتلالي، ومن ضمنه جدار الفصل العنصري. فمن اللافت وجود تناغم كبير بين حدود بلدية القدس الإسرائيلية، وبين جدار الفصل العنصري. وقد تعدى ذلك من خلال سياسة التوسع والتمدد، حيث تُظهر مخططات «القدس الكبرى» المطامع اليهودية، التي تنوي البلدية من خلالها ضم المزيد من الأراضي المحتلة، والمستوطنات الإسرائيلية المُقامة على أراضي الضفة الغربية.

حسب معهد الأبحاث التطبيقية «أريج»، فإن مخطط «القدس الكبرى» يشمل أربعة تجمعات استيطانية إسرائيلية كبيرة، تسعى «إسرائيل» إلى ضمها مستقبلًا ضمن حدود بلدية القدس، وهي: تجمع معاليه أدوميم شرقًا، وتجمع جفعات زئيف شمالًا، وتجمع غوش عتصيون جنوبًا، وتجمع مودعين عيليت غرب رام الله (أريج، 2009). ومن أهم هذه التجمعات تجمع مستوطنات «غوش عتصيون» جنوب القدس وغرب بيت لحم، الذي يحتل الجزء الأكبر من مساحة الريف الغربي لمحافظة بيت لحم، والذي يضم 11 مستوطنة إسرائيلية. لقد قامت سلطات الاحتلال بعزل تجمع «غوش عتصيون» عن مدينة بيت لحم من خلال جدار الفصل العنصري، الذي توغل في عمق المدينة بمسافة هوائية تبعد حوالي 10 كيلو مترات عن الخط الأخضر.

ومن الجدير بالذكر أن توسعة حدود بلدية القدس، لا تشمل ضم قرى وأحياء فلسطينية جديدة، بل قد تشمل تعديلات عكسية، وذلك بإخراج أكبر قدر

ممكن من الفلسطينيين خارج حدود البلدية؛ للوصول إلى مدينة ذات أغلبية يهودية مطلقة.

6.2. السيطرة على المواقع الدينية والتاريخية الهامة

من المعروف أن من أهم أهداف دولة الاحتلال، قيام دولة يهودية عاصمتها القدس، ولذلك ابتدعوا شعار «لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل». والخطر الحقيقي اليوم، بعد أن تمت السيطرة بشكل كامل على مدينة القدس، هو السيطرة على المسجد الأقصى المبارك. لكن اقتحام شارون للمسجد الأقصى عام 2000، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، أربك مخططات الاحتلال في قلب القدس، مما دفعه إلى فكرة الجدار، وإقامة الفصل العنصري، لإحكام السيطرة عليها.

ومن المعروف أن أهم المواقع الدينية والتاريخية في الأراضي الفلسطينية، توجد في مدن القدس وبيت لحم والخليل داخل حدود الضفة الغربية، حيث كانت هذه المدن، وما زالت، مقصد السياحة الدينية والتاريخية. لذا، كانت هذه المدن الثلاث على أولوية الاستهداف الإسرائيلي من خلال جدار الفصل العنصري، والمشروع الاستيطاني على الأرض الفلسطينية.

في مدينة القدس، تتركز المواقع الدينية والتاريخية في البلدة القديمة وداخل أسوارها، وتشمل مساجد ومآذن، ومتاحف، وكنائس، ومدارس، وزوايا، وبوابات، وأهم هذه المواقع المسجد الأقصى وكنيسة القيامة.

أخذت القدس وضواحيها نصيب الأسد في خطط الاحتلال، فلم يستهدف الاحتلال مركز المدينة والمواقع الدينية والتاريخية فيها فحسب، بل وكانت كل المدينة وضواحيها حتى حدود رام الله شمالًا، وبيت لحم جنوبًا، وأطراف أريحا شرقًا، هدفًا للضم والسيطرة بالمستوطنات والجدار. ولهذا يبلغ طول جدار الفصل حول القدس 140 كيلو مترًا، ويقتطع ما مساحته 144 ألف دونم، تشكل 42% من أراضي محافظة القدس، ويعزلها عن محيطها الفلسطيني. يبعد الجدار القائم في شمال القدس حوالي 9 كيلو مترات عن الخط الأخضر، كما يبعد الجدار المخطط له شرق تجمع معاليه أدوميم في عمق الضفة الغربية حوالي 13 كيلو مترًا عن الخط الأخضر. وتتنوع طبيعة الجدار الفاصل حول

القدس ما بين جدار إسمنتي مرتفع، وأسلاك شائكة، ومناطق مراقبة ومحمية بالأجهزة الإلكترونية والكاميرات، وجدار مخطط لم يتم استكماله. ولم تمنع التجمعات الفلسطينية الموجودة حول القدس من تنفيذ مخطط الجدار كما هو الحال في باقي المناطق الفلسطينية، حيث اضطر الاحتلال لضم العديد من هذه التجمعات الفلسطينية المحيطة بالقدس داخل الجدار الفاصل، بطريقة أربكت المعادلة الديموغرافية لديهم، لكن تم التعامل معها بطريقة أخرى من خلال رسم حدود جديدة لبلدية القدس؛ لتحقيق تفوق ديموغرافي يهودي (ARIJ, 2014).

أما مدينة بيت لحم، التي تتمتع بمكانة دينية مميزة لدى المسيحيين، ففيها كنيسة المهد وأديرة وكنائس ومواقع دينية أخرى، تقع في قلب المدينة بعيدًا عن الجدار الفاصل. إلا أن الاحتلال الإسرائيلي قام بضم موقعين مهمين في بيت لحم إلى قائمة التراث الديني والتاريخي اليهودي، وهما مسجد بلال بن رباح، الذي يطلق عليه الاحتلال قبة راحيل، وجبل «هيروديون» المعروف بجبل الفردیس. في موقع مسجد بلال بن رباح على المدخل الشمالي لبيت لحم، رُسم مخطط الجدار بشكل معقد، حيث يدخل ملتويًا في أطراف المدينة؛ ليضم هذا الموقع الهام (المسجد) على بُعد حوالي 4 كيلو مترات من الخط الأخضر (خريطة رقم 7). أما في جبل «هيروديون»، الواقع شرق بيت لحم على بُعد حوالي 15 كيلو مترًا عن الخط الأخضر، فلم يستطع جدار الفصل ضمه، لكن تم تشييد قاعدة عسكرية وتجمع استيطاني كامل بالقرب منه، يتكون من مستوطنات نيكوديم وتقوع والديفيد.

أما مدينة الخليل، التي تُنسب لأبي الأنبياء إبراهيم الخليل عليه السلام، ففيها المسجد الإبراهيمي الذي يحوي، حسب بعض الاعتقادات، قبور أربعة أنبياء، هم النبي إبراهيم وزوجته، والنبي إسحق وزوجته، والنبي يعقوب، والنبي يوسف، عليهم جميعا الصلاة والسلام. لم تسلم مدينة الخليل، وخاصة بلدتها القديمة، من الاستهداف الإسرائيلي، حيث كانت المدينة الثانية بعد القدس في مخطط الفصل، فتم ضم المسجد الإبراهيمي للمواقع الدينية والتاريخية الإسرائيلية، وتم تقسيمه بين المسلمين واليهود، وفرض سيطرة عسكرية كاملة عليه، وإحاطته بالمستوطنات والبؤر الاستيطانية، وخاصة مستوطنة كريات أربع.

إن وجود المسجد الإبراهيمي في قلب مدينة الخليل، وهي أكبر تجمع سكاني في الضفة الغربية، وبسبب بعده عن الخط الأخضر بحوالي 15 كيلو مترًا، وإحاطته بعدد كبير من القرى الفلسطينية ذات الكثافة السكانية والعمرانية العالية، لم يستطع الاحتلال ضم هذا الموقع من خلال جدار الفصل، فكانت خطة الخليل مختلفة عن باقي المدن، فقد تنبه لها الاحتلال مبكرًا من خلال اتفاقية الخليل عام 1997، التي فرضت تقسيمًا معقدًا ببروتوكول خاص يقسم المدينة إلى قسمين: (H1) يتبع للسلطة الفلسطينية، و (H2) يتبع لسلطات الاحتلال. في منطقة (H2) من المدينة، تم فرض السيطرة العسكرية الكاملة، وتعزيز الوجود الاستيطاني اليهودي فيها. كما تم تشييد ممرات ومنافذ إلى قلب المدينة، محاطة بجدار وأسلاك شائكة غير متواصلة، ترتبط بشبكة طرق تؤدي إلى القدس والمناطق المحتلة عام 1948.

7.2. السيطرة على مرتفعات الجبال لتوفير الحماية

تمثل الضفة الغربية بالنسبة لفلسطين التاريخية، المنطقة الجبلية المرتفعة، المطلة على المناطق الساحلية غربًا، والمناطق السهلية شمالًا، ومناطق الأغوار شرقًا، والمنطقة الصحراوية جنوبًا. ويبلغ أعلى ارتفاع في الضفة في منطقة الخليل حوالي 1025 مترًا فوق سطح البحر، ويزيد الارتفاع في جبال القدس وبيت لحم ورام الله عن 800 مترٍ فوق سطح البحر. لذلك كان هذا الموقع المركزي الاستراتيجي للضفة الغربية، وما زال، هدفًا مهمًا للسيطرة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية. وتؤمن قيادة الاحتلال، ومن منظور استراتيجي عسكري، أنه من الضروري إخضاع هذه المناطق للسيطرة الإسرائيلية الدائمة، لتوفير حماية تامة للعمق الإسرائيلي المنخفض عن هذه المنطقة في الوسط والشمال والجنوب. وقد تركز المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية على رؤوس الجبال والتلال، ثم جاء الجدار الفاصل ليحمي هذه المرتفعات الجبلية، ويفصلها عن الأرض الفلسطينية، ويضمها للأراضي المحتلة عام 1948. يُضاف إلى ذلك أن النصوص الدينية التوراتية توصي باختيار رؤوس الجبال كأماكن للسكن، حيث كان هذا الاعتقاد، إضافة إلى الدافع الأمني، هو الموجه الأساسي للمشروع الاستيطاني في الضفة الغربية.

حسب مؤسسة بتسيلم الإسرائيلية، فإن مكتب المدعي العام الإسرائيلي برر تغيير مسار الجدار عن الخط الأخضر بسبب أوضاع الطبوغرافيا. وتنقل عنه المؤسسة قوله إن مرور الجدار بالكامل على طول «الخط الأخضر» «لن يمكن من حماية الجنود الذين يحرسون الجدار، والذين سيجدون أنفسهم في معظم الحالات في موضع طبوغرافي أدنى» (محكمة العدل العليا الإسرائيلية). وكان أرئيل شارون قد قال في نوفمبر 1998، عندما كان وزيرًا للخارجية الإسرائيلية: «على كل شخص أن يتحرك بسرعة، وينتزع ما استطاع من رؤوس التلال لتوسيع المستوطنات، لأن كل شيء سنأخذه الآن سيبقى لنا، وكل شيء سنتركه سيأخذونه هم» (BBC , 2018) .

صورة: جدار الفصل العنصري شرق القدس

المصدر: (التفكجي، 2017)

وهناك العديد من الأمثلة على توجيه مسار الجدار نحو المناطق الجبلية المرتفعة، حتى في أماكن لا توجد فيها مستوطنات. ففي محافظة جنين التي تقل فيها المستوطنات، يتغول جدار الفصل في منطقة قرية جلبون وقرية المطلة شرق المحافظة؛ للسيطرة على التلال الشرقية لها، مبتعدًا عن الخط الأخضر، ويتغول في منطقة أم الريحان غرب المحافظة؛ للسيطرة على التلال الغربية لها، مبتعدًا عن الخط الأخضر أيضًا. وفي المناطق المحتلة شرق القدس وغرب بيت لحم، عمل جدار الفصل على ضم مرتفعات استراتيجية تمنح الأمان للتواجد

العسكري والاستيطاني في هذه المناطق. لذلك يتضح أن الجدار الفاصل كان يتم تخطيطه بأسلوب يراعي، بشكل كبير وقدر الإمكان، ارتفاع المناطق التي تتم السيطرة عليها.

8.2. السيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة وضمها للنفوذ الإسرائيلي

تعتبر المنطقة الغربية من الضفة، والتي تفصل المنطقة الجبلية عن المناطق الساحلية الفلسطينية، من أهم المناطق الخصبة، التي تضم الأراضي الزراعية والأشجار والغابات، حيث تمتاز بكثافة الأشجار والخضرة الدائمة والأجواء النقية. ومن المعلوم أن الإنسان بطبيعته يميل إلى اختيار هذه المناطق للسكن فيها، فكانت هذه المناطق هدفًا للمشروع الاستيطاني، ومن ثم للجدار الفاصل، الذي جاء ليضم المستوطنات الإسرائيلية، وما يحيط بها من أراضٍ زراعية خصبة.

تبلغ مساحة المنطقة المعزولة خلف الجدار حوالي 733 كيلو مترًا مربعًا، تشكل الأراضي الزراعية والغابات حوالي 48% منها، أي ما يعادل حوالي 348 كيلو مترًا مربعًا. وتعتبر الأراضي الزراعية الواقعة خلف الجدار الفاصل في منطقة التماس، مناطق مهددة بالمصادرة، وذلك من خلال التضييق على وصول المزارعين إليها، حيث يُطلب من المزارعين الحصول على تصاريح من سلطات الاحتلال، التي تتحكم بالمرور من خلال بوابات خاصة على طول الجدار. وقد رصدت مؤسسة «أوتشا» موافقة الاحتلال على 46% من التصاريح خلال عام 2015، و 58% خلال عام 2016 في شمال الضفة الغربية. لكن الأمر الأخطر في هذا الموضوع، هو طلب سلطات الاحتلال إثباتات ملكية للأراضي الواقعة خلف الجدار، كشرط للحصول على التصاريح، فتتعرف سلطات الاحتلال على ثغرات ملكية الأراضي عند الفلسطينيين، وتقوم بتوظيف ذلك لخدمة المشروع الاستيطاني. وحسب «أوتشا»، فإن غالبية الأراضي في الضفة الغربية غير مسجلة رسميًا، وانتقلت ملكيتها عبر الأجيال بالطرق التقليدية (اوتشا، 2017).

ومن الأمثلة على المناطق الزراعية الخصبة والمعزولة خلف الجدار، مناطق غرب القدس وغرب بيت لحم، وهي من أكثر مناطق الضفة الغربية تضررًا من

المشروع الاستيطاني، حيث تشير البيانات إلى أن مساحة الأراضي الزراعية والغابات في المنطقة المعزولة خلف الجدار في محافظة القدس، تبلغ حوالي 87 ألف دونم، وتشكل 60% تقريبًا من إجمالي مساحة المنطقة المعزولة، والبالغة 144 ألف دونم (ARIJ, 2014) . أما في محافظة بيت لحم، فتبلغ مساحة الأراضي الزراعية والغابات في المنطقة المعزولة خلف الجدار، حوالي 109 آلاف دونم، وتشكل 62% تقريبًا من مساحة المنطقة المعزولة، والبالغة 176 ألف دونم (ARIJ, 2010) ، وذلك بحسب تحليل استخدام الأراضي والغطاء النباتي لمنطقة التماس.

ومن الأمثلة الأخرى على الأراضي الزراعية المعزولة، منطقة أم الريحان غرب جنين، حيث تعد أكبر محمية طبيعية في الضفة الغربية، وهي منطقة حرجية تبلغ مساحتها حوالي 14 ألف دونم، وقد تم عزلها بالكامل خلف الجدار الفاصل.

2.9. السيطرة على المناطق الغنية بمصادر المياه لا سيما الحوض المائي الغربي

من المعلوم أن مرتفعات الضفة الغربية تقع فوق ثلاثة أحواض مياه جوفية، هي الحوض الشرقي، والحوض الغربي، والحوض الشمالي الشرقي. وإضافة إلى السيطرة الإسرائيلية على 85% من المياه الجوفية، بحكم الاحتلال واتفاقيات أوسلو وما تبعها، فإن جدار الفصل العنصري رسم حدودًا واضحة للسيطرة على الأرض الفلسطينية، وما تحويه من مصادر طبيعية، لا سيما في المنطقة الغربية للضفة، حيث أصبح واضحًا أن حوض المياه الغربي كان هدفًا استراتيجيًا للاحتلال الإسرائيلي، من خلال المشروع الاستيطاني وخطة العزل. يُذكر أن هذا الحوض المائي هو الأكبر في فلسطين، ويحوي مخزونًا يقدر بحوالي 362 مليون كوب، أي ما يعادل 53% من المياه الجوفية. وتشير البيانات إلى أن جدار الفصل سيعزل خلفه حوالي 50 بئرًا، معظمها في منطقتي طولكرم وقلقيلية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2010) .

ومن الأمثلة على تغيير مسار الجدار الفاصل تبعًا لمصادر المياه، قيام جيش الاحتلال عام 2014 بتحريك حاجز الولجة قرب القدس نحو الغرب مسافة 1.5 كيلو متر في عمق أراضي الولجة؛ وذلك من أجل ضم عين ماء مهمة، هي

«عين الحنية»، والتي تعتبر ذات أهمية تاريخية ودينية تتبع لقرية الولجة، وبالتالي تم ضم هذه العين إلى المنطقة المعزولة خلف الجدار، وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى هذه العين الغنية بالمياه.

10.2. حماية الطرق الرئيسة وشبكة المواصلات الاستيطانية

تشكل شبكة الطرق عنصرًا مهمًا للبنية التحتية للمشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، حيث استخدمها الاحتلال كرابط حيوي بين المستوطنات نفسها، وبينها وبين الأراضي المحتلة عام 1948. وقد استطاعت سلطات الاحتلال السيطرة على شبكة الطرق الرابطة بين المدن الفلسطينية، وقامت بتأهيل كثير منها، ومن ثم قامت باستغلالها لتنقل المستوطنين، في ظل وجود حواجز عسكرية ودوريات تعيق أو تمنع تنقل الفلسطينيين.

وكجزء من حماية هذه الطرق، خططت سلطات الاحتلال جدار الفصل العنصري في بعض المناطق؛ ليوفر حماية لشبكة الطرق التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية. ومن الأمثلة على ذلك شارع رقم (60)، الذي يربط بين القدس وبيت لحم، ويخضع للسيطرة الإسرائيلية، حيث يمتد جدار الفصل العنصري بمحاذاته لمسافة تقارب 5 كيلو مترات بالقرب من قرية الخضر غرب بيت لحم، وقد تم تصميم الجدار الإسمنتي فيه بطريقة تختلف عن باقي المناطق الفلسطينية، يكون فيها مرتفعًا ومنكسرًا في أعلاه؛ لمنع الرؤية الأفقية بشكل أكبر، وتوفير حماية آمنة للمركبات الإسرائيلية من رشقات الحجارة.

وعلى نفس الشارع الحيوي رقم (60)، أقامت سلطات الاحتلال نفقين يصل بينهما جسر في مدينة بيت جالا، وبطول يبلغ حوالي كيلو مترين. ولحماية هذه الشبكة من الطرق المؤدية إلى القدس، توغل الجدار الفاصل في عمق بيت جالا على جانبي هذا المقطع من شارع رقم (60)، وبشكل خاص ومرتفع لحماية المركبات الإسرائيلية.

وفي محافظة سلفيت شمال الضفة الغربية، تم تخطيط جدار الفصل ليحيط بشارع رقم (5) الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، والمستوطنات القائمة على

جانبيه، حيث يربط هذا الشارع وسط الضفة الغربية وشمالها قرب مستوطنة «أريئيل» مع مدينة يافا وتل أبيب، ويمتد بطول حوالي 18 كيلو مترًا من منطقة كفل حارس وحتى الخط الأخضر.

وكجزء من استهداف منظومة المواصلات، استهدف تخطيط الجدار الفاصل مطار قلنديا شمال القدس، حيث تم ضمه إلى داخل القدس، وعزله عن الضفة الغربية، رغم عدم استخدامه كمطار، وإنما كقاعدة عسكرية إسرائيلية.

صورة: الجدار الفاصل حول بيت جالا يحمي شارع (60) المؤدي إلى القدس من الجانبين

المصدر: (التفكجي، 2017)

3. التوزيع الجغرافي للاستيطان في الضفة الغربية

تشير الخرائط إلى أن المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية تنتشر في ثلاثة قطاعات طولية، إضافة إلى قطاع القدس الذي يمنحه الاحتلال وضعًا خاصًا.

1.3. القطاع الأول: القطاع الشرقي[36]

يضم هذا القطاع 28 مستوطنة يسكنها 8,880 مستوطنًا، يمثلون 1.2% من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)، وهو يمتد من طوباس شمال الضفة الغربية لغاية شاطئ البحر الميت الغربي المحاذي لمحافظتي بيت لحم والخليل، ولا يشمل هذا القطاع السفوح الجبلية الشرقية التابعة لمحافظات نابلس ورام الله، وتمثل المستوطنات القائمة بها ما أرادته «إسرائيل» أن يكون حدها الشرقي، ويمثل هذا القطاع الجزء الأساسي من منطقة العزل الشرقية، والتي تم عزلها، عبر إقامة الحواجز والقواعد العسكرية، عن تواصلها الجغرافي الطبيعي، وإعلانها كمنطقة عسكرية مغلقة، وأهم مناطق هذا القطاع هي المنطقة المحاذية لنهر الأردن، والتي تتميز بانخفاضها الشديد، والمعروفة بغور الأردن، وأراضيها خصبة وتتوفر المياه فيها بكثرة، مما يؤهلها لتكون سلة غذاء لفلسطين، ولكن الواقع أن معظم أراضيها ومياهها تستغل من قبل المستوطنات الإسرائيلية، ويعاني سكانها العرب من التضييق الشديد عليهم في كل مناحي الحياة، وتخصص وزارة الزراعة «الإسرائيلية» لكل أسرة في مستوطنات الأغوار حوالي 80 دونمًا من الأرض الزراعية، و 51 ألف كوب من مياه الري سنويًا (الاطرش، 2014)، وتحتوي طبقة المياه الجوفية الشرقية في غور الأردن على ثلث الموارد المائية الجوفية للضفة الغربية، كما يستهلك المستوطنون في الغور نحو 45 مليون متر مكعب من المياه سنويًا، وتخصص قوات الاحتلال كمية من المياه للأسرة المتوسطة في مستوطنات الغور تزيد بـ 8 مرات عن الكمية التي تحصل عليها الأسرة الفلسطينية المتوسطة في نفس المنطقة (450 لترًا للمستوطن، مقابل 60 لترًا للمواطن الفلسطيني) (هيومان رايتس ووتش، 2016)، وقد قامت على الزراعة في مستوطنات الغور سلسلة من المنشآت الصناعية الاستيطانية (10 منشآت ضخمة) مختصة بإنتاج المواد الغذائية والأعشاب والتوابل، كما يضم القطاع الشرقي أيضًا شاطئ البحر الميت التابع للضفة الغربية، حيث تتوفر فيه موارد

36 من المهم الإشارة هنا إلى وجود فرق بين مصطلحين يبدوان وكأنهما تعبير لنفس الشيء، المصطلح الأول هو القطاع الشرقي، والذي نقصد به مستوطنات غور الأردن، والمستوطنات المحاذية لشاطئ البحر الميت، أما مستوطنات منطقة العزل الشرقية، فتشمل مستوطنات القطاع الشرقي، إضافة إلى مستوطنات السفوح الشرقية المطلة على الأغوار، وهي تقع في محافظتي نابلس ورام الله.

معدنية وملحية هامة جدًا، ويعتبر منطقة سياحية ذات طابع ترفيهي وعلاجي أيضًا (مصطفى، 2016).

يظهر أثر الضغط الاستيطاني لتغيير الواقع الديمغرافي والجغرافي بوضوح شديد في منطقة وادي الأردن، والسفوح الشرقية المحاذية لها، والتي تتبع لمحافظات نابلس ورام الله، وهي تمتد من محافظة أريحا في جنوب هذه المنطقة إلى محافظة طوباس في شمالها بطول 68 كيلو مترًا، ومن شواطئ البحر الميت في الشرق وحتى المنحدرات الغربية لمحافظتي طوباس وأريحا في الغرب بعرض 24 كيلو مترًا، حيث أحكم الاحتلال السيطرة عليها عبر الهيمنة على جميع الطرق المؤدية إلى المنطقة الشرقية من الضفة الغربية، وأقام الحواجز التي منعت المواطنين الفلسطينيين من غير سكانها من القدوم إليها، إلا ضمن قيود مشددة، وأعلن عن المنطقة أنها منطقة عسكرية مغلقة. وخلال سنوات الاحتلال، قامت «إسرائيل» ببناء 33 مستوطنة في منطقة العزل الشرقية[37] يقطنها اليوم أكثر من 17 ألف مستوطن (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ) ، كما حث الاحتلال المستوطنين على القدوم إلى هذه المنطقة، وذلك عبر تقديم حوافز مالية لهم، وإعفائهم من دفع بعض الرسوم، كتلك الخاصة بالتعليم، ودعمهم لاستغلال المناطق الزراعية المجاورة للمستوطنات وزراعتها. وتبلغ مساحة المناطق الزراعية التابعة للمستوطنات في منطقة العزل الشرقية، 64 كيلومترًا مربعًا، حيث يتم استغلالها لإنتاج الفواكه والتمور والخضار. كما قام الاحتلال ببناء 133 قاعدة عسكرية في منطقة العزل الشرقية تزيد مساحتها عن 33 كيلو مترًا مربعًا، وحول أجزاء واسعة منها إلى مناطق تدريب عسكري لقواته، واستحوذ بشكل كامل على حوالي 72% من المنطقة بحجة أنها أراضي دولة (اريح، 2010).

وكما تم ذكره سابقًا، فإن عدد السكان الفلسطينيين في المنطقة (ج) من منطقة العزل الشرقية، لا يتجاوز 23 ألف نسمة (الإحصاء الفلسطيني، 2021 ب). وبدلا من أن يزداد عدد المواطنين الفلسطينيين في هذه المنطقة زيادة طبيعية، فإنه يتناقص بصورة تدريجية بتأثير الاحتلال المباشر وغير المباشر. ومما يدل

37 يشمل هذا العدد 28 مستوطنة تقع في محافظات: طوباس وأريحا والقدس وبيت لحم والخليل، وهي مستوطنات القطاع الشرقي، ويضاف إليها 5 مستوطنات تقع في السفوح الشرقية لمحافظتي نابلس ورام الله.

على ذلك أنه في الفترة ما بين 2008 و2012، هُجر ما يزيد عن 4,000 فلسطيني معظمهم من المجتمعات الرعوية بين القدس وأريحا تهجيرًا قسريًا، بعد هدم منازلهم بحجة عدم حصولهم على تراخيص للبناء (اوتشا، 2013ب).

2.3. القطاع الثاني: القطاع الجبلي

يضم هذا القطاع 33 مستوطنة، بلغ عدد المستوطنين فيها حوالي 63 ألف مستوطن، يمثلون 8.9% من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)، وهذا القطاع يمثل مناطق السلسلة الجبلية في وسط الضفة الغربية، حيث ينتشر جزء من المستوطنات على شكل سلسلة ممتدة على طول شارع رقم 60، وهو محور المواصلات الرئيس الذي يصل شمال الضفة بجنوبها، وتمنع هذه المستوطنات التطور العمراني والحضري للمدن الفلسطينية، والبلدات الكبيرة الموجودة على طول قطاع الجبل (الخليل، رام الله، القدس، بيت لحم، نابلس، وجنين)، كما أنها تمثل وسيلة لحصار المدن الفلسطينية، وتقطيع أواصر تواصلها وعزلها عن محيطها الريفي.

3.3. القطاع الثالث: قطاع التلال الغربية

يضم هذا القطاع 53 مستوطنة، بلغ عدد المستوطنين فيها حوالي 219 ألف مستوطن، يمثلون 31% من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)، وهو قطاع يمتد من شمال الضفة نحو جنوبها على مساحة يتراوح عرضها من 10 - 20 كيلو مترًا بالقرب من الخط الأخضر. وبسبب قرب مستوطنات هذه المنطقة من الخط الأخضر ومراكز المدن في كيان الاحتلال، فقد تحولت لمناطق مفضلة للسكن من قبل المستوطنين، كما أنها تمثل عمقًا سكانيًا واستراتيجيًا للمراكز الحيوية لدولة الاحتلال، ومنعت هذه المستوطنات إمكانيات التطوير المدني والاقتصادي للبلدات والقرى الفلسطينية، بسبب مصادرة الأراضي والهيمنة على المناطق المحيطة بها، إضافة إلى أن وجود المستوطنات قطع أوصال الامتداد الإقليمي بين القرى والبلدات والمدن الفلسطينية الممتدة على طول هذا القطاع.

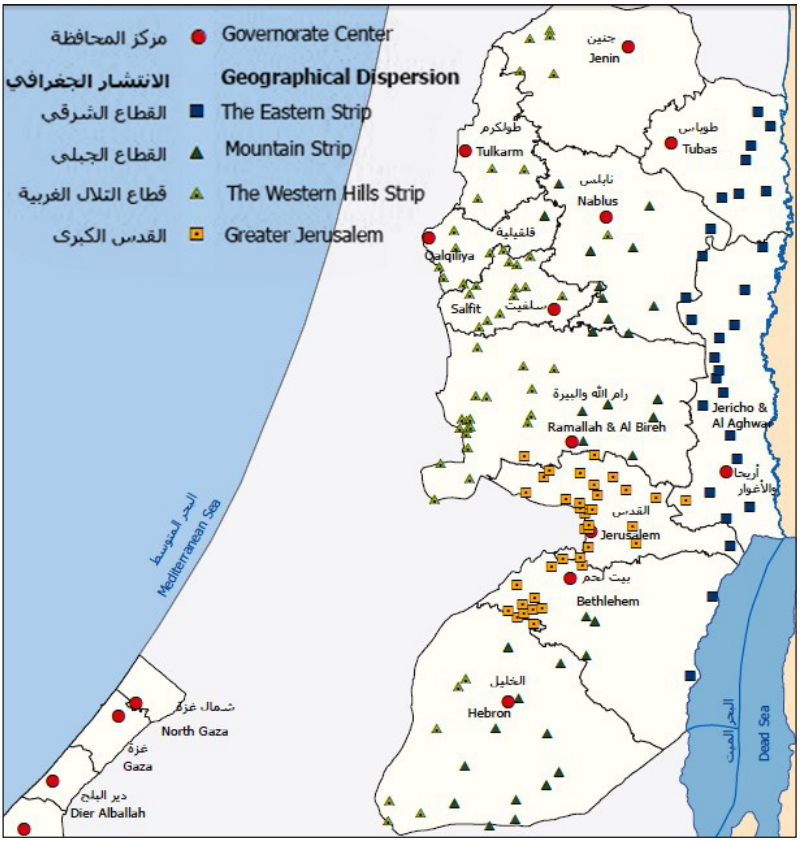

خريطة رقم (7): توزيع المستوطنات جغرافيًا في الضفة الغربية

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)

4.3. القطاع الرابع: قطاع القدس

يشمل هذا القطاع مستوطنات شمال القدس وشرقها وجنوبها، والتي أعلن الاحتلال ضمها إلى مدينة القدس ضمن ما يسمى بـ «خطة القدس الكبرى (موتروبولين القدس)»، وقد فصلت مناطق نفوذ المستوطنات شرقي القدس (مثل معاليه أدوميم) الضفة الغربية إلى منطقتين، ومنعت التطور المدني لبيت لحم لوجود مستوطنات «غوش عتسيون»، كما فصلتها عن بقية المدن والقرى

الفلسطينية حوله. ويضم هذا القطاع 37 مستوطنة، من بينها 25 مستوطنة في محافظة القدس، والباقي في محافظات بيت لحم ورام الله وأريحا والخليل، ويبلغ عدد المستوطنين في هذا القطاع 423 ألف مستوطن (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ).

منذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين، كانت القدس في قلب الاستهداف عبر السيطرة على الأراضي وإقامة مؤسسات صحية وتعليمية وسكنية، واستغلال مرحلة الانتداب البريطاني لترسيخ الوجود اليهودي. وقد بلغت مساحة المدينة المقدسة عشية انتهاء الانتداب عام 1948 حوالي 20.2 كيلو مترًا مربعًا[38]، وهي تضم البلدة القديمة مع المساحات المحاذية لها. ومع إقامة دولة «إسرائيل» في العام 1948، سيطر الاحتلال على الجزء الغربي من المدينة الذي بلغت مساحته 16.26كم2 (مؤسسة القدس الدولية، 2020)، وكانت تضم 39 حيًا فلسطينيًا، وقام الاحتلال بتدمير معظم مبانيها، وما تبقى منها تم إشغاله بالمستوطنين ودوائر الاحتلال المختلفة، فيما بقي الجزء الشرقي من القدس تحت الحكم الأردني، وهو القسم الذي يضم البلدة القديمة والمقدسات الإسلامية والمسيحية (الجزيرة، 2016)، وقد بقي حوالي 0.85 كم2 على امتداد خط الهدنة بين القدس الشرقية والغربية، منطقة خالية سميت بالأرض الحرام، وقد وسع الأردن حدود القدس الشرقية لتضم جنوب شعفاط والصوانة وسلوان، وبذلك زادت مساحتها من 3.1 كم2 إلى ما يقارب 6 كم2، فيما وسع الصهاينة مساحة القدس الغربية عدة مرات، لتصل عشية العام 1967 إلى 38.1 كم2، وقد استكمل الاحتلال سيطرته على المدينة المقدسة بعد حرب حزيران عام 1967، وقام بعد ذلك بضم 70.5 كم2 جديد لحدود المدينة على حساب أراضي الضفة الغربية المحتلة، وخصص 24.5 كم2 منها، أي 35%، لبناء المستوطنات، وأبقى مساحة قدرها 21.3 كم2، أي 30%، بدون تخطيط، كما حول 15.5 كم2 منها إلى مناطق خضراء، ولأهداف عامة كالطرق والبنية التحتية، وخصص 9.2 كم2، أي 13%، لصالح تطوير الأحياء الفلسطينية. وفي العام 1993، أعلن الاحتلال عن نيته إضافة مساحة جديدة لحدود بلدية القدس تبلغ 11.88 كم2 جديد، وهي المناطق التي عرفت بمشروع E1

38 كل 1 كم مربع يساوي ألف دونم.

الاستيطاني، الهادف إلى ربط مستوطنة معاليه أدوميم بالقدس، وبذلك ستصبح مساحة المدينة المقدسة حوالي 127 كم2 (حمدان، 2009) .

وقد أصدر الاحتلال في العام 1980 قانونًا عرف بقانون «القدس عاصمة إسرائيل 1980»، قضى بإلحاق شرق المدينة، والتي تحتوي على المناطق المقدسة الإسلامية والمسيحية، إلى كيان الاحتلال، معتبرًا أن القدس «الموحدة» تمثل عاصمته.

مثلت اللحظات الأولى للاحتلال في العام 1967، نقطة الانطلاق لبدء المشروع الاستيطاني بهدف السيطرة على المدينة وتهويدها، حيث بُنيَت عشرات المستوطنات لتحيط بها بشكل محكم، كما تم عزلها عن امتدادها العربي الفلسطيني في الضفة الغربية، وفي نفس الوقت، جرى الضغط بكل السبل على المواطنين الفلسطينيين في المدينة؛ لتهجيرهم منها عبر منع البناء، وهدم منازلهم، وحصارهم في أحياء صغيرة كثيفة السكان، وتفتقر إلى البنى التحتية، وتعاني نقصًا متزايدًا في المؤسسات التعليمية، والمراكز الخدمية، والمصالح الاقتصادية، وكل ذلك بهدف تحقيق أغلبية ديمغرافية يهودية في المدينة، كما تم اختراق الأحياء العربية عبر البؤر الاستيطانية، التي ما تلبث أن تتوسع وتتزايد يومًا بعد يوم.

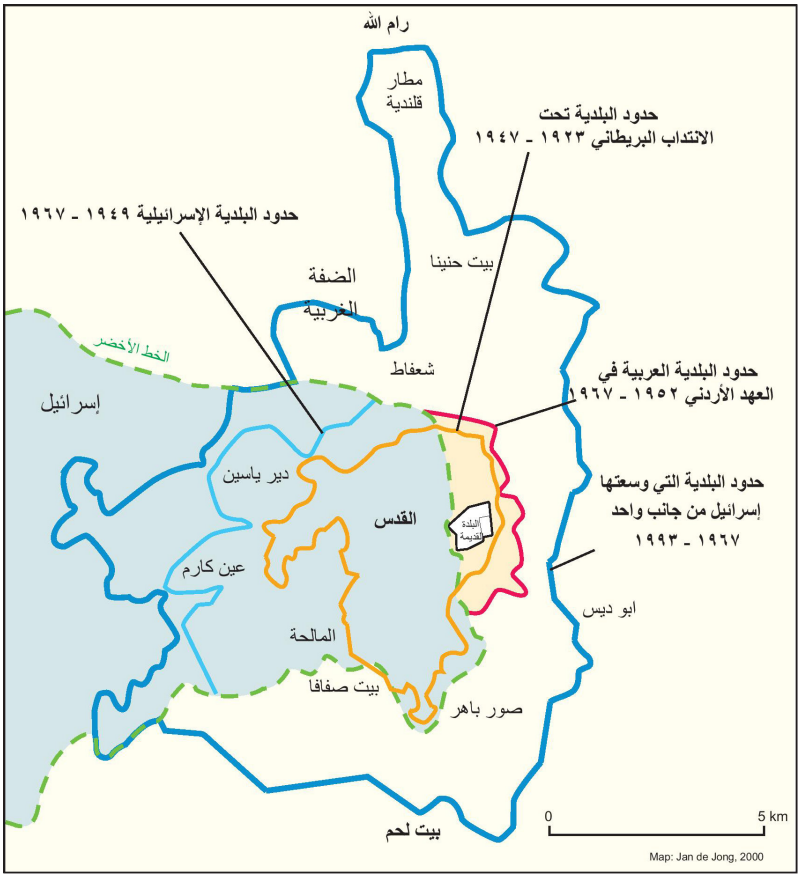

خريطة رقم (8): التطور التاريخي لحدود بلدية القدس

المصدر (Passia, 2002)

لقد سعى قادة المشروع الاستيطاني لتغيير الميزان الديمغرافي في القدس؛ لتحقيق رؤيتهم السياسية في جعلها «العاصمة الأبدية» لدولة الاحتلال، وجعلها محصنة « أمنيًا» بجدار بشري، وبسلسلة من المستوطنات، تبدأ من داخلها ثم تلتف حولها على شكل دوائر متتالية. وعمليًا، بدأت سلطات الاحتلال برسم المعالم الجديدة للقدس مباشرة بعد احتلالها، حيث وضعت أساسات الحي اليهودي في البلدة القديمة، بعد أن هدمت حي المغاربة الإسلامي المجاور لحائط البراق، وشردت سكانه، وبات الفلسطينيون من سكان المدينة يعانون سوء

الحال بفعل إجراءات الاحتلال، كهدم المنازل ومنع البناء، ولم تتعد مساحة الأراضي المتاحة للبناء في الأحياء العربية في القدس، نسبة 8% من مساحة هذه الأحياء (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ).

قام الاحتلال بإجراء إحصاء سكاني في القدس بعد احتلالها مباشرة، واعتبر كل مواطن مقدسي لم يتواجد في المدينة لحظة إجراء الإحصاء، غائبًا، وطبق عليه «قانون أملاك الغائبين» الصهيوني، الذي يسمح «لإسرائيل» بمصادرة جميع الممتلكات، وإحالتها إلى حارس أملاك الغائبين[39]، ولم يسمح لهؤلاء الغائبين بالعودة إلى المدينة، وبالتالي خسروا جميع ممتلكاتهم، وفقدوا هويتهم المقدسية، وهو ما أدى إلى تقليل الوجود السكاني الفلسطيني في المدينة (أريج، 2008).

ولمواجهة «خطر الازدياد السكاني الفلسطيني» في مدينة القدس، ولتحقيق أغلبية مطلقة للوجود اليهودي في المدينة، وترسيخ جعلها عاصمة «إسرائيل الأبدية والموحدة»، بدأت وزارة الداخلية ووزارة البناء والإسكان وبلدية القدس ودائرة أراضي إسرائيل بعد العام 1993، بتنفيذ الخطة الاستيطانية (القدس الكبرى) تدريجيًا، لتوسيع القدس، وضم الكتل الاستيطانية المحيطة بها إليها، ولتحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، أهمها:

يمكن إضافة أهداف أخرى هامة لمشروع القدس الكبرى مثل عزل سكان المدينة الفلسطينيين عن الفلسطينيين في المناطق الأخرى، وعزل جنوب الضفة الغربية عن وسطها، وإقامة مناطق صناعية، واعتبارات أمنية دفاعية. مثلا مستوطنة هار حوما/ جبل أبوغنيم تحقق كل ذلك، إضافة إلى أنها أصبحت مكانا سياحيا يأوي إليه الأجانب بدلا من المبيت في بيت لحم.

1. السعي لترسيخ مكانة القدس «كعاصمة لدولة إسرائيل» مع صبغها بالطابع اليهودي من خلال تعزيز التواجد البشري اليهودي، وإقامة الأحياء السكنية اليهودية في جميع أنحائها.

39 قانون أملاك الغائبين: سنه الاحتلال في العام 1950، ويُعرف الغائب بأنه من كان أثناء حرب 1948 يتواجد خارج الأراضي «الإسرائيلية»، وبناءً عليه أقيمت مؤسسة «حارس أملاك الغائبين»، ولم تقتصر أملاك الغائبين على الأراضي، بل شملت المباني والأوقاف، كما شملت حسابات البنوك والمعدات والآلات الزراعية، وقد أضحت جميعها تحت سيطرة الاحتلال المباشرة.

2. خلق بيئة متواصلة جغرافيًا للمستوطنين اليهود في المدينة، ومريحة لهم أمنيًا واقتصاديًا وخدماتيًا، وذلك عبر منع تشكيل جيوب سكانية متداخلة، وتقليص الاحتكاك مع المواطنين الفلسطينيين، مع السعي لتهجيرهم عبر سياسة التضييق الشاملة بحقهم.
3. عزل سكان المدينة من المواطنين الفلسطينيين، وتقليص تواصلهم وتداخلهم مع امتدادهم الفلسطيني في الضفة الغربية.
4. فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها فصلًا جغرافيًا كاملًا، وهو الأمر الذي يجعل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافيًا مسألة مستحيلة، كما أن هذا الفصل يحقق للاحتلال أهدافًا أمنية.

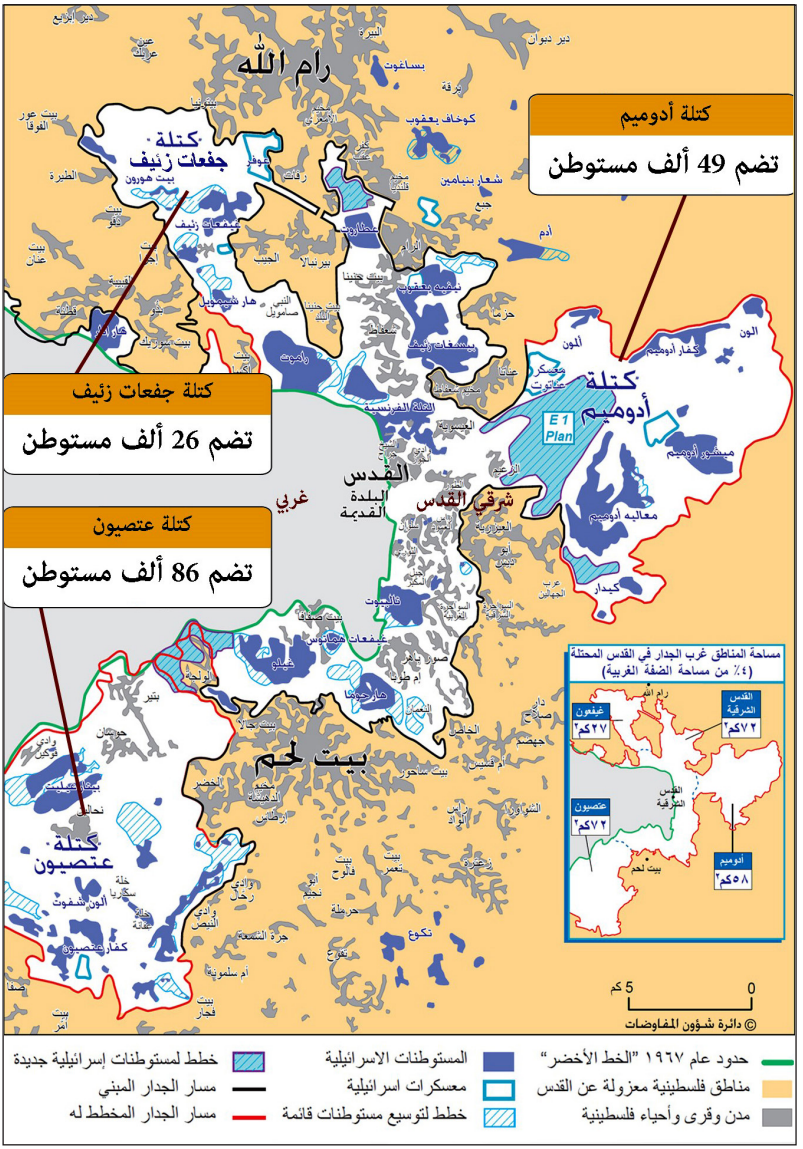

خريطة رقم (9): التكتلات الاستيطانية المحيطة بالقدس

المصدر: (دائرة شؤون المفاوضات، 2016)

الأطواق الاستيطانية في المدينة

تشكل المستوطنات في مدينة القدس ومحيطها، ثلاثة أطواق رئيسة تحيط بها بشكل محكم، وتتوزع هذه الأطواق كالتالي:

الطوق الأول: أقيم هذا الطوق بعد احتلال شرقي المدينة عام 1967 مباشرة، حيث يحاصر البلدة القديمة داخل الأسوار والأحياء العربية المجاورة لها؛ تمهيدًا لتفتيتها وإخلائها من سكانها، ويضمّ هذا الطوق كلًا من الحي اليهودي داخل البلدة القديمة جنوبًا، والذي قامت سلطات الاحتلال ببنائه على أنقاض أحياء عربية، هي حي المغاربة وحي الباشورة وحي الشرف، قرب دير اللاتين في القدس القديمة، كما يضم هذا الطوق الحديقة الوطنية المحيطة بسور البلدة القديمة من الشرق والجنوب، والبؤر الاستيطانية في راس العمود وسلوان والشيخ جراح، والمركز التجاري الرئيس للمدينة القديمة، والذي يكمل هذا الطوق من الناحية الشمالية، ويخلق التحامًا بين القدس الشرقية والغربية بمشروعٍ مكمّل له، وهو ما يسمى بمشروع قطاع ماميلا.[40]

الطوق الثاني: وهو يمثل المستوطنات المقامة في الحزام الأمني الملاصق لمدينة القدس، والذي يخترق أحياءها العربية خارج البلدة القديمة. وتشمل مستوطنات الطوق الشمالي والشمالي الغربي لمدينة القدس كلا من: راموت، وريخس شعفاط، وبسغات عومر، وبسغات زئيف، ورامات أشكول، والتلة الفرنسية، والجامعة العبرية، وعطيرت، ونيفي يعقوب. وتضم مستوطنات الطوق الجنوبي كلا من: جفعات هماتوس، وجيلو، وهارجيلو، وهارحوما. أما مستوطنات الطوق الشرقي فتضم: معاليه أدوميم، وجبعات بنيامين.

الطوق الثالث: وهو الطوق المقام لتحقيق مشروع القدس الكبرى، الذي يهدف إلى ضمّ مساحات جديدة من الأراضي تضم العديد من المستوطنات، وهي تقع ضمن محافظات أريحا ورام الله وبيت لحم، وأبرزها كفار عتسيون،

40 تقع منطقة مأمن الله (ماميلا) غرب السور الغربي للبلدة القديمة للقدس غربي باب الخليل، وقد كانت جزءًا من المنطقة الحرام في الفترة بين 1948 - 1967، حيث صادرتها قوات الاحتلال في العام 1970، وتبلغ مساحتها 130 دونمًا، وتم تحويلها إلى منطقة استيطانية، سكنية وتجارية وسياحية، ضمن مشروع عرف باسم «ماميلا»، وتكمن أهميتها في أنها تربط شطري المدينة من جهة البلدة القديمة، وتشرف على العديد من المناطق السياحية، كقلعة داود، والسور الغربي للبلدة القديمة، وكنيسة النوتردام (الموسوعة الفلسطينية، 2013).

وألون شيفوت، وروش تسوريم، وأليعيزر، وأفرات، وتكواع.

يلاحظ أي مراقب أن التوسع الاستيطاني في القدس لم يتوقف ولو لحظة واحدة، فالمستوطنون يحاولون، وبشتى السبل، السيطرة على المساكن العربية في أحياء البلدة القديمة، وفي المناطق المحاذية لها في الشيخ جراح وسلوان وراس العمود، كما أن المستوطنات الأبعد عن مركز المدينة، تحولت إلى أحياء كثيفة السكان وتتوسع باستمرار. ولعل الجزء الأخطر في المشروع الاستيطاني ما زال قيد التنفيذ، وهو مشروع E1[41]، الذي أعلنت سلطات الاحتلال عن تجهيز البنى التحتيّة له، وبالتالي يتبقى مرحلة بناء الوحدات السكنيّة وتجهيزها، وذلك لتحقيق تواصل سكّانيّ بين تكتل أدوميم الاستيطاني الضخم، مع باقي مستوطنات القدس، وبالذات في منطقة التلة الفرنسية، ويصاحب هذا الأمر زيادة وتيرة التضييق على سكان الشيخ جراح لتهجيرهم، وهو ما يتم عبر البؤر الاستيطانية المنتشرة في الحي، وستكون نتيجة هذا التوسع، أن البلدة القديمة والمسجد الأقصى ستصبح معزولة عن الأحياء الفلسطينيّة في شمال القدس بشكلٍ كامل، وستتحول باقي الأحياء العربية إلى تجمعات محدودة المساحة، ومحاصرة من كل جوانبها بالمستوطنات، وسيكون الميزان الديمغرافي قد تم تعديله، بحيث تصبح القدس بأغلبية يهودية واضحة، خصوصًا مع قيام الجدار الفاصل بعزل العشرات من التجمعات السكانية العربية، وإخراجها من حدود القدس.

41 تمت المصادقة على هذا المشروع في العام 1999 من قبل حكومة الاحتلال برئاسة بنيامين نتنياهو، وهو يشمل إقامة مساحات للسّكن والسياحة والتجارة والخدمات ومقبرة، ويقع إلى الشمال من مستوطنة (معاليه ادوميم)، ويهدف إلى خلق تواصل سكني استيطاني بين مستوطنة (معاليه ادوميم) والقدس، وسيشكل عازلًا في عمق الضفة الغربية؛ ليفصل منطقة رام الله في الشمال عن بيت لحم في الجنوب، وليفصل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية، وتبلغ مساحة الأرض المستهدفة في هذا المشروع 12 ألف دونم (القدس، 2015).

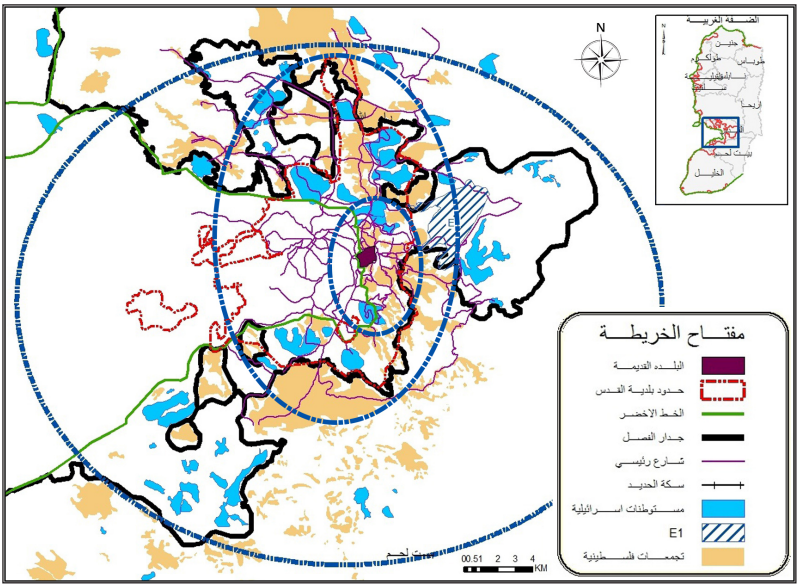

خريطة رقم (10): الأطواق الاستيطانية في القدس

المصدر: (بتسيلم، 2011)

تهدف البؤر الاستيطانيّة في البلدة القديمة ومحيطها أساسًا، لإخلاء الأحياء الفلسطينيّة التي تنتشر فيها، حيث يسكنها أكثر أنواع المستوطنين شراسةً وتطرّفًا، وهم محميّون بالكامل من قبل شرطة الاحتلال، التي تُغطّي اعتداءاتهم في البلدة القديمة ومحيطها، كما تُشكّل هذه البؤر الاستيطانيّة خلايا نشطة للمساعدة في أعمال الحفريّات أو بناء الكنس. وتتركّز البؤر الاستيطانيّة عمومًا في ضاحية سلوان، وجنوب الحيّ الإسلاميّ في البلدة القديمة، وحيّ الشيخ جرّاح.

كما يعمل المحتلّ بلا كلل، على تغيير التوازن الديمغرافيّ شرق القدس، من خلال مجموعة من الإجراءات، تتمثل في: التهجير وسحب الهويات[42]، وتشييد

42 يعتبر الاحتلال أن المواطن المقدسي هو مجرد مقيم لا حقوق له في القدس، وبناء على ذلك فإن كل مواطن مقدسي ملزم بإثبات أن مركز حياته هي القدس حتى يتمكن من البقاء فيها، وذلك بحسب قرار احتلالي يخول وزارة داخليته سحب بطاقة هوية أي مواطن أصبح مركز حياته خارج مدينة القدس، وهو ما أدى إلى سحب الهوية من الفلسطينيين المسافرين خارج الوطن، وحتى من المقيمين في الضواحي المحيطة والتي تعتبر بنظر الاحتلال جزءا من الضفة الغربية وليس القدس. وبحسب معطيات إحصائية أوردتها مؤسسات حقوقية مختلفة، فإن عدد المواطنين الذين تم سحب بطاقاتهم المقدسية منذ العام 1967 لغاية العام 2014، بلغ

جدار الفصل، الذي عمل على إخراج عشرات آلاف المقدسيين المقيمين في الأحياء القريبة، خارج إطار مدينة القدس، وبالتالي فقدانهم حق العيش فيها (علي، 2016). وكذلك من خلال مشروع القدس الكبرى، الذي يضم كتلًا استيطانية ضخمة شمال وشرق وجنوب القدس، ومنع الوصول إلى الأماكن المقدسة، مع فرض ترتيبات جديدة لدخولها، وإجراء الحفريات تحتها وحولها. وكذلك عبر هدم المنازل الفلسطينية ومنع البناء للمواطنين، وتتم عمليات هدم المنازل بحجج مختلفة، أبرزها: عدم الحصول على تراخيص البناء، مع العلم أن التعقيدات التي يفرضها الاحتلال من أجل الحصول على ترخيص البناء، يجعلها عملية شبه مستحيلة (الزغير، 2007)، كما يتم هدم المنازل بذرائع أمنية، وكعقوبة بحق المقاومين وأهاليهم، ويتم أيضا منع البناء الفلسطيني بحجة أن الأراضي هي أراضٍ خضراء تتبع للدولة، أو أنها أراضٍ حكومية أو مواقع أثرية، أو بحجة إقامة شوارع عامة، ولا يجوز استخدامها إلا من قبل الدولة. وبالعموم فإن حجج وتبريرات الهدم لدى الاحتلال، لها رصيد لا ينفد، وقد بلغ عدد البيوت العربية المهدومة منذ العام 1994 لغاية العام 2009، حوالي 1100 منزل (جمعية الدراسات العربية، 2010؛ والزغير، 2007)[43]، وبالنسبة للأعوام منذ 2010 لغاية منتصف العام 2022، فقد أوردت مؤسسة المقدسي (2016)، ودائرة شؤون المفاوضات (2016 - 2017 - 2018 - 2019 - 2020 - 2021 - 2022)، وأريج (2022)، تقارير مفصلة حول هدم المنشآت والمباني في القدس، وبحسب هذه المصادر فإن عدد المباني المهدومة في الفترة (2010 - 2022) بلغ 1869 مبنى.

14,190 مواطنًا (علي، 2016).

43 المعطيات للأعوام 2000 - 2009 تم استقاؤها من: (جمعية الدراسات العربية، 2010). والمعطيات من الأعوام 1994 - 1999 تم استقاؤها من: (الزغير، 2007).

جدول رقم (18): المباني التي هدمها الاحتلال في القدس بحجة عدم الترخيص بين الأعوام 2010 - 2022

السنة	عدد المباني السكنية المهدومة
2010	106
2011	86
2012	108
2013	156
2014	248
2015	164
2016	161
2017	142
2018	119
2019	172
2020	221
2021	134
2022	52 (لغاية شهر تموز 2022)
المجموع	**1869**

المصدر: (مؤسسة المقدسي، 2016) و (دائرة شؤون المفاوضات، 2016 - 2017 - 2018 - 2019 - 2020 - 2021 - 2022)

الفصل الثالث

المستوطنون والمستوطنات في الضفة الغربية والقدس: معطيات أساسية

يعرض هذا الفصل معطيات حديثة عن واقع الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، من حيث أعداد المستوطنات وأعداد المستوطنين، وذلك اعتمادًا على المصادر الرسمية المتخصصة في هذا الشأن.

1. أعداد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس

بلغ عدد المستوطنات المقامة في الضفة الغربية والقدس، حتى نهاية العام 2020، 151 مستوطنة[44]، فيما وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية (دون القدس)، إلى 466 ألف مستوطن، يضاف إليهم 247 ألف مستوطن في الحدود البلدية لمدينة القدس في المنطقة المعروفة بـ (J1) (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)، أي أن العدد الكلي للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية، والقدس يصل إلى 713 ألف مستوطن[45].

وبحسب تقرير رسمي إسرائيلي يعتمد على سجل وزارة داخلية الاحتلال، فإن نسبة نمو عدد المستوطنين في الضفة الغربية (دون القدس) في العام 2021، بلغت 3.16% (Yaakov Katz, 2022)، أي أن أعداد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، تتزايد بنسبة تفوق كثيرًا نسبة النمو الطبيعي لليهود من سكان دولة الاحتلال، والتي تبلغ 1.9% (الإحصاء الإسرائيلي، 2019)، وقد تحولت عشرات المستوطنات الصغيرة، إلى مدن وبلدات استيطانية ضخمة تتوسع يومًا بعد يوم، لا سيما في المستوطنات القريبة من مدن الاحتلال المركزية في الأراضي المحتلة عام 1948، وكذلك مستوطنات القدس التي تنمو بصورة كبيرة، ويبين الشكل البياني التالي كيف تطورت أعداد المستوطنين في منحنى تصاعدي خطير.

44 نتحدث هنا عن المستوطنات التي يعتبرها الاحتلال رسمية وشرعية، وبالتالي فهذا الرقم لا يشمل البؤر الاستيطانية، أو المواقع السياحية الاستيطانية، والمناطق الصناعية الاستيطانية.

45 هذا الرقم لغاية نهاية العام 2020، وبحسب معهد واشنطن (The Washington Institute , 2022) و (Yaakov Katz, 2022)فإن عدد المستوطنين وصل إلى 720 ألفا يسكنون في المستوطنات المصنفة بأنها شرعية، إضافة إلى حوالي 20 ألف مستوطن يسكنون في البؤر الاستيطانية، أي أن المجموع الكلي يصل إلى 740 ألفًا مع نهاية العام 2021، وهو ما يتوافق مع نسب الزيادة السنوية في المستوطنات والتي تصل إلى 3,16% سنويًا.

شكل رقم (4): تطور أعداد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس (1990 - 2019)

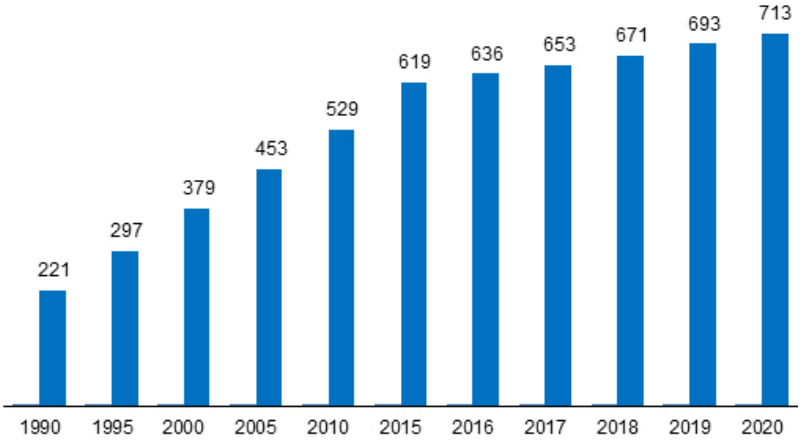

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)

والجدول التالي يوضح كيف تطورت أعداد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية والقدس حسب السنة والمنطقة بين الأعوام 1972 - 2020.

جدول رقم (19): أعداد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية والقدس حسب السنة والمنطقة 1972 - 2020

السنة	الضفة الغربية باستثناء القدس (منطقة J1)	القدس (منطقة J1)	الضفة الغربية والقدس
1972	1,500	--[46]	--
1983	23,700	--	--
1986	60,766	--	--
1987	67,483	--	--
1988	73,403	117,550	190,953
1989	79,824	123,061	202,885
1990	88,888	132,460	221,348
1991	100,729	137,331	238,060
1992	111,673	140,872	252,545
1993	122,320	146,436	268,756

46 هذه الإشارة تعني أنه لا يتوفر معطيات إحصائية.

السنة	الضفة الغربية باستثناء القدس (منطقة J1)	القدس (منطقة J1)	الضفة الغربية والقدس
1994	133,572	152,219	285,791
1995	140,235	156,724	296,959
1996	153,974	159,684	313,658
1997	167,124	158,929	326,053
1998	179,087	162,842	341,929
1999	190,750	170,400	361,150
2000	205,113	173,986	379,099
2001	215,062	175,987	391,049
2002	226,712	178,437	405,149
2003	240,313	181,425	421,738
2004	252,737	184,944	437,681
2005	265,049	187,573	452,622
2006	279,479	190,534	470,013
2007	294,133	193,485	487,618
2008	298,961	197,071	496,032
2009	314,101	196,803	510,904
2010	328,774	200,545	529,319
2011	343,350	205,088	548,438
2012	359,571	205,746	565,317
2013	373,995	209,912	583,907
2014	387,949	214,362	602,311
2015	400,988	218,297	619,285
2016	414,127	222,325	636,452
2017	428.286	225.335	653.621
2018	442.393	228.614	671.007
2019	456.169	232.093	688,262
2020	465.909	246,909	712.815

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ) و (كرباج، 2015)

وعند مقارنة أعداد المستوطنين بأعداد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس، يتبين أن عدد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس يبلغ 3,1 مليون نسمة (الإحصاء الفلسطيني، 2021 ب)، في حين أن عدد المستوطنين اليهود يناهز 713 ألف، أي أنه مقابل كل 100 مواطن فلسطيني يوجد 23 مستوطنًا. وتتركز الكثافة الاستيطانية في محافظة القدس داخل حدود البلدية (منطقة J1)، ثم في محافظة سلفيت، ثم في (منطقة J2) في محافظة القدس، وبعدها محافظات رام الله وبيت لحم وقلقيلية، في حين تنخفض الكثافة الاستيطانية في شمال الضفة الغربية وجنوبها (جنين - طولكرم – نابلس - طوباس، والخليل)، والجدول التالي يوضح عدد المواطنين الفلسطينيين مقارنة بعدد المستوطنين في كل المحافظات الفلسطينية.

جدول رقم (20): مقارنة عدد السكان الفلسطينيين مع عدد المستوطنين في المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس مع نهاية عام 2020

المحافظة	عدد المستوطنين	عدد السكان الفلسطينيين	نسبة المستوطنين إلى السكان الفلسطينيين
جنين	3,553	335,485	1.1
طوباس والأغوار الشمالية	2,541	65,211	3.9
طولكرم	4,414	197,098	2.2
نابلس	21,176	411,680	5.1
قلقيلية	40,391	120,357	33.6
سلفيت	47,905	81,162	59.0
رام الله والبيرة	139,386	351,510	39.7
أريحا والأغوار	7,508	52,836	14.2
القدس	332,294	466,750	71.2
منطقة J1	246,909	301,163	82.0
منطقة J2	85,385	165,587	51.6
بيت لحم	92,183	232,343	39.7
الخليل	21,464	772,384	2.8
المجموع (في الضفة الغربية)	712,815	3,086,816	23.1

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)

شكل رقم (5): عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس حسب المحافظات مع نهاية العام 2020

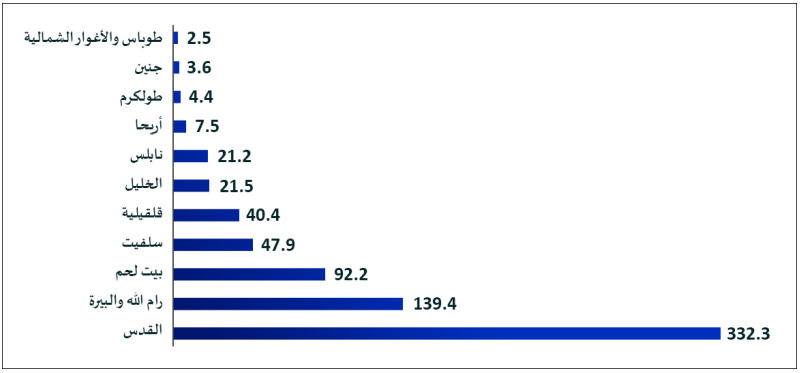

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)

شكل رقم (6): عدد المستوطنات في الضفة الغربية حسب المحافظة الفلسطينية مع نهاية العام 2020

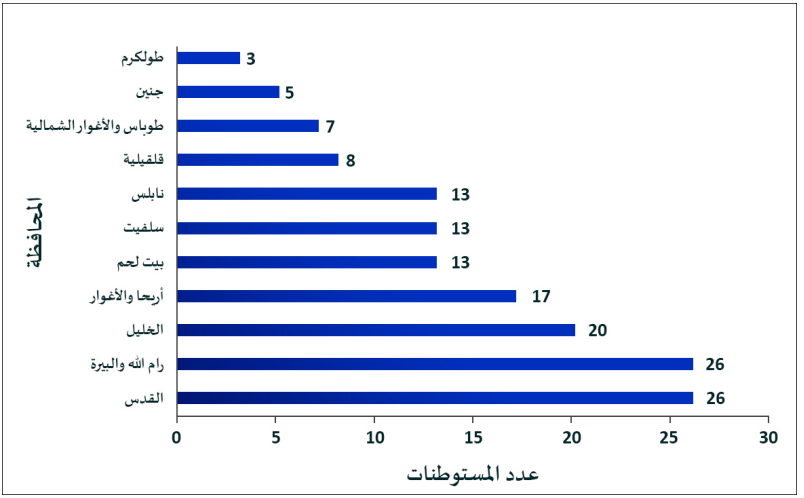

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)

بينما تعيش القرى الفلسطينية في المنطقة (ج) تحت الحصار، والتهديد المستمر بالهدم والتشريد، وغياب الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وبنية تحتية، فإن المستوطنات في المقابل تتلقى الدعم من حكومة الاحتلال عبر ميزانيات سخية، ومن القطاع الخاص في دولة الاحتلال والولايات المتحدة، ومن مؤسسات وهيئات عامة صهيونية، وكذلك من منظمات مسيحية. كما أن حكومة الاحتلال تصنف المستوطنات على أنها مناطق ذات أولوية وطنية، وبالتالي تتلقى المزيد من الامتيازات على شكل مساعدات تنموية وإنشائية، وقروض منخفضة الفائدة لشراء الوحدات السكنية. فعلى سبيل المثال، مولت وزارة الإسكان 53% من المساكن، و 42 % من جميع تكاليف الإنشاءات السكنية في المستوطنات، وقدمت مساعدات بقيمة 50% من تكاليف التطوير لكل شقة في المستوطنات أيضًا، وتوفر منحًا لتسديد القروض. كما أن المستوطنين الذين يبنون المنازل، يتلقون مساعدات تعادل 69% من قيمة الأرض التي يتم تخفيض تكلفتها أصلا. ويتلقى المستوطنون مساعدات تعليمية كبيرة من وزارة التعليم للأطفال، من الحضانة حتى الجامعة، ورواتب المعلمين من المستوطنين، أعلى بنسبة 12 - 20 % من رواتب المعلمين الآخرين داخل كيان الاحتلال، كما يحصلون على معونة سكنية بنسبة 80% من قيمة السكن، وتوفر وزارة التعليم للمستوطنين الإعفاء من رسوم الحضانة، ورسوم الاختبارات المدرسية، ومعونة النقل إلى المدارس، وغيرها، وتمنحهم الأولوية في حالة التقدم بطلبات لمنح في الجامعات. أما وزارة الصناعة والتجارة، فتوفر منحًا للمستثمرين، وتقدم البنية التحتية المجانية للمناطق الصناعية في المستوطنات. وتوفر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المحفزات للأخصائيين الاجتماعيين في المستوطنات، وتخفض وزارة المالية الضرائب على الأفراد والشركات هناك، وتوفر وزارة الزراعة مزايا كثيرة للمستوطنين، منها خصم 25% على رسوم الاستثمارات الزراعية، وتقدم خصومات ضريبية لتلك الاستثمارات، ونحو 25 - 30 % من الأرباح، وتمنح تعويضات للمزارعين في المستوطنات مقابل أي خسارة تلحق بهم، كما تقدم مساعدات كبيرة عبر المنظمة الصهيونية العالمية تقدر بمئات الملايين من الدولارات؛ دعمًا للمشروعات الزراعية في المستوطنات (Human Rights Watch, 2010).

2. المستوطنات في الضفة الغربية والقدس: معطيات عامة

يبين الجدول التالي المعلومات الأساسية، والمعطيات العامة عن مستوطنات الضفة الغربية والقدس، بما في ذلك المجلس الإقليمي الذي تتبع له، والتبعية المؤسسية للمستوطنات، أي الجهة التنظيمية التي بادرت بإنشائها وتتابع أمورها.

جدول رقم (21) : مستوطنات الاحتلال في الضفة الغربية والقدس

رقم	اسم المستوطنة	المحافظة الفلسطينية	سنة الإنشاء	المجلس الإقليمي الاستيطاني	عدد السكان/	المساحة \ دونم	الأيديولوجية السائدة	التبعية المؤسسية
1	جفعات هامفتار	القدس 1j	1968	منطقة القدس	11,504	3,500	-	بلدية القدس
2	معالوت دفنا	القدس 1j	1968	منطقة القدس	10,771	400	-	بلدية القدس
3	التلة الفرنسية وجبل سكوبس	القدس 1j	1968	منطقة القدس	7,001	1,500	-	بلدية القدس
4	الحي اليهودي- البلدة القديمة	القدس 1j	1968	منطقة القدس	3,020	-	-	بلدية القدس
5	عطاروت	القدس 1j	1970	منطقة القدس	-	1,500	منطقة صناعية	
6	رمات ألون	القدس 1j	1970	منطقة القدس	46,659	-	-	بلدية القدس
7	جيلو	القدس 1j	1971	منطقة القدس	26,900	2,743	-	بلدية القدس
8	النبي يعقوب	القدس 1j	1972	منطقة القدس	24,235	1,800	-	بلدية القدس
9	تلبيوت الشرقية	القدس 1j	1973	منطقة القدس	14,525	1,071	-	بلدية القدس
10	سانهدريا هامورهيفت وهارهاتسوفيم	القدس 1j	1973	منطقة القدس	3,500	-	-	بلدية القدس
11	الأحياء العربية- البلدة القديمة	القدس 1j	1978	منطقة القدس	200	بؤر استيطانية داخل الأحياء العربية	16	الأحياء العربية- البلدة القديمة
12	بسغات زئيف	القدس 1j	1985	منطقة القدس	40,936	3,800	-	بلدية القدس
13	هار أدار (جفعات هارادار)	القدس 1j	1985	منطقة القدس	4,405	1,187	-	بلدية القدس

رقم	اسم المستوطنة	المحافظة الفلسطينية	سنة الإنشاء	المجلس الإقليمي الاستيطاني	عدد السكان/	المساحة \ دونم	الأيديولوجية السائدة	التبعية المؤسسية
14	ماميلا (قرية داوود)	القدس j1	1990	منطقة القدس	900	-	-	بلدية القدس
15	رامات شلومو (ريخس شعفاط)	القدس j1	1990	منطقة القدس	14,760	-	-	بلدية القدس
16	هار حوما وجفعات هماتوس	القدس j1	1997	منطقة القدس	20,090	1,850	-	بلدية القدس
17	كاليا	القدس j2	1974	ميغليوت	461	879	-	-
18	معاليه أدوميم	القدس j2	1975	بلدية - مدينة	40,964	6,730	-	-
19	جِفعات زئيف	القدس j2	1977	مجلس محلي	20,519	2,998	-	-
20	كفار أدوميم	القدس j2	1979	بنيامين	4,669	1,005	مختلطة	-
21	جِفعون هحداشاه	القدس j2	1980	بنيامين	1,271	370	مختلطة	امناه
22	علمون (عناتوت)	القدس j2	1983	بنيامين	1,543	312	مختلطة	امناه
23	جِفعات بِنيامين (آدم)	القدس j2	1983	بنيامين	5,815	1,213	-	امناه
24	كوخاف ياكوف	القدس j2	1984	بنيامين	9,538	2,466	دينية	امناه
25	كِدار	القدس j2	1984	غوش عتصيون	1,590	50	دينية	حيروت بيتار
26	مسواه	طوباس	1969	ارفوت هايردن	238	2,247	علمانية	العامل الصهيوني
27	مِحولا	طوباس	1969	ارفوت هايردن	657	1,772	دينية	هبوعيل همزراحي
28	أرجمان	طوباس	1971	ارفوت هايردن	165	1,111	علمانية	بيتار
29	بِقَعوت	طوباس	1972	ارفوت هايردن	229	2,560	علمانية	الاتحاد الزراعي
30	شدْموت مِحولا	طوباس	1978	ارفوت هايردن	780	1,237	دينية	هبوعيل همزراحي
31	روعي	طوباس	1978	ارفوت هايردن	173	1,589	علمانية	الاتحاد الزراعي
32	ناحال حِمدات	طوباس	1982	ارفوت هايردن	293	334	دينية	امناه
33	ناحال روتم	طوباس	1984	ارفوت هايردن	249	72	مختلطة	الكيبوتس الموحد
34	ناحال مسكِيوت	طوباس	1986	ارفوت هايردن	311	433	مختلطة	-
35	حمره	نابلس	1971	ارفوت هايردن	205	1,582	علمانية	الاتحاد الزراعي
36	مِخوراه	نابلس	1973	ارفوت هايردن	208	927	علمانية	الاتحاد الزراعي
37	شافي شومِرون	نابلس	1978	شمرون	1,093	889	مختلطة	امناه

رقم	اسم المستوطنة	المحافظة الفلسطينية	سنة الإنشاء	المجلس الإقليمي الاستيطاني	عدد السكان/	المساحة \ دونم	الأيديولوجية السائدة	التبعية المؤسسية
38	شيلو	نابلس	1978	بنيامين	4,728	1,613	دينية	-
39	إلون موريه	نابلس	1980	شمرون	1,917	1,377	دينية	امناه
40	يتسهار	نابلس	1983	شمرون	1,868	1,354	دينية	امناه
41	براخا	نابلس	1983	شمرون	2,883	986	دينية	-
42	مجداليم	نابلس	1984	شمرون	514	170	علمانية	امناه
43	معاليه لِفونه	نابلس	1984	بنيامين	762	1,317	دينية	امناه
44	إيتمار (تل حاييم)	نابلس	1984	شمرون	1,300	3,564	دينية	امناه
45	عيلي	نابلس	1984	بنيامين	4,377	3,318	دينية	-
46	رحاليم	نابلس	1991	شمرون	915	489	مختلطة	امناه
47	شفوت راحيل	نابلس	1992	بنيامين	712	1,229	دينية	-
48	ألكانا	سلفيت	1977	مجلس محلي	4,038	1,483	دينية	-
49	بروخين	سلفيت	1977	شمرون	1,441	413	دينية	-
50	كفار تفوح	سلفيت	1978	شمرون	1,429	583	دينية	هبوعيل همزراحي
51	أرئيل	سلفيت	1978	بلدية - مدينة	20,504	5,280	مختلطة	-
52	ياكير	سلفيت	1981	شمرون	2,528	670	دينية	امناه
53	عمانوئيل	سلفيت	1981	مجلس محلي	4,615	1,154	-	-
54	بَركان	سلفيت	1981	شمرون	2,082	-	علمانية	حيروت بيتار
55	إيلي زهاف	سلفيت	1982	شمرون	4,181	959	دينية	حيروت بيتار
56	عيتس إفرايم	سلفيت	1982	شمرون	2,541	582	مختلطة	-
57	كريات نِتافيم	سلفيت	1983	شمرون	921	359	دينية	هبوعيل همزراحي
58	بِدوئيل	سلفيت	1984	شمرون	2,212	571	دينية	هبوعيل همزراحي
59	نوفيم	سلفيت	1986	شمرون	1,016	632	علمانية	-
60	رِفافا	سلفيت	1991	شمرون	2,994	701	مختلطة	امناه
61	ميفو حورون	رام الله والبيرة	1969	بنيامين	2,648	880	دينية	اغودات يسرائيل
62	كوخاف هَشاحَر	رام الله والبيرة	1975	بنيامين	2,644	1,644	دينية	امناه
63	عوفرا	رام الله والبيرة	1975	بنيامين	3,273	731	دينية	امناه
64	حلميش	رام الله والبيرة	1977	بنيامين	1,263	674	دينية	امناه
65	بيت إيل	رام الله والبيرة	1977	مجلس محلي	5,915	1,113	-	-
66	بيت حورون	رام الله والبيرة	1977	بنيامين	1,492	720	دينية	امناه
67	شيلات	رام الله والبيرة	1977	بنيامين	700 [47]	-	-	-
68	كفار روت	رام الله والبيرة	1977	-	200	-	-	-
69	نوف ايالون	رام الله والبيرة	1977	-	2,157	-	-	-

47 معطيات عدد السكان للمستوطنات التالية شيلات، نيفي شالوم، مكابيم- روت، نوف ايالون، كفار روت، مأخوذة من الإحصاء الفلسطيني (الإحصاء الفلسطيني، 2016).

رقم	اسم المستوطنة	المحافظة الفلسطينية	سنة الإنشاء	المجلس الإقليمي الاستيطاني	عدد السكان/	المساحة \ دونم	الأيديولوجية الساندة	التبعية المؤسسية
70	متتياهو	رام الله والبيرة	1979	بنيامين	916	446	دينية	اغودات يسرائيل
71	ريمونيم	رام الله والبيرة	1980	بنيامين	761	2,696	مختلطة	الاتحاد الزراعي
72	عطيرت	رام الله والبيرة	1981	بنيامين	679	639	دينية	-
73	بساجوت	رام الله والبيرة	1981	بنيامين	2,162	316	دينية	امناه
74	معاليه مخماس	رام الله والبيرة	1981	بنيامين	1,834	1,274	دينية	امناه
75	نيلي	رام الله والبيرة	1981	بنيامين	1,915	368	مختلطة	امناه
76	نعاليه	رام الله والبيرة	1982	بنيامين	2,280	704	مختلطة	-
77	بيت أريه	رام الله والبيرة	1982	مجلس محلي	5,557	1,467	-	-
78	دولف	رام الله والبيرة	1983	بنيامين	1,576	996	دينية	امناه
79	نحالئيل	رام الله والبيرة	1984	بنيامين	769	2,340	دينية	اغودات يسرائيل
80	حشمونئيم	رام الله والبيرة	1985	بنيامين	3,173	1,079	دينية	-
81	مكابيم- روت	رام الله والبيرة	1986	-	11,000	-	-	-
82	تلمون	رام الله والبيرة	1989	بنيامين	5,185	1,901	دينية	-
83	نيفي شالوم	رام الله والبيرة	1990	-	234	-	-	-
84	ليبيد	رام الله والبيرة	1996	-	2,600	-	-	-
85	موديعين عيليت (كريات سيفر)	رام الله والبيرة	1996	بلدية - مدينة	80,064	1,192	دينية	-
86	منوره (كفار ها اورانيم)	رام الله والبيرة	1998	بنيامين	2,447	-	مختلطة	امناه
87	كريات أربع	الخليل	1968	مجلس محلي	8,064	1,190	-	-
88	مجدال عوز	الخليل	1977	غوش عتصيون	416	1,212	دينية	حركة الكيبوتسات الدينية
89	متسادوت يهودا (بيت ياتير)	الخليل	1977	هار هيبرون	626	690	-	امناه
90	أوتنيائيل	الخليل	1980	هار هيبرون	897	685	دينية	امناه
91	ماعون	الخليل	1980	هار هيبرون	652	735	دينية	امناه
92	كرميئيل	الخليل	1981	هار هيبرون	524	376	دينية	امناه
93	تيلم	الخليل	1982	هار هيبرون	482	494	مختلطة	حيروت بيتار
94	تينا (معاليه عوماريم)	الخليل	1982	هار هيبرون	1,036	484	مختلطة	امناه
95	إشكُلوت	الخليل	1982	هار هيبرون	602	157	علمانية	امناه
96	أدورا	الخليل	1982	هار هيبرون	492	455	-	حيروت بيتار
97	بيني هيفر (معاليه هيفر)	الخليل	1983	هار هيبرون	547	635	دينية	امناه
98	أسفار (متساد)	الخليل	1983	غوش عتصيون	963	178	دينية	-
99	سوسيا	الخليل	1983	هار هيبرون	1,368	1,040	دينية	امناه
100	نيجوهوت	الخليل	1984	هار هيبرون	394	227	دينية	امناه

رقم	اسم المستوطنة	المحافظة الفلسطينية	سنة الإنشاء	المجلس الإقليمي الاستيطاني	عدد السكان/	المساحة \ دونم	الأيديولوجية السائدة	التبعية المؤسسية
101	هاجاي	الخليل	1984	هار هيبرون	736	999	دينية	امناه
102	كرمي تسور	الخليل	1984	غوش عتصيون	1,138	396	دينية	هبوعيل همزراحي
103	سنسانه	الخليل	1986	هار هيبرون	638	300	دينية	امناه
104	بات عين (تسوريف)	الخليل	1989	غوش عتصيون	1,729	752	دينية	امناه
105	شِمعه	الخليل	1989	هار هيبرون	884	553	علمانية	امناه
106	شاني /ليفنا	الخليل	1990	هار هيبرون	589	89	-	امناه
107	بيطاف	أريحا والأغوار	1969	ارفوت هايردن	447	538	علمانية	الكيبوتس الموحد
108	معاليه إفرايم	أريحا والأغوار	1970	مجلس محلي	1646	1,416	-	-
109	جيتيت	أريحا والأغوار	1972	ارفوت هايردن	557	1,188	مختلطة	حيروت بيتار
110	بيتسانيل	أريحا والاغوار	1972	ارفوت هايردن	371	1,448	علمانية	حركة الموشافيم
111	جِلجال	أريحا والأغوار	1973	ارفوت هايردن	209	1,129	علمانية	الكيبوتس الموحد
112	نِتيف هجِدود	أريحا والأغوار	1975	ارفوت هايردن	234	1274	علمانية	حركة الموشافيم
113	ناحال إليشع	أريحا والأغوار	1977	ارفوت هايردن	-	-	-	-
114	نيران	أريحا والأغوار	1977	ارفوت هايردن	111	445	علمانية	الكيبوتس الموحد
115	ألموغ	أريحا والأغوار	1977	مغليوت	313	486	علمانية	الكيبوتس الموحد
116	تومر	أريحا والأغوار	1978	ارفوت هايردن	356	1,134	علمانية	حركة الموشافيم
117	متسبيه يريحو	أريحا والأغوار	1978	بنيامين	2,529	1,174	دينية	امناه
118	نُعومي	أريحا والأغوار	1979	ارفوت هايردن	204	5125	علمانية	حركة الموشافيم
119	بيت هعرفاه	أريحا والأغوار	1980	مغليوت	391	809	علمانية	-
120	يافيت	أريحا والأغوار	1980	ارفوت هايردن	268	1,578	علمانية	حركة الموشافيم
121	فيريد يريحو	أريحا والأغوار	1980	مغليوت	410	627	علمانية	الاتحاد الزراعي
122	ريحان	جنين	1977	شمرون	368	430	علمانية	العامل الصهيوني
123	حينانيت	جنين	1980	شمرون	1,640	752	علمانية	حركة الموشافيم
124	ميفو دوتان	جنين	1981	شمرون	557	806	مختلطة	امناه
125	شاكيد	جنين	1981	شمرون	1,017	897	علمانية	حيروت بيتار
126	حرميش	جنين	1983	شمرون	282	446	مختلطة	حيروت بيتار
127	تل مينشه	جنين	1999	شمرون	570	292	دينية	-

رقم	اسم المستوطنة	المحافظة الفلسطينية	سنة الإنشاء	المجلس الإقليمي الاستيطاني	عدد السكان/	المساحة \ دونم	الأيديولوجية السائدة	التبعية المؤسسية
128	كفار عِتصيون	بيت لحم	1967	غوش عتصيون	900	993	دينية	حركة الكيبوتسات الدينية
129	روش تسوريم	بيت لحم	1969	غوش عتصيون	1,038	853	دينية	حركة الكيبوتسات الدينية
130	ألون شِفوت	بيت لحم	1971	غوش عتصيون	3,498	1,006	دينية	-
131	أليعازر	بيت لحم	1975	غوش عتصيون	2,616	565	دينية	-
132	هار جيلو	بيت لحم	1976	غوش عتصيون	1,653	464	علمانية	-
133	تِقواع	بيت لحم	1977	غوش عتصيون	4452	1,068	مختلطة	-
134	متسبيه شاليم	بيت لحم	1977	ميغليوت	236	-	علمانية	الكيبوتس الموحد
135	إفراتا	بيت لحم	1979	مجلس محلي	12,829	2283	-	-
136	معاليه عاموس	بيت لحم	1981	غوش عتصيون	882	331	دينية	حيروت بيتار
137	نِفي دانيال	بيت لحم	1982	غوش عتصيون	2,659	580	دينية	-
138	نوكديم	بيت لحم	1982	غوش عتصيون	2,404	412	مختلطة	امناه
139	ناحال أفينات	بيت لحم	1983	مغليوت	230	139	دينية	-
140	بيتار عيليت	بيت لحم	1989	بلدية – مدينة	64,383	4,700	-	-
141	كِدوميم	قلقيلية	1975	مجلس محلي	4,796	765	دينية	-
142	كارني شومرون	قلقيلية	1977	مجلس محلي	10,196	1,042	-	-
143	معاليه شومرون	قلقيلية	1980	شمرون	995	721	مختلطة	حيروت بيتار
144	ألفي مِنشَّه	قلقيلية	1981	مجلس محلي	8,604	2,885	-	-
145	نيريت	قلقيلية	1982	مجلس محلي	1,220	-	-	-
146	شعاري تِكفا	قلقيلية	1983	شمرون	5,987	1و064	مختلطة	حيروت بيتار
147	أورانيت	قلقيلية	1983	مجلس محلي	9,704	1,795	-	-
148	تسوفيم	قلقيلية	1990	شمرون	2,522	642	مختلطة	-
149	سلعيت	طولكرم	1979	شمرون	1,459	936	علمانية	حيروت بيتار
150	عيناب	طولكرم	1981	شمرون	1,008	975	دينية	امناه
151	أفني حِفتس	طولكرم	1987	شمرون	2,160	1,475	دينية	-

المصدر: (The Washington Institute, 2022) (Israel Central Bureau of Statistics, 2020) (الإحصاء الفلسطيني، 2016) (Poica, 2015) (Yaakov Katz، 2020). (Peace Now, 2020)

3. المناطق الصناعية الاستيطانية

إضافة إلى المستوطنات، أقام الاحتلال 19 منطقة صناعية استيطانية، تهدف إلى تثبيت الوجود الاستيطاني عبر خلق فرص عمل للمستوطنين، وإقناع شرائح جديدة من المستوطنين بالقدوم إلى مستوطنات الضفة، عبر توفير الفرص الاقتصادية المغرية لها، وخصوصًا من المستوطنين الذين لا يحملون قناعات عقائدية متطرفة، تدفعهم إلى الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، كما أن هذه المناطق الصناعية تلقي نفاياتها السامة قريبًا من القرى الفلسطينية، مسببة تلوثًا خطيرًا يمس حياة المواطنين الفلسطينيين وسلامتهم. والجدول التالي يبين المعلومات الأساسية عن المناطق الصناعية الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس.

جدول رقم (22): المناطق الصناعية الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس

الرقم	اسم المستوطنة الصناعية	سنة إنشائها	المساحة \ دونم	المحافظة الفلسطينية التي تقع فيها
1	عطاروت	1970	1378	القدس
2	ميشور ادوميم	1974	3378	القدس
3	شعاري بنيامين	1999	574	القدس
4	بركان	1981	1417	سلفيت
5	مازور اتيكا	1986	707	سلفيت
6	بيدويل	1991	246	سلفيت
7	بروكين	1999	328	سلفيت
8	اريئل	-	1729	سلفيت
9	شاكيد	1981	858	جنين
10	معالي افرايم	1970	1370	أريحا
11	شيلو	1978	1364	نابلس
12	الون موريه	1979	1396	نابلس
13	كريات اربع	1972	1193	الخليل
14	مجدال عوز	1977	1133	الخليل

الرقم	اسم المستوطنة الصناعية	سنة إنشائها	المساحة \ دونم	المحافظة الفلسطينية التي تقع فيها
15	شمعة	1985	562	الخليل
16	كارني شمرون	1978	1022	قلقيلية
17	الفيه ميناشيه	1981	2905	قلقيلية
18	عمانوئيل	1981	1063	قلقيلية
19	اليعازر	1975	536	بيت لحم
مجموع المساحة			23378	

المصدر: (Poica, 2009)

4. مقارنة مساحات المناطق العمرانية الفلسطينية مع المناطق العمرانية التابعة للمستوطنات

تبرز خطورة التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، عند مقارنة المناطق العمرانية الفلسطينية مع مساحات المخططات الهيكلية للمستوطنات، فقد تمكن الاحتلال من جعل مساحات المناطق العمرانية الاستيطانية، لا سيما في المحافظات التي يعتبرها ذات أهمية استراتيجية، كالقدس وأريحا وسلفيت وقلقيلية وطوباس، أكبر من المساحات العمرانية الفلسطينية، فبينما تبلغ نسبة المناطق المبنية للمواطنين الفلسطينيين 5.3% من مساحة الضفة الغربية، وعددهم يناهز 3,1 مليون نسمة (الإحصاء الفلسطيني، 2021 ب)، فإن نسبة المناطق المبنية للمستوطنات تصل إلى 3.3 % من مساحة الضفة الغربية، مع أن عددهم أقل من ربع عدد المواطنين الفلسطينيين، إضافة إلى أن مساحة المنطقة المسموح لهم بالبناء عليها (مساحة المخطط الهيكلي)، تصل إلى 8.6 % من مجمل أراضي الضفة الغربية.

ومن الضروري الأخذ بعين الاعتبار، أن الاحتلال يهيمن على مساحات ضخمة محيطة بالمناطق العمرانية للمستوطنات، باعتبارها مناطق نفوذ أمني، كما يستحوذ على مساحات ضخمة أخرى بذريعة أنها أراضي دولة، إضافة إلى سيطرته على مساحات أخرى بحجة أنها مناطق عسكرية (معسكرات ومناطق

تدريب)، وجميع هذه الحجج والذرائع هدفها حرمان المواطن الفلسطيني من فلاحة أرضه واستثمارها، وجعلها رصيدًا استراتيجيًا للتوسع الاستيطاني.

جدول رقم (23): مقارنة المناطق العمرانية الفلسطينية مع مساحات المخططات الهيكلية للمستوطنات

المحافظة	مساحة المحافظة الكلي\ كم2	مساحة المنطقة الفلسطينية المبنية\ كم2	مساحة المستوطنات المبنية فعليا\ كم2	مساحة المخطط الهيكلي للمستوطنات\ كم2
جنين	573	27.872	3.959	22.766
طوباس	366	5.170	7.518	12.532
نابلس	614	25.438	16.248	25.709
طولكرم	245	19.101	3.619	5.150
قلقيلية	174	8.466	11.770	25.390
سلفيت	202	8.719	18.147	37.959
أريحا	609	7.990	23.425	77.305
رام الله	849	47.850	31.268	61.233
القدس [48]	354	35.646	40.011	118.720
بيت لحم	608	25.370	18.158	40.697
الخليل	1068	83.224	14.142	58.802
المجموع	**5661**	**294.846**	**188.266**	**486.262**

المصدر: (أريج، 2009)

48 الحديث هنا عن القدس الشرقية التي قام الاحتلال بالسيطرة عليها في العام 1967م.

الفصل الرابع

التقسيمات الإدارية
والأيديولوجية للمستوطنين

1. مستوطنات تتبع لمجلس المستوطنات وأخرى تم ضمها لكيان الاحتلال

من بين 151 مستوطنة رسمية أقامها الاحتلال في الضفة الغربية والقدس، فإنه قام بضم 25 مستوطنة منها إلى كيانه، معتبرًا إياها بلدات وأحياء سكانية «إسرائيلية»، أبرزها مستوطنات القدس في (منطقة J1)، والتي يعتبرها أحياء تتبع لبلدية القدس الاحتلالية، إضافة إلى عدد من المستوطنات الواقعة على الخط الأخضر في محافظات رام الله والخليل وقلقيلية. أما بالنسبة لباقي المستوطنات، فهي تتبع لمجلس المستوطنات(يشع)، وهو مجلس استيطاني أقيم في العام 1970 بمبادرة من جماعة «غوش إيمونيم»، من أجل رعاية شؤون المستوطنات التي يتم إقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويمثل الجسم الإداري الذي ينسق مع حكومة الاحتلال كل ما يلزم للمستوطنات من مسائل الأمن والبناء وإقامة البنى التحتية، إضافة إلى أنه بات يشكل جسمًا سياسيًا ضاغطًا، يطرح رؤى المستوطنين ومطالبهم على بساط البحث في دوائر الاحتلال السياسية.

يبين الجدول التالي عدد المستوطنين والمستوطنات في الضفة الغربية حسب المحافظة الفلسطينية، وحسب التبعية لمجلس المستوطنات(يشع)، ويُظهر أن عدد المستوطنين في المستوطنات التابعة لمجلس المستوطنات (يشع) يبلغ 447,417 مستوطنًا، في حين أن عدد المستوطنين في المستوطنات التي تم ضمها إلى «إسرائيل» يبلغ 265,398 مستوطنًا، والمجموع الكلي للمستوطنين لغاية نهاية العام 2020 يصل إلى 712,815 مستوطنًا في الضفة الغربية والقدس.

جدول رقم (24): عدد المستوطنين والمستوطنات في الضفة الغربية والقدس حسب المحافظة وحسب التبعية لمجلس المستوطنات(يشع) عام 2020

المحافظة الفلسطينية	عدد المستوطنين في المستوطنات التابعة لمجلس المستوطنات (يشع)	عدد المستوطنات التابعة لمجلس (يشع)	عدد المستوطنين في المستوطنات التي تم ضمها	عدد المستوطنات التي تم ضمها	مجموع عدد المستوطنات	مجموع عدد المستوطنين
جنين	3,553	6	-	-	6	3,373
طوباس	2,541	7	-	-	7	2.465
طولكرم	4,414	3	-	-	3	4.145
نابلس	21,176	13	-	-	13	20.124
قلقيلية	39,455	7	936	1	8	40,391
سلفيت	47,905	13	-	-	13	47.233
رام الله والبيرة	122,957	20	16,429	6	26	139,386
أريحا والأغوار	7,508	17	-	-	17	7.413
بيت لحم	92,183	13	-	-	13	89.244
الخليل	20,340	18	879	2	20	19,363
القدس	85,385	10	246,909	16	26	332,294
منطقة J1	-	-	246,909	16	16	246,909
منطقة J2	85,385	9	-	-	9	85,385
المجموع	**447,417**	**126**	**265,398**	**25**	**151**	**712,815**

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)

2. الإدارة المحلية داخل المستوطنات الإسرائيلية

عمل الاحتلال على ربط المستوطنات المقامة في الضفة الغربية بالقانون «الإسرائيلي» من جميع النواحي، فاصلًا بذلك بينها وبين المناطق الفلسطينية التي تطبق عليها جملة من الأوامر العسكرية، والقوانين الأردنية والمصرية والبريطانية والعثمانية، إضافة إلى قوانين السلطة الفلسطينية، وبحسب ما صرح به مناحيم بيغن رئيس حكومة الاحتلال الأسبق في العام 1979، فإن «سكان يهودا والسامرة من اليهود يتبعون لقانون دولة إسرائيل»[49] (بنفستي، 1987).

وبناء على ذلك، فقد تم تطبيق نظام الإدارة المحلية في «إسرائيل» على المستوطنات، باعتبارها مدنًا وقرى «إسرائيلية»، ويشمل هذا النظام كلا من المجالس المحلية، والمجالس البلدية، والمجالس الإقليمية، وجميعها تتبع لمجلس المستوطنات «يشع». فالمجالس المحلية تشمل المستوطنات التي يزيد عدد سكانها عن 5 آلاف نسمة، وهذه المستوطنات هي: ألفيه منشه، بيت اريه – عوفاريم، بيت إيل، افراتا، الكانا، جفعات زئيف، هارادار، عمانوئيل، كارني شمرون، كيدوميم، كريات أربع، معالي افرايم، اورانيت. أما المجالس البلدية فتشمل المستوطنات التي يزيد عدد سكانها عن 20 ألف نسمة، وهي مستوطنات: ارئيل، بيتار عيليت، معاليه ادوميم، موديعين عيليت، وهذه المجالس تشرف على حدود المناطق المبنية للمستوطنة. أما المجالس الإقليمية فتشمل المستوطنات التي يقل عدد سكانها عن 5 آلاف نسمة[50]، ويمثل المجلس

49 السعي الإسرائيلي لتطبيق قانونها على المستوطنات في الضفة الغربية متواصل بشكل تدريجي، وذلك عبر القوانين التي تقدمها الحكومة إلى الكنيست، والتي كان آخرها في العام 2020، وإقرار هذه القوانين يعني ضمًا فعليًا لجزء كبير من أراضي الضفة الغربية لكيان الاحتلال. للمزيد حول هذا الموضوع انظر: اراب تايمز، مشروع قانون لفرض «سيادة» إسرائيل على مستوطنات الضفة المحتلة، 13/07/2020، https://www.arab48.com/%D8%A7%D9%84%D8% % B1/%D %A9/2 %D8%A9

50 للمزيد من المعلومات حول المجالس الإقليمية للمستوطنات انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، قائمة المجالس المحلية والبلدية مرتبة أبجديًا، 26\9\ 2017، http://www.cbs.gov.il/ishuvim/reshima-lefishem.pd انظر أيضًا: صحيفة هآرتس الإسرائيلية، قاعدة بيانات (سرية) لوزارة الدفاع الإسرائيلية حول المستوطنات، 30\1\ 2009، https://fas.org/irp/world/israel/database-e.pdf

الإقليمي سلطة إدارية تشمل عددًا من المستوطنات المتقاربة جغرافيًا. وقد تم تقسيم الضفة الغربية إلى 6 مجالس إقليمية هي: شمرون (شمال الضفة الغربية)، ومتيه بنيامين (مناطق وسط الضفة الغربية)، وغوش عتصيون (منطقة بيت لحم)، وهار هيبرون (منطقة الخليل)، وارفوت هايردن (منطقة الأغوار الفلسطينية)، وميجليوت (شمال وغرب البحر الميت)، وهذه المجالس تشرف على نظام الحماية والبيئة والتعليم والمواصلات والخدمات العامة، وتتبع إداريًا لوزارة الداخلية الإسرائيلية (قيطة، 2002).

1.2. مجلس إقليمي شمرون (شمال الضفة الغربية) يضم المستوطنات التالية [51]

ايلي زهاف، افني حيفتز، بركان، بروخين، عناف، ايلون موريه، هار براخا، حرميش، حينانيت، ايتمار، كفار تفوح، كريات نتافيم، معالي شمرون، ميفو دوتان، ميجداليم، بيدوئيل، ريحاليم، ريفافا، شعاري تيكفا، شيكد، شافي شمرون، تل منشه، تسوفيم، يكير، يتسهار، عيتس افرايم، نوفيم، وجميعها مستوطنات مجتمعية.[52]

ويضم المجلس أيضًا مستوطنتين زراعيتين هما سلعيت وريحان، كما يشرف المجلس على البؤر الاستيطانية الواقعة في منطقة شمال الضفة الغربية المحتلة، وأهمها: ال متان، جفعوت اولام، حفات جلعاد، حفات سكالي، حفات يائير، هيل 777، ماجان دان، متسبيه يوسف، نوفي نحميا، رامات جلعاد، سنيه يعقوف، غرب تفوح.

51 المعلومات بخصوص المجالس الإقليمية للمستوطنات وتفصيلاتها تم الاعتماد في إعدادها على الموقع الرسمي لمجلس المستوطنات الإسرائيلية (يشع) على الرابط التالي: http://myesha.org.il/?CategoryID=175

52 المستوطنة المجتمعية: هي مستوطنة لا تمتلك مدخلات إنتاج مشتركة، أو بيوتًا سكنية مشتركة، ويمتلك سكانها منازلهم أو مزارعهم أو مشاريعهم الخاصة المختلفة، كما يعمل سكانها داخلها أو في المستوطنات المجاورة، أو داخل مدن الاحتلال في المناطق المحتلة عام 1948. وهي تختلف عن الكيبوتس الذي هو عبارة عن تجمع سكني تعاوني يضم جماعة من المزارعين أو العمال الذين يعيشون ويعملون سويًا، كما تختلف عن الموشاف الذي يعتبر قرية زراعية تُكوِنُ فيه الأسر وحدات اقتصادية تدير قطعة الأرض بشكل خاص بها، وتعود ملكية أراضي الموشاف للصندوق القومي اليهودي.

2.2. مجلس إقليمي ماتي بنيامين (مناطق وسط الضفة الغربية) يضم المستوطنات التالية

علمون، عتيرت، بيت حورون، دولف، عيلي، جبعات بنيامين(ادم)، جيفعون هحداشا، حلاميش، هاشمونائيم، كفار ادوميم، مينورا، كوخاف هاشاحار، كوخاف يعقوف، معالي ليفونا، معالي مخماس، متسبيه يريخو، نعليه، ناهليئيل، نيلي، نوفي برات، لبيد، شيلات، عوفرا، بساجوت، ريمونيم، شيلو، عيلي، شافوت راحيل، تلمون، وجميعها مستوطنات مجتمعية.

ويضم المجلس مستوطنتين زراعيتين، هما: ميفو حورون ومتتياهو، ومنطقة صناعية هي شعاري بنيامين. ويشرف أيضًا على البؤر الاستيطانية الواقعة في منطقة وسط الضفة الغربية المحتلة، وأهمها: احيا، عادي عاد، ايش كودش، جفعات اساف، جفعات هارئيل، هاراشا، كيدا، معالي شلومو، متسبيه داني، متسبيه حاجيت، متسبيه كارااميم، نيفي ايريز، عوز تسيون، يشوف هادادات.

3.2. مجلس إقليمي غوش عتصيون (منطقة بيت لحم) يضم المستوطنات التالية

الون شيفوت، بات عين، اليعازر، هارجيلو، كرمي تسور، كيدار، معالي عاموس، متسادا، نفي دانيال، نوكديم (ايل دافيد)، تكواع، وجميعها مستوطنات مجتمعية.

كما يضم الكيبوتسات التالية: كفار عتسيون، مغدال عوز، روش تسوريم. ويشرف كذلك على البؤر الاستيطانية الواقعة في المنطقة، وأهمها: ايي ناهلال، معالي راحفعام، بني كيدم، تسور شاليم.

4.2. مجلس إقليمي هار هيبرون (منطقة الخليل) يضم المستوطنات التالية

ادورا، متسادوت، حجاي، اشكولوت، ليفني (شاني)، بيني حيفر، نيجوهوت، اوتنئيل، سانسانا، شمعا، سوسيا، تيلم، تينه اوماريم، ويضم أيضا الموشافات التالية: ماعون، كرمل. ويشرف على البؤر الاستيطانية الواقعة في منطقة

جنوب الضفة الغربية المحتلة، وأهمها: متسبيه يائير، متسبيه اشتيمو، واسائيل، وجميعها مستوطنات مجتمعية.

5.2. مجلس إقليمي ارفوت هايردن(منطقة الأغوار الفلسطينية) يضم المستوطنات التالية

ارجمان، بقعوت، جيتيت، حمرا، ماسؤا، ميحولا ، ميخورا، ناعومي، نتيف هجدود، بتسائيل، روعي، شدموت ميحولا، تومر، يافيت، و ييطاف، وجميعها من نوع المستوطنات الزراعية (الموشاف)، ويضم كلا من كيبوتس نيران وكيبوتس جلجال، كما يضم المستوطنات المجتمعية التالية: حمدات، مسكيوت، ناحال اليشع، روتم.

6.2. مجلس إقليمي ميجليوت (شمال وغرب البحر الميت) يضم المستوطنات التالية

الموغ، بيت هارافا، كاليا، متسبيه شاليم، وهي كيبوتسات، وموشاف فيرد ياريحو، ومستوطنة افنات المجتمعية.

وعلى المستوى الأمني، فإن للمستوطنات القيام بأعمال الحراسة، وتعين وزارة الدفاع «الإسرائيلية» ضابطًا خاصًا للأمن في كل مستوطنة، ويشترط أن يكون من سكانها، ويكون مختصًا بالإشراف على أي لجان أمنية تشكلها المجالس المحلية للمستوطنات.

توزعت المستوطنات وسكانها في نهاية العام 2020 بحسب ما توضحه خرائط المجالس الإقليمية وفقًا للجدول التالي (جدول 25). أما الجدول التالي(جدول رقم 26) فهو يوضح المستوطنات المصنفة كمدن أو كيبوتسات، والمستوطنات التي لها مجالس محلية خاصة بها في الضفة الغربية والقدس.

جدول رقم (25): توزيع المستوطنات وسكانها حسب المجالس الإقليمية

المجلس الإقليمي	عدد المستوطنات التابعة له	عدد المستوطنين
شمرون	35	110,273
ارفوت هياردين	19	6,330
ماتي بنيامين	32	214,420
ميجليوت	5	1,713
غوش عتصيون	16	97,465
هارهيبرون	15	16,755
مستوطنات لا تتبع لمجالس إقليمية	29	273,902
المجموع	**151**	**712,815**

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)

جدول رقم (26): المستوطنات المصنفة كمدن أو كيبوتسات، والمستوطنات التي لها مجالس محلية خاصة بها في الضفة الغربية والقدس

مستوطنات مصنفة كمدن	مستوطنات لها مجالس محلية خاصة بها		مستوطنات كيبوتس
ارئيل	الفيه منشه	هارادار	جلجال
بيتار عيليت	بيت اريه-عوفاريم	عمانوئيل	نيران
معالي ادوميم	بيت ايل	كارني شمرون	الموغ
موديعين عيليت	افراتا	كيدوميم	بيت هاعرافاه
	الكانا	كريات اربع	متسبيه شاليم
	جفعات زئيف	معالي افرايم	كاليا
	عمانوئيل	اورانيت	كفار عتسيون
	هارادار		مجدال عوز
			روش تسوريم

المصدر: الباحث بالاعتماد على مواقع المستوطنات على الشبكة العنكبوتية، وموقع مجلس المستوطنات الإسرائيلية(يشع) (YESHA_council, 2022)

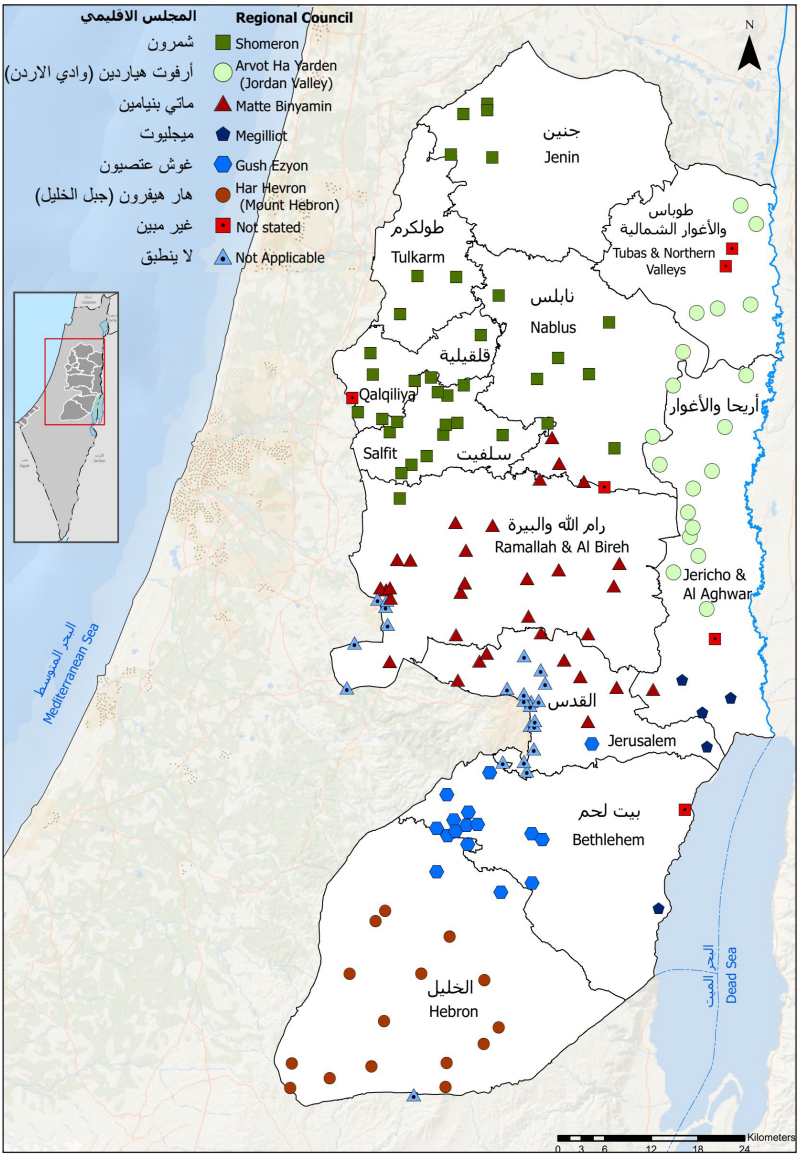

خريطة رقم (11): المجالس الإقليمية للمستوطنات

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)

يتركز حوالي 91% من المستوطنين في المستوطنات الحضرية، والتي يبلغ عددها 64 مستوطنة، فيما يتوزع باقي المستوطنين على 87 مستوطنة ريفية، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (27): أعداد المستوطنين في المستوطنات الريفية والحضرية

نوع المستوطنة		عدد المستوطنات	عدد المستوطنين
ريفية	مستعمرات جماعية	40	41,657
	موشاف (مستوطنات زراعية)	17	6,284
	موشاف جماعي	8	4,358
	كيبوتس	9	4,401
	أخرى	13	7,846
	مجموع المستوطنات الريفية	**87**	**64,546**
مجموع المستوطنات الحضرية		**64**	**648,269**
المجموع الكلي		**151**	**712,815**

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)

شكل رقم (7): التوزيع النسبي للمستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية حسب نوع المستوطنة

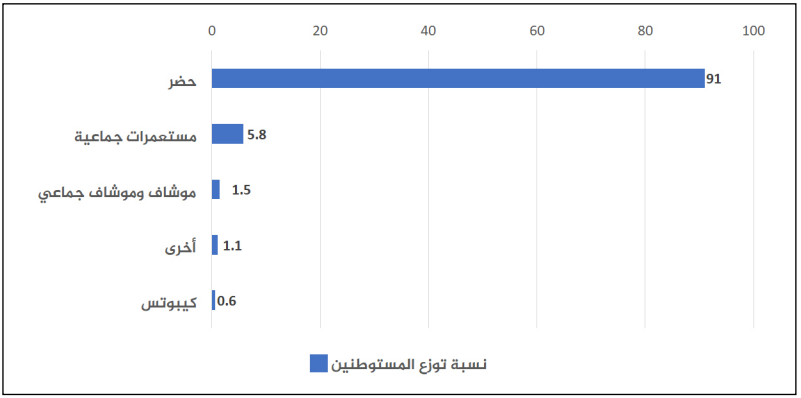

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)

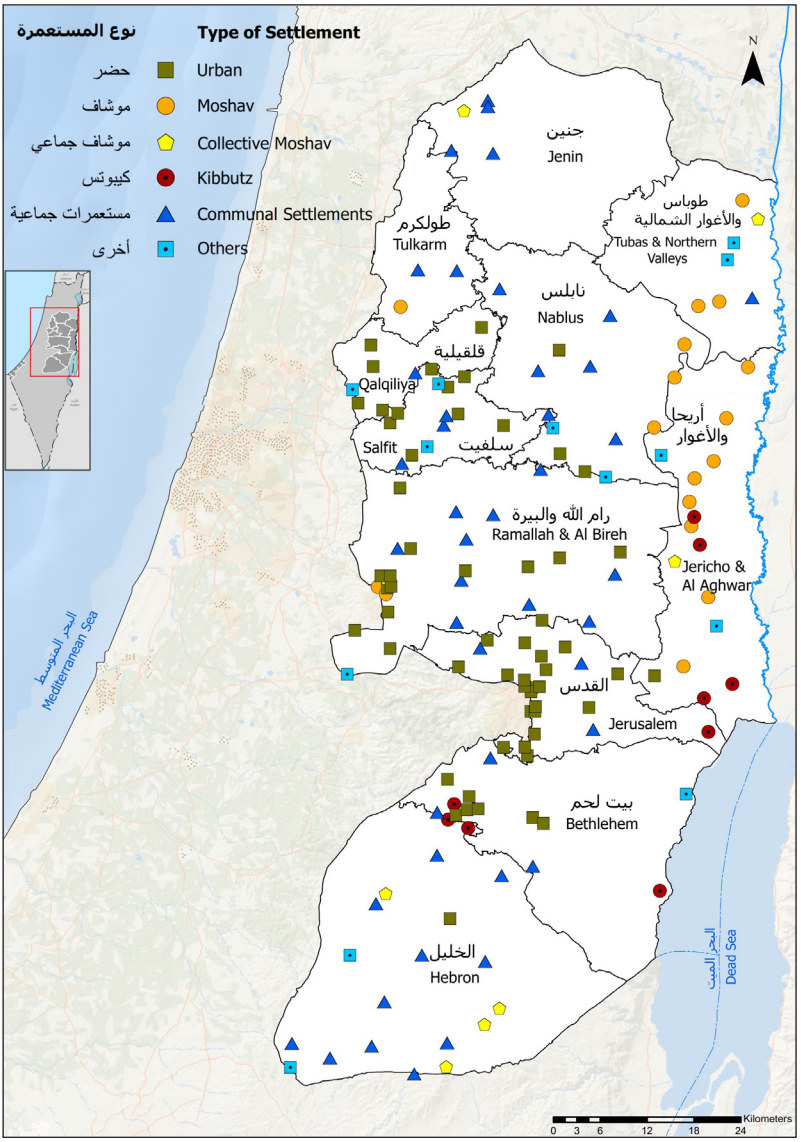

خريطة رقم (12): المستوطنات الحضرية والريفية و أنواعها

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)

3. التوجهات الأيديولوجية للمستوطنين

تؤكد المعطيات أن عشرات آلاف المستوطنين الذين يقيمون في مستوطنات الضفة الغربية، هم من المستوطنين المتدينين، وهؤلاء المتدينون يقسمون إلى متدينين حريديم (أرثوذكس)، ومتدينين قوميين. ويبدو أن الكثير من المستوطنين الذين كانوا ينتمون إلى أحزاب أخرى، أخذوا يتجهون نحو الفكر القومي الديني، ونحو الفكر الديني الحريدي المتزمت، وهذا الأمر يمكن ملاحظته من خلال نسب التصويت للأحزاب الصهيونية في انتخابات الكنيست[53].

تقسم المستوطنات الريفية المقامة في الضفة الغربية، والبالغ عددها 87 مستوطنة، إلى أربع مجموعات أيديولوجية رئيسة، ثلاث منها لدينا تصنيفاتها الأيديولوجية، والمجموعة الرابعة لا تتوفر معطيات حول توجهات مستوطنيها الأيديولوجية، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (28) التوجهات الأيديولوجية للمستوطنين في المستوطنات الريفية:

نوع المستوطنة	عدد المستوطنات	عدد المستوطنين
دينية	26	26,125
علمانية	36	19,306
مختلطة	4	4,328
لا تتوفر حولها معلومات	21	14,787
المجموع	87	64546

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)

53 على سبيل المثال: في مستوطنتي موديعين عيليت التي يبلغ عدد سكانها 80 ألفًا، وبيتار عيليت التي يزيد عدد سكانها عن 64 ألفًا، حصلت الأحزاب الدينية على 97 % من أصوات الناخبين فيها، وذلك في انتخابات العام 2021، (The Washington Institute , 2022).

ويبدو التقسيم الأيديولوجي في المستوطنات الريفية بشكل واضح، حيث إن نظام إقامة المستوطنة يعتمد على وجود لجنة خاصة تتبع للجهة التي أنشأتها، وهذه الجهات قد تكون علمانية، أو قومية دينية، أو دينية متشددة، أو غير ذلك، وتقوم هذه اللجنة بمقابلة القادمين إلى المستوطنة من أجل التأكد من انتمائهم الأيديولوجي، واستعدادهم للانضباط وفق القواعد المعمول بها في المستوطنة، وذلك لتحقيق الانسجام الداخلي، ومنع حدوث الإشكاليات بين المستوطنين، وبالطبع فإن المستوطنات الحضرية كبيرة الحجم لا تعتمد هذا النظام، وبالتالي فإنها غالبًا تكون مستوطنات مختلطة تضم جميع الانتماءات الأيديولوجية. وبالرغم من ذلك، فإن عددًا من المستوطنات الحضرية الكبيرة، باتت تحمل طابعًا أيديولوجيًا خاصًّا بها، وذلك بسبب نوعية المستوطنين الساكنين فيها، وانتمائهم الأيديولوجي، ومثال ذلك مستوطنات موديعين وبيتار عيليت وعمانوئيل و افراتا، وهي مستوطنات ذات طبيعة دينية متزمتة.

ويلاحظ أن التيار الديني، بشقيه المتزمت والقومي، يمثل غالبية المستوطنين، وهو تيار يستوطن في الضفة الغربية مدفوعًا بتصوراته العقائدية المتطرفة، إضافة إلى الامتيازات والحوافز التي تتوفر في المستوطنات، على صعيد السكن، وفرص العمل، والإعفاءات الضريبية، وغيرها. كما يلاحظ أن التيار الديني المتزمت، الذي يشكل ثلث المستوطنين، لا يقود إلا عددًا محدودًا من المجالس المحلية للمستوطنات، وهو ما يشير إلى تركز مستوطني هذا التيار في عدد قليل من المستوطنات الكبيرة، وانحسار وجودهم في المستوطنات الصغيرة. أما التيار العلماني الذي يمثل ثلث المستوطنين، فإنه يقود عددًا من المجالس المحلية تفوق نسبته العددية، وهو ما يعني أن عددًا كبيرًا من المستوطنات المختلطة، يهيمن عليها هذا التيار (YESHA_council, 2022).

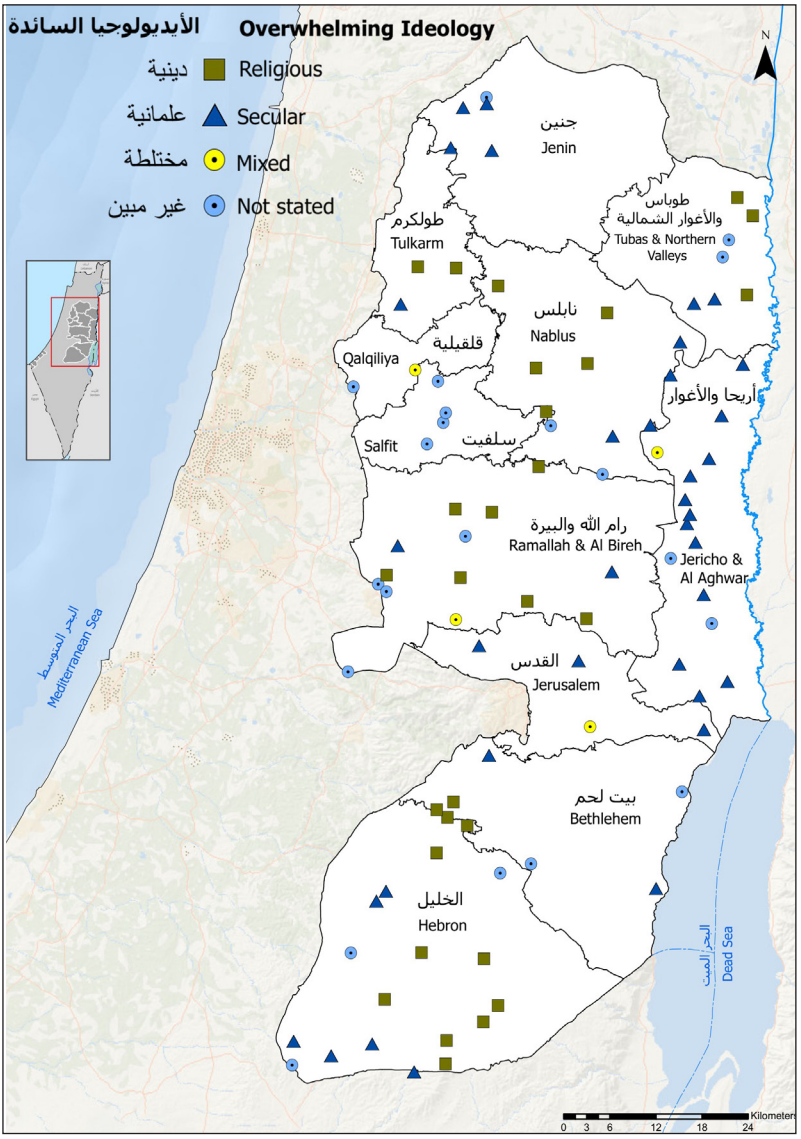

خريطة رقم (13): المستوطنات الريفية وتصنيفاتها الأيديولوجية

المصدر: (الإحصاء الفلسطيني، 2021 أ)

الفصل الخامس

المنطقة (ج): الاستهداف الاستيطاني المركزي

بحسب اتفاقية أوسلو الموقعة في شهر أيلول/ سبتمبر 1995، تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، هي: مناطق (أ)، وهي المناطق التي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية الكاملة (أمنيًا وإداريًا)، وتبلغ مساحتها 1,005 كيلومترات مربعة، أي ما نسبته 18% من مساحة الضفة الغربية، ومناطق (ب)، وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية الإدارية على عاتق السلطة الفلسطينية، ويسيطر الاحتلال على الأمور الأمنية فيها، وتبلغ مساحتها 1,035 كيلومترًا مربعًا، أي ما نسبته 18.3% من مساحة الضفة. ومناطق (ج) وهي المناطق التي تقع تحت سيطرة الاحتلال الأمنية والإدارية، وتزيد مساحتها عن 60% من المساحة الكلية للضفة الغربية، وهناك 3% من مساحة الضفة تم تحديدها كمحميات طبيعية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2021).

يعيش في المنطقة (ج) 150 ألف مواطن فلسطيني، يتوزعون على 542 تجمعًا سكانيًا، ثلثهم يعيشون في تجمعات تعاني من نقص الاحتياجات الإنسانية، بعضها موجود بشكل كلي، وبعضها موجود جزئيًا في المنطقة. ويعيش 18,500 شخص في قرى صغيرة، و27,500 شخص في مجمعّات بدوية رعوية (مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني، 2022). وتمثل هذه المنطقة ساحة الاستهداف الاستيطاني الأساسية، حيث تمكن الاحتلال من قلب الميزان الديمغرافي فيها، كما أن جميع مستوطنات الاحتلال ومعسكراته وبؤره الاستيطانية ومناطقه الصناعية في الضفة، مقامة فيها.

تجب الإشارة هنا إلى أن تقسيم الضفة الغربية على هذا النحو، غير مبني على وقائع جغرافية، وعمليًا أضحت مناطق (أ) و(ب) مكونة من 165 «جزيرة معزولة»، ومحاطة بمناطق (ج) الخاضعة لسيطرة الاحتلال الكاملة، وهي المناطق التي تتسع لإمكانيّات التطوير الحضري والزراعي والاقتصادي للضفة الغربية، ومن الواضح أن سياسة الاحتلال في المنطقة (ج)، تقوم على أساس أنّ هذه المنطقة أصبحت، عمليًا، جزءًا من كيان الاحتلال، وسيتم ضمها رسميًا و»قانونيًا» عند توفر الظروف السياسية المناسبة، ولذلك تعمل «إسرائيل» طوال الوقت على تعميق سيطرتها عليها، وعلى استغلال موارد المنطقة لمصلحة مستوطنيها، وخلق واقع دائم قوامه الاستيطان المزدهر، مقابل تقليل الحضور الفلسطينيّ الضئيل أصلًا، إلى أدنى حد ممكن.

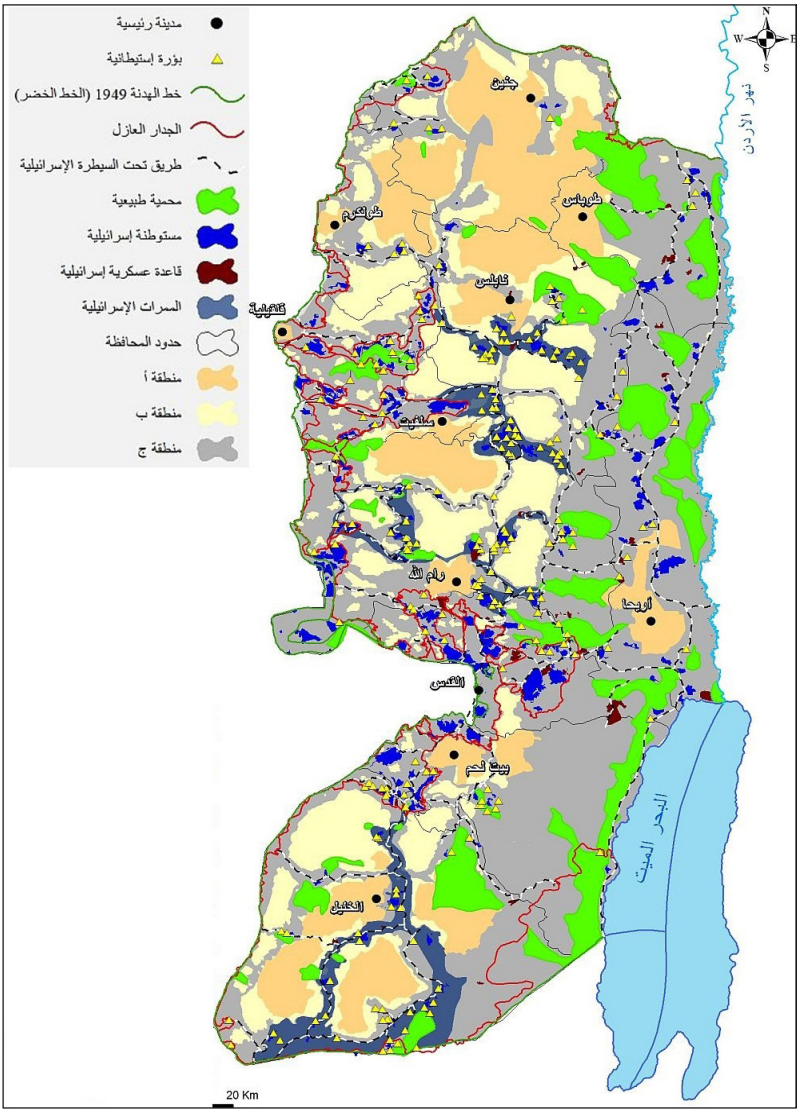

خريطة رقم (14): المحميات الطبيعية والممرات والمستوطنات والقواعد العسكرية للاحتلال في الضفة الغربية

المصدر: (أريج، 2022)

1. المواطنون الفلسطينيون في منطقة (ج): حصار وهدم وتشريد مستمر

نظرًا لسياسات سلطات الاحتلال، فإنّ من المستحيل فعليًا حصول المواطن الفلسطيني على تراخيص بناء في معظم المنطقة (ج)، مع العلم أن إقامة أبسط المباني السكنية والخيام والأسيجة، تتطلب الحصول على تراخيص، حيث إن 70% من مساحة المنطقة (ج) يُمنع على الفلسطيني البناء فيها تمامًا، لأن الاحتلال يصنفها كـ «أراضي دولة»، و«أراضي مسح»، و«مناطق إطلاق نار»، و«محميات طبيعية»، و«حدائق وطنية»، ويضمّها إلى مناطق نفوذ المستوطنات والمجالس الإقليمية، ولا يسمح بالبناء على 29% من مساحة المنطقة، إلا ضمن قيود تعجيزية لا يمكن تلبيتها، ويمكن للفلسطينيين التقدم للحصول على تراخيص بناء في 1% فقط من مساحة المنطقة، وهي مناطق غالبًا مبنية في الأصل. وتفيد بيانات الإدارة المدنية التابعة لجيش الاحتلال، أنّه في الفترة ما بين عام 2010 – 2014، قدم الفلسطينيون 2020 طلبًا للحصول على تراخيص بناء في المنطقة «ج»، وتمت المصادقة على 33 طلبًا فقط. وإضافة إلى هذا، فإن الاحتلال يستهدف البيوت الفلسطينية المبنية بالهدم طوال الوقت، حيث يبلغ العدد الكلي لأوامر الهدم ضد المنازل الفلسطينية في المنطقة (ج) حتى عام 2015، 14087 منزلًا، بحجة أنها غير مرخصة، وقد تم تنفيذ الهدم لجزء كبير منها (اوتشا، 2015).

وفي إحصائية لمنظمة «بتسيلم» حول هدم البيوت الفلسطينية بين الأعوام 2004 - 2022، أوضحت أن عدد البيوت الفلسطينية التي هُدمت بحجة عدم الترخيص في الضفة الغربية بلغ 1,936 منزلًا، وعدد المباني غير السكنية التي هُدمت خلال نفس الفترة وصل إلى 2,699 مبنى. أما المنازل التي هُدمت بحجة الاحتياجات الأمنية خلال نفس الفترة، فقد بلغ عددها 1883 منزلًا، إضافة إلى 272 منزلًا هُدمت كعقوبة جماعية بحق ذوي المواطنين الفلسطينيين الذين نفذوا عمليات مقاومة ضد الاحتلال، وهذه الإحصائية لا تشمل مباني أخرى، كالجدران والآبار، كما لا تشمل أعمال الهدم بفعل القصف أثناء الاجتياحات، أو خلال حصار الفدائيين الفلسطينيين (بتسيلم، 2022).

ولا تقتصر إجراءات الاحتلال على عدم إعطاء التراخيص للبناء الفلسطيني في مناطق (ج)، ولا على هدم المنازل المبنية بحجة عدم الترخيص، بل إن التشريد والتهجير يلاحق عشرات التجمعات الفلسطينية ذات الطابع البدوي الزراعي، والتي تنتشر في أرجاء المنطقة (ج)، وهؤلاء مُنعوا تمامًا من إقامة أي بناء خاص أو عام، ويعيشون في خيم أو «بركسات» تتعرض للهدم مرات عديدة، كما منعت سلطات الاحتلال حصولهم على الخدمات الأساسية من كهرباء وماء، إضافة إلى أن جيش الاحتلال يهدم، بصورة دورية، أي مرافق ينشئها المواطنون بأنفسهم، كالألواح الشمسيّة لإنتاج الكهرباء، وآبار المياه، والطرق غير المعبدة التي يتم شقها، كما تصادر الصهاريج، أو تقصّ الأنابيب التي تمدّ المواطنين بالمياه. وتركّز قوات الاحتلال مساعيها لتهجير هذه التجمعات، بشكل أساسي في ثلاث مناطق حيوية في الضفة الغربية، أولها في جنوب الخليل، وهي منطقة مسافر يطا، وثانيها في منطقة القدس بالقرب من مستوطنة «معاليه أدوميم»، وهي المنطقة التي يسكنها عرب الجهالين[54]، وأخيرًا في منطقة الأغوار الشمالية. وفي جميع هذه المناطق، يتعرض الوجود الفلسطيني للتصفية والتهجير العنيف، وتشمل إجراءات الاحتلال بحقهم هدم منازلهم مرارًا، وإخلاءهم المتكرّر بحجّة التدريبات العسكريّة، ومصادرة الصهاريج التي تزوّدهم بالمياه، وتجريف الطرق الترابية التي يسلكونها، ومنع الخدمات الأساسية عنهم.

54 بتاريخ 24\5\2018 قررت محكمة الاحتلال العليا أنه يحق لدولة الاحتلال هدم منازل سكان تجمع خان الأحمر من عرب الجهالين وترحيلهم من بيوتهم، ويأتي هذا القرار بعد محاولة أهالي الخان الأحمر من المواطنين الفلسطينيين الاعتراض على ترحيلهم القسري عبر اللجوء لمحكمة الاحتلال، إلا أن قرار المحكمة جاء داعمًا لموقف الحكومة ومشروعها الاستيطاني.

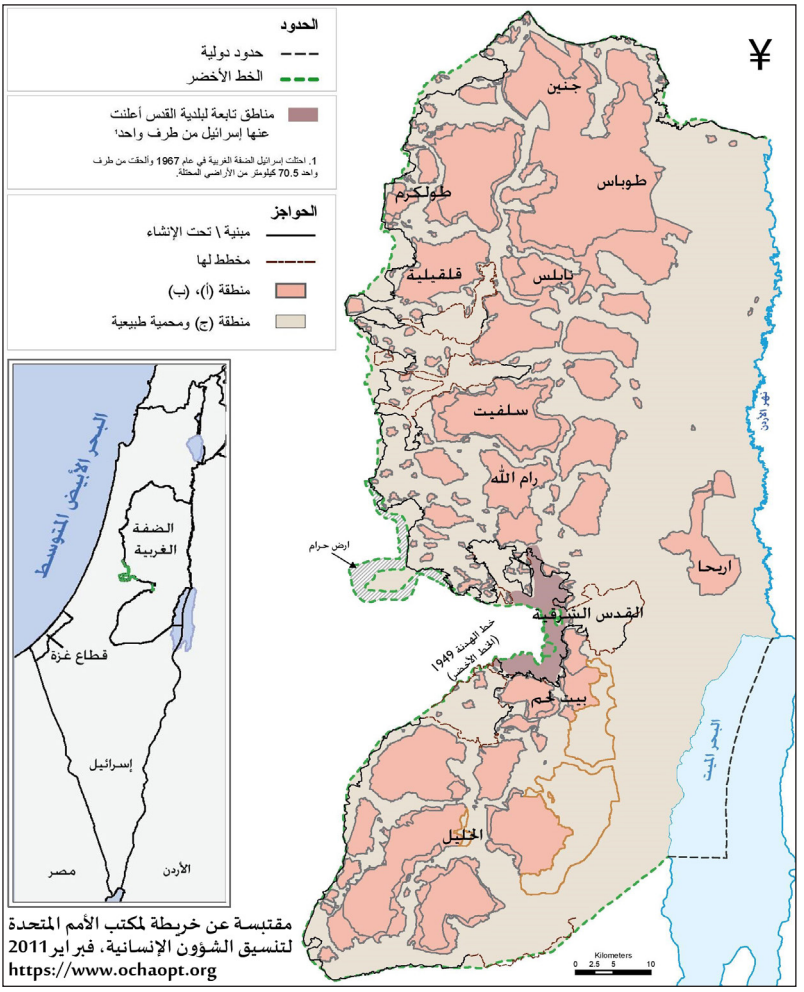

خريطة رقم (15): الواقع الجيوسياسي والمنطقة (ج) في الضفة الغربية

المصدر: (PASSIA, 2011)

2. سلب الأراضي من أصحابها بحجة أنها «أراضي دولة»

بعد احتلال الضفة الغربية في العام 1967، سيطرت سلطات الاحتلال على سلطة التصرف بالأراضي التي كانت تديرها الدولة الأردنية، والمعروفة بأنها أراضي دولة منذ العهد العثماني، وقد بلغت مساحتها 527 ألف دونم، ومع نهاية العام 1973، حولت سلطات الاحتلال أكثر من 160 ألف دونم إلى أراضي دولة. ومن الجدير بالذكر أنه في العام 1968، جمَّد الاحتلال عمليات تسجيل الأراضي للفلسطينيين، وألغى جميع التسجيلات غير المكتملة، وهذا القرار حرم المواطنين الفلسطينيين من حقهم في تسجيل أراضيهم، كما حرمهم من حق التصرف في ملكية أراضيهم غير المسجلة، ثم قام الاحتلال بإعادة صياغة بعض تعليمات القانون العثماني الذي ينظم مسألة ملكية الأراضي، وأصدر العديد من الإجراءات والأوامر العسكرية التي فُرضت على المواطنين الفلسطينيين، وهو الأمر الذي أدى حتى العام 2002، إلى الإعلان عن أكثرَ من 900 ألف دونم جديد (16%) من أراضي الضفة الغربية، كأراضي دولة. وتقوم «إسرائيل» منذ سنوات، بإجراءات لتحويل 660 ألف دونم (11%) من أراضي الضفة، كأراضي دولة[55]، وبذلك فمن المتوقع أن يبلغ مجموع الأراضي المصنفة كأراضي دولة في الضفة الغربية، حوالي 2.260 ألف دونم، أي ما يعادل 40% من مساحة الضفة الغربية (Poica, 2016).

جدول رقم (29): مساحات من أراضي الضفة الغربية أعلنها الاحتلال أراضي دولة

الفترة الزمنية	مساحة الأرض \ ألف دونم	النسبة المئوية من أراضي الضفة
حتى العام 1967	527	9.5%
1967 - 1973	160	3%
1973 - 2002	900	16%
بعد 2002	660	11.5%
المجموع	**2.260**	**40%**

المصدر: الباحث بالاعتماد على (Poica, 2016).

55 هذه الأراضي تم إعداد مخططات تسجيل لأجزاء منها بعد مسحها، ويستمر العمل على مسح الأجزاء المتبقية منها تمهيدًا للبدء بإجراءات تسجيلها وفقًا للقوانين الإسرائيلية، باعتبارها أراضي دولة، وهذا الأمر غير محدد بفترة زمنية، بل يتم بصورة تدريجية طويلة المدى.

يُذكر أن قسمًا كبيرًا من الأراضي التي أُعلنت كأراضي دولة، هي في الواقع ممتلكات فلسطينية خاصة، سُرقت من أصحابها عبر ألاعيب قضائية تنتهك القوانين المحلية والدولية، حيث تتمّ إجراءات السيطرة على الأراضي خلافًا لكل القوانين، وفي أحيان كثيرة لم يكن المواطنون الفلسطينيون على معرفة بأنّ أراضيهم قد سُجلت باسم الدولة، كما أنّ عبء الإثبات يقع على الفلسطيني صاحب الأرض، وحتى إذا تمكن من إثبات ملكيته لها، فسيتم رغم ذلك، تسجيل الأرض فيها باسم الدولة، مدعين أنها مُنحت للمستوطنة بحسن نية، وقد يتم صرف بعض التعويض المحدود للمتضرر. وتحظر «إسرائيل»، بشكل شبه كليّ، البناء والتطوير الفلسطيني في هذه الأراضي، وهي تخصّصها بشكل شبه حصريّ للمستوطنات والجيش ومنشآت البنى التحتية «الإسرائيلية»، ويقدر أن قرابة 94% من أراضي الدولة في منطقة (ج)، موجودة في مناطق نفوذ المستوطنات والمجالس الإقليمية التابعة لها (بتسيلم، 2012).

ذكرت الإدارة المدنية التابعة لجيش الاحتلال، في سياق ردها على التماس تقدمت به جمعية حقوق المواطن، أن 31% من أراضي الدولة، التي تم الإعلان عنها سابقًا في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، خُصّصت للهستدروت الصهيونية التي تنشط في مجال تطوير المستوطنات، و8% خُصّصت لمجالس المستوطنات المحلية، ولشركات الهواتف الخلوية «الإسرائيلية»، و 12% خُصّصت للوزارات الحكومية وشركات البنى التحتية «الإسرائيلية»، مثل بيزك وشركة الكهرباء وشركة المياه، وفقط 0.7% من هذه الأراضي خصصت للاستخدام الفلسطيني (الشريف، 2017)، فيما يتم استغلال باقي الأراضي باعتبارها مناطق تدريب عسكري لجيش الاحتلال، ومناطق إطلاق نار، وبعضها تشغله محميات طبيعية.

وتبين بعض الدراسات أن ما نسبته 48% من مساحة المستوطنات، تم بناؤها على أراضٍ فلسطينية ذات ملكية خاصة، في حين أن 52% تم بناؤها على أراضٍ صنفها الاحتلال بأنها «أراضي دولة» (Poica, 2016).

جدول رقم (30): توزيع مساحات المستوطنات حسب ملكية الأرض المقامة عليها في جميع محافظات الضفة

المحافظة	مساحة المستوطنات كم٢	المساحة المقامة على أراضٍ فلسطينية خاصة	المساحة المقامة على أراضٍ فلسطينية مصنفة "أراضي دولة"
الخليل	13,893	37%	63%
بيت لحم	19,779	47%	53%
القدس	40,868	73%	27%
أريحا	23,664	16%	84%
رام الله	32,171	62%	38%
سلفيت	18,375	33%	67%
نابلس	18,635	53%	47%
طوباس	8,240	55%	45%
قلقيلية	12,661	39%	61%
طولكرم	4,105	33%	67%
جنين	4,003	7%	93%
المجموع	**196,396**	**48%**	**52%**

المصدر: (Poica, 2016)

3. السيطرة على الموارد في الضفة الغربية

باتت أهم الموارد الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية، من مياه ونفط وغاز طبيعي وموارد البحر الميت، خاضعة لهيمنة الاحتلال وسيطرته، حيث إنها تتركز في مناطق (ج). وفيما يلي استعراض لما قام به الاحتلال من تسخير لهذه الموارد بصورة مباشرة لصالح تطوير المشروع الاستيطاني.

1.3. السيطرة على المياه الفلسطينية

قام الاحتلال بسلسلة من الإجراءات بعيدة المدى؛ للسيطرة على هذا المورد الهام، وتتلخص فيما يلي:

1. وضع الاحتلال الموارد المائية الفلسطينية في الضفة، تحت مسؤولية إدارة تخصيص المياه التابعة للاحتلال، والتي تحتكم إلى قوانين استغلال المياه الإسرائيلية، مثل القانون العسكري الصادر بتاريخ 10/8/1967، والذي يعطي صلاحية السيطرة الكاملة على موارد المياه في الأراضي الفلسطينية، للقضاء العسكري الإسرائيلي (المومني، 1986).

2. قام الاحتلال بحفر آبار ارتوازية ضخمة في أراضي الضفة الغربية، ووضع جميع الآبار والينابيع المائية في الأراضي المحتلة، تحت أوامر سلطات الاحتلال، ومنع الفلسطينيين من حفر الآبار، إلا بموافقة الحاكم العسكري، وضمن شروط معقدة، ومنع تعميق هذه الآبار أو زيادة قدرتها الإنتاجية (الخطيب، 2015، الصفحات 66 - 74).

3. تم بناء المستوطنات فوق المناطق التي تتمتع بوفرة مصادر المياه في الضفة الغربية، حيث تبدو كثافة الاستيطان واضحة حول مخارج المياه «الأودية» في الجهة الشرقية من الحوض الشرقي، باتجاه نهر الأردن، وحول مخارج الأودية الغربية التي تصب باتجاه الحوض الغربي. فالتوزيع الجغرافي للمستوطنات يأخذ بالاعتبار الموارد المائية، وخاصة الجوفية منها، وهي تنتشر بانسجام مع حدود الأحواض المائية، وهذا الأمر ينطبق كذلك على مسار الجدار الفاصل.

الجدول التالي يكشف آثار السياسة المائية التي تمارسها سلطات الاحتلال، حيث يبين كيف تذهب معظم مياه الأحواض الجوفية في الضفة الغربية لصالح الاستخدام الصهيوني، وبالذات في المستوطنات، وكيف يتم حرمان أصحاب الأرض من استغلال مواردهم.

جدول رقم (31): المخزون المائي للأحواض الجوفية في الضفة الغربية، ومعدلات الاستهلاك "الإسرائيلية" والفلسطينية

الحوض	التغذية السنوية مليون م3 / سنة	استهلاك الضفة الغربية مليون م3 / سنة	الاستهلاك "الإسرائيلي" في المستوطنات وداخل الخط الأخضر مليون م3 / سنة
الشمالي الشرقي	145	42	103
الشرقي	171	54	40
الغربي	362	22	340
المجموع	**678**	**118**	**483**

المصدر: (الاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين، 2014)

وبينما تستهلك المستوطنات، بما فيها البؤر الاستيطانية غير الشرعية حتى بالتصنيف الإسرائيلي، كميات ضخمة من المياه الجوفية التي يتم استخراجها من الآبار في الضفة الغربية، فإن معظم التجمعات الفلسطينية المجاورة لها في المناطق (ج)، تعاني من نقص شديد وحرمان من المياه التي يحصلون عليها بشق الأنفس، وبطرق بدائية من الينابيع والأودية، إضافة إلى تعرضهم لعنف المستوطنين وقوات الاحتلال في سبيل ذلك (اوتشا، 2012). وبحسب منظمة هيومان رايتس ووتش (Human Rights Watch, 2010)، فإن مستوطني غور الأردن، البالغ عددهم حوالي 16 ألف مستوطن، يستهلكون ما يزيد عن ربع كمية المياه المستهلكة من قبل جميع السكان في الضفة الغربية، البالغ عددهم ما يقارب 3,1 مليون نسمة.

2.3. السيطرة عبر الجدار على آبار النفط المكتشفة في الضفة الغربية

منذ العام 1970، وتحت ستار من السرية، قامت سلطات الاحتلال بعمليات تنقيب في الضفة، وذلك في منطقة رأس العين وسط الضفة الغربية. وفي محاذاة طولكرم، ومرج بن عامر، والأغوار الشمالية، منح الاحتلال شركتين إسرائيليتين امتيازًا للتنقيب عن النفط، وقد أسفرت هذه العمليات عن اكتشاف حقل نفط «مجد» في منطقة رنتيس في محافظة رام الله، الذي تجري

فيه عمليات استخراج النفط من الحقل بشكل متواصل منذ عام 2011. ولتكريس السيطرة الاحتلالية على الحقل، قامت سلطات الاحتلال ببناء الجدار الفاصل في منطقة الحقل، وأقامت عددًا كبيرًا من المواقع الاستيطانية والعسكرية، يقدر عددها بـ 88 موقعًا، بهدف إحكام السيطرة على هذه المنطقة ذات الاحتياطي النفطي. (مصطفى، 2016، صفحة 88).

وتشير تقارير فلسطينية وإسرائيلية عديدة[56]، إلى أن «إسرائيل» تقوم باستغلال حقل رنتيس النفطي غرب رام الله، وتضخ منه 800 برميل يوميًا. وحسب هذه التقارير، فإن المخزون الاحتياطي في هذا الحقل، يقدر بأكثر من 1.5 مليار برميل، و182 مليار قدم مكعبة من الغاز، تقدر قيمتهما الإجمالية بأكثر من 155 مليار دولار، وهناك خطة إسرائيلية لحفر 26 بئرًا لاستخراج النفط والغاز معًا (كرزم، 2012)[57].

56 للاطلاع على المزيد من المعلومات حول النفط في الضفة الغربية يرجى النظر إلى: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، النفط في دولة فلسطين، 2022، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9205، انظر أيضًا إلى: الجزيرة نت، طرح عطاء للتنقيب عن النفط بالضفة الغربية، 18\3\ 2014، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/3/18/%D % -%D8% 84

انظر أيضًا إلى :اندبندنت عربية، محاولات فلسطينية للتنقيب عن النفط والغاز تصطدم بشروط إسرائيلية،٢٥\٨\٢٠٢١ ، https://www.independentarabia.com/node/253386/%D8%A7%D %D8%B5%D8%A7%D8% 9

57 هذه الأرقام كانت في العام 2012، ويمكن أن يكون الإنتاج قد زاد عن هذا الرقم كثيرًا، خصوصًا أن الاحتلال يفرض سرّية تامة على المعلومات المتعلقة بالأمر.

صورة: التنقيب الإسرائيلي عن النفط في منطقة رنتيس قرب رام الله. المصدر: (كرزم، 2012)

3.3. ترسيخ سيطرة الاحتلال على المواقع الصخرية المستخدمة لإنتاج أحجار البناء

تقدر قيمة الاحتياطي المعروف من حجارة البناء في الضفة بنحو 30 مليار دولار، وتشكل صناعة الحجر قرابة 30 % من مجمل الناتج الصناعي الفلسطيني (Ministry of National Economy, 2014).

يفرض الاحتلال العديد من التحديات في وجه الاستثمار الفلسطيني في صناعة حجر البناء، مثل عدم تجديد أو منح تصاريح لإقامة كسارات ومحاجر فيها، وتجريم استخدام الديناميت في تفجير صخور المقالع، وهو الأمر الذي يضاعف من تكلفة الإنتاج، ويقلل من العائد، كما أنه يستهلك الوقت والجهد. ومنذ العام 1994، لم تمنح سلطات الحكم العسكري والإدارة المدنية، تصاريح جديدة للمستثمرين الفلسطينيين في المنطقة التي صنفت لاحقًا بأنها مناطق(ج)؛ لإقامة أي كسارات أو محاجر، ولم تجدد التصاريح القديمة، مما أدى إلى

تقليص عدد تلك المنشآت، يضاف إلى ذلك ما تقوم به سلطات الاحتلال من حملات المداهمة، والتي ترافقها عمليات تحطيم وتخريب للمعدات والممتلكات، ومصادرة بعضها، واعتقال، وفرض غرامات مالية عالية بحجة التهرب الضريبي، كما يقوم الاحتلال باستغلال صخور الضفة الغربية عبر الشركات «الإسرائيلية»، التي أقامت محاجر ومصانع للحجر في مناطق الضفة التي يسيطر عليها أمنيًا وإداريًا، والمعروفة بأنها مناطق (ج)، وتقدر عائدات هذه الشركات سنويًا بـ 900 مليون دولار (مصطفى، 2016).

والصخور الفلسطينية لا تستخدم لإنتاج حجر البناء فحسب، بل تقوم عليها صناعة أخرى مهمة، هي صناعة الحصى المعروف بـ(الحصمة)، وهو يستخدم في إنتاج الباطون والخلطات الإسفلتية، وفي تعبيد الطرق، والبناء، حيث يتم تكسير الصخور وطحنها في الكسارات المنتشرة في أرجاء الضفة الغربية. وتنتج الكسارات الفلسطينية ما يقارب 15 مليون طن من الحصمة في السنة، تقدر قيمتها بـ 59 مليون دولار، بينما تنتج كسارات المستوطنات[58] التي تعمل في المنطقة (ج)، أكثر من 15 مليون طن تقدر قيمتها بـ 105 مليون دولار، ويعود السبب في فارق الأسعار، إلى أن نوعية الحصمة الناتجة من معظم الكسارات الفلسطينية، هي من حجارة تم تدويرها من مخلفات المحاجر، وأساسات البنايات، وغيرها، لذلك فإن جودتها أقل، وأسعارها أقل من سعر الحجارة التي يتم استخراجها من المحجر خصيصًا لتطحن في الكسارات، والتي تستخدم في إنتاج الباطون بالأساس (Office Quartet Representative, 2011).

58 للمزيد من التفاصيل والمعلومات انظر تقرير: هيومان رايتس ووتش، تجارة الاحتلال، كيف تسهم الأعمال التجارية بالمستوطنات في انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين، 2016.

جدول رقم (32): أسماء محاجر المستوطنات ومو اقعها في الضفة الغربية والقدس

الرقم حسب الخريطة	اسم المحجر أو الكسارة الإسرائيلية	المحافظة الفلسطينية	موقع الأراضي المصادرة لصالح المحجر	سنة التأسيس	المساحة المصادرة بالدونم	حصمة \طن	تراب ناعم \طن	بيسكورس \طن
1	عيليت	القدس	طريق أبو جورج – نخيلة	1990	194	250	160	0
2	ميدان	الخليل	أبو الحنة – البرج	1992	642	0	600	750
3	واد الخليل	الخليل	خربة الرهوة	1995	347	400	380	0
4	كسارة بن آري	الخليل	سوبا ، اذنا	1996	280	0	200	350
5	جال عيليت	الخليل	جنوب الظاهرية	2014	325	400	340	0
6	هار موديعين	رام الله	خربثا بني حارث	2002	350	400	400	0
7	نوف	رام الله	شقبا	2003	318	350	0	300
8	كيتر	سلفيت	الزاوية	1997	675	700	500	0
9	علي زهاف	سلفيت	كفر الديك	2013	119	130	90	0
10	تصوفيم	قلقيلية	جيوس	2009	272	300	360	0
المجموع					**3522**	**2930**	**3030**	**1400**

المصدر: (Poica 2, 2016)

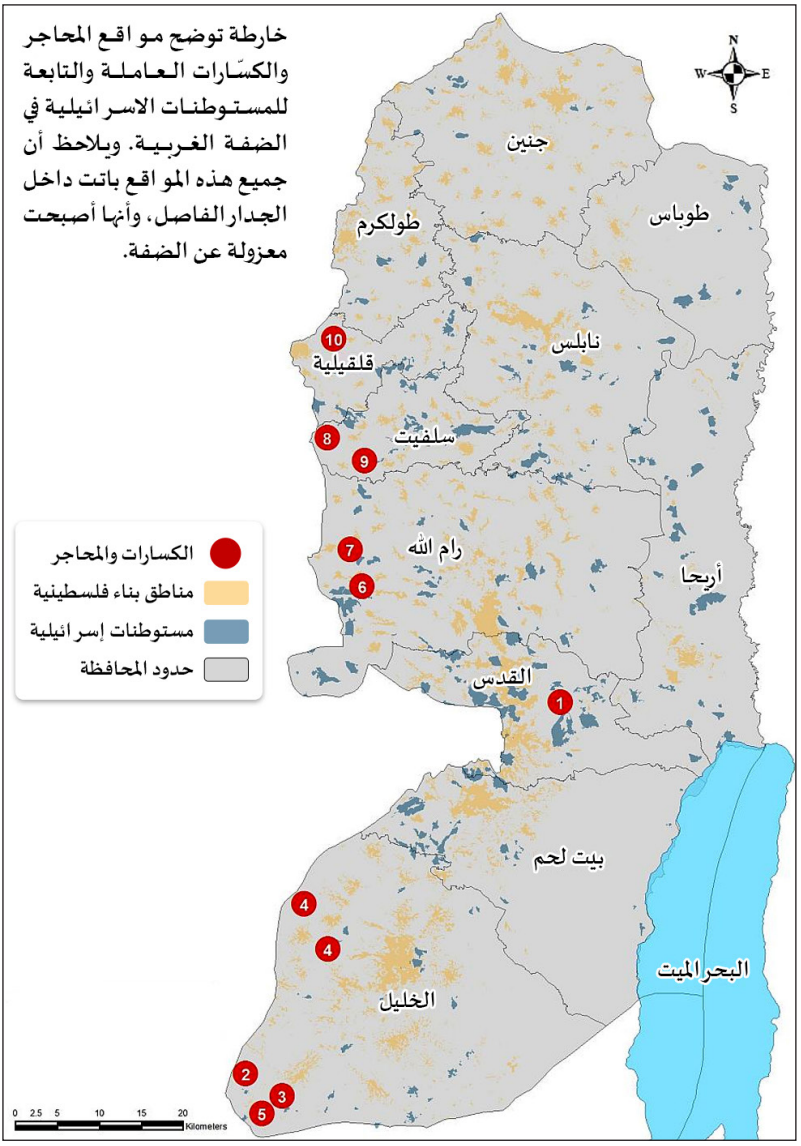

خريطة رقم (16): مواقع الكسارات والمحاجر التي أقامها الاحتلال في الضفة الغربية

المصدر: (Poica 2, 2016)

4.3. موارد البحر الميت المعدنية

حولت «إسرائيل» منطقة البحر الميت إلى منطقة استثمار اقتصادي هامة، فهي تستغل أملاح البحر، وتقيم عليها عددًا من الصناعات الكيماوية الهامة، كما أنها تستغل البحر وأجواءه الخاصة للسياحة الترفيهية والعلاجية. وفي نفس الوقت، فرضت منذ احتلالها لهذه المنطقة عام 1967، قوانين لا تمنع الفلسطينيين من استثمار الموارد الطبيعية للبحر الميت فحسب، بل وتمنع وصولهم إلى تلك المناطق، حيث تم الإعلان عن مساحات واسعة من منطقة البحر الميت، مناطق مغلقة عسكريًا، يمنع على الفلسطينيين التواجد فيها. وتصنف سلطات الاحتلال أراضي الضفة الغربية المحيطة بالبحر الميت، بأنها أراضي دولة، وقد أقامت على هذه الأراضي عددًا من المستوطنات؛ بغرض استغلال الثروات الملحية في المنطقة، ولإقامة المشروعات السياحية الاستيطانية. وبينما أصبحت هذه المناطق التابعة أصلًا للضفة الغربية، معزولة تمامًا عن المواطنين الفلسطينيين، ويحظر عليهم التواجد فيها، عدا عن استغلال خيراتها، بحجة أنها مناطق عسكرية مغلقة، فإنها أضحت مفتوحة تمامًا للسياح، وللمستوطنين المقيمين في مستوطنات الضفة، وفي مدن الاحتلال داخل الخط الأخضر، للقدوم والاستثمار والعمل والسياحة.

أوضحت دراسة صادرة عن البنك الدولي، أنه لو سُمح للفلسطينيين استغلال مواردهم الطبيعية في معادن البحر الميت لوحدها، لحصلوا على دخل سنوي يقدر بـ 918 مليون دولار، منها 624 مليون دولار عائدات استخراج البوتاس، و276 مليون دولار عائدات استخراج البرومين، وهذا بالطبع لا يشمل الصناعات الكيماوية الأخرى، ولا السياحة الترفيهية والعلاجية المهمة جدًا اقتصاديًا (World Bank, 2013) .

وعدا عن استغلال الاحتلال الإسرائيلي لموارد البحر من الأملاح المعدنية، وإقامة مصانع البوتاس والأسمدة وغيرها من الصناعات الكيماوية، فإنه، ومنذ العام 1988، يقوم بمنح عدة شركات إسرائيلية امتيازات لاستثمار طين البحر الميت في أغراض الصناعة العلاجية والتجميلية، ومن أكبر هذه الشركات شركة (اهافا ديد سي)، والتي أقامت قرابة 50 مصنعًا لإنتاج مستحضرات التجميل، ويقدر الدخل السنوي لهذه الشركة بـ 150 مليون دولار (World Bank, 2013).

كما تحتوي شواطئ البحر الميت في المنطقة التابعة للضفة الغربية، والبالغ طولها 45 كيلو مترًا مربعًا، على العديد من المرافق السياحية، والفنادق التابعة لشركات واستثمارات استيطانية إسرائيلية، ويمنع الفلسطينيون من إقامة أي مشاريع سياحية في المنطقة، كما وضعت سلطات الاحتلال يدها على المواقع الأثرية في منطقة البحر الميت، وأبرزها الموقع الهام «خربة قمران»، الذي حولته إلى موقع أثري تديره سلطة الحدائق الأثرية والطبيعية الإسرائيلية (World Bank, 2013).

خاتمة

يمثل الاستيطان جوهر الفكر الصهيوني القائم على فكرة إبادة الشعب الفلسطيني بالقتل والتهجير، وقتل طموحه الوطني ومستقبله كشعب حر على أرضه، وإحلال المستوطنين المحتلين محله، وقد شكلت حرب عام 1967 فرصة لاستكمال تنفيذ البرامج والمشاريع الاستيطانية التي هدفت إلى استكمال السيطرة على كل الأرض الفلسطينية، فخرجت المشاريع التي قدمت لخدمة الهدف الاستيطاني، كمشروع «ألون» و خطة «غوش أمونيم»، وخطة «متتياهو-دروبلس» ومشروع «شارون»، وغيرها من المشاريع التي عملت على السيطرة على أوسع مساحة ممكنة من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس، وأقامت عليها مئات المستوطنات والبؤر الاستيطانية، والمناطق الصناعية، والمواقع السياحية، المرتبطة فيما بينها بشبكات من الطرق الالتفافية، وتوفر لها الحماية عشرات المعسكرات لجيش الاحتلال.

وعلى الرغم من توقيع اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، إلا أن حكومات الاحتلال استمرت في تنفيذ خططها الاستراتيجية بتوسيع المستوطنات، وشقّ المزيد من الشوارع الالتفافية، وإقامة الجدار العازل، وعزل مساحات ضخمة من أرض الضفة الغربية، وجعلها ساحة مستباحة للمستوطنات.

وكل هذا ترافق مع شن حرب لا هوادة فيها ضد الشعب الفلسطيني عبر مصادرة الأراضي، وتجريفها واقتلاع الأشجار المثمرة، وتخريب المحاصيل الزراعية من قبل المستوطنين، ومهاجمة القرى والبيوت الفلسطينية، وقطع الطرق، ومهاجمة مركبات وسيارات المواطنين الفلسطينيين.

كما عزز الاحتلال سيطرته على المياه والمصادر والموارد الطبيعية في الضفة، وقطع خطوط التواصل بين المدن والقرى الفلسطينية، وحول الضفة الغربية إلى أرخبيل من المناطق السكنية الفلسطينية المحاطة بالمستوطنات والمعسكرات والحواجز من جميع جوانبها، كما عمل على تعميق تبعية المجتمع الفلسطيني اقتصاديًا بدولة الاحتلال، وكل هذا يقود إلى التأثير الأهم المتمثل بمنع التوصل إلى أي تسوية تسمح بإقامة دولة فلسطينية ذات ولاية جغرافية واحدة

متواصلة، إضافة إلى أنه يفرض واقعًا استيطانيًا وجغرافيًا وسكانيًا على القدس الشرقية يمنع تحولها إلى عاصمة للدولة الفلسطينية.

إن مستوطنات الاحتلال في الضفة الغربية والقدس تنتهك القوانين والاتفاقيات الدولية، فاتفاقية جنيف الرابعة تمنع دولة الاحتلال من نقل مستوطنيها إلى أراضي الضفة الغربية والقدس، وينصّ نظام روما الأساسي على ولاية المحكمة الجنائية على جرائم الحرب، بما فيها جرائم الاستيطان، كما أن مصادرة الاحتلال للأراضي والمياه والموارد الطبيعية الفلسطينية لصالح المستوطنات ولسكان دولة الاحتلال تشكل انتهاكًا للائحة لاهاي لسنة 1907، التي تحظر على دولة الاحتلال مصادرة موارد الأرض المحتلة لمصلحتها الخاصة، وينتهك المشروع الصهيوني الاستيطاني القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويمارس سياسات الفصل العنصري، محولًا الضفة الغربية والقدس إلى شكل من أشكال الأبارتهايد، كما وضحت مجموعة من المنظمات الحقوقية الدولية.

هذا العرض والتفصيل الذي تم توضيحه في ثنايا هذه الدراسة، يؤكد ضرورة تعاطي الممثل الرسمي للشعب الفلسطيني، وقواه الحية، مع الاحتلال الصهيوني ومشروعه الاستيطاني، بشكل يراعي التغيرات الجذرية التي تحدث على الأرض، فمن العبث الاستمرار في السير في طريق التسوية، في حين أن الوقائع على الأرض يتم تغييرها يوميًا بقوة السلاح، ومن المهم إعادة الاعتبار لمسألة تثبيت المواطن الفلسطيني على أرضه، وجعلها أولوية مركزية، وذلك عبر تقديم جميع أنواع الدعم والتمكين له؛ كي يتمكن من الحفاظ على وجوده ومستقبله في وطنه. كما أن صياغة برنامج وطني فلسطيني، لا يقوم على أساس حل الدولتين، الذي بات تطبيقه على الأرض غير ممكن، تمثل قضية أساسية للشعب الفلسطيني لضمان استمراره التاريخي الأصيل على أرضه ووطنه، ولمواجهة هذا المشروع الاستيطاني الإحلالي.

المراجع

المراجع العربية:

الاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين. (2014). نحو بناء دولة فلسطينية من منظور مائي، دولة فلسطين. رام الله- فلسطين: بدون ناشر.

الإحصاء الإسرائيلي. (2019). إسرائيل بالأرقام، بيانات مختارة من الإحصاء السنوي في إسرائيل 2019. القدس: دائرة الإحصاء المركزية.

الإحصاء الفلسطيني. (2021 أ). المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين: التقرير الإحصائي السنوي 2020. رام الله - فلسطين.

الإحصاء الفلسطيني. (2021 ب). عدد السكان المقدر في فلسطين منتصف العام حسب المحافظة، 1997 - 2026. تاريخ الاسترداد 2022:
http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/803/default.aspx

الإحصاء الفلسطيني. (2017). قاعدة بيانات الاستعمار ومصادرة الأراضي 2017. تاريخ الاسترداد 2021:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Occupation/SETT5A-2016.html

الإحصاء الفلسطيني. (2016). قاعدة بيانات المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين: بيانات غير منشورة. رام الله – فلسطين.

الجزيرة. (2016). تهويد القدس بالاستيطان. تاريخ الاسترداد 2020:
https://www.aljazeera.net/news/alquds/2016/3/30/تهويد-القدس-بالاستيطان

السلام الآن. (2018). السكان في الضفة الغربية. تاريخ الاسترداد 2018:
http://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population

القدس. (2015). المشروع الاستيطاني E1 يعزل القدس ويُقسّم الضفة. تاريخ الاسترداد 2020:
https://alquds-city.com/index.php?s=news&id=2655

الموسوعة الفلسطينية. (2013). الاستيطان (مشاريع – الصهيونية خارج فلسطين). تاريخ الاسترداد:
https://www.palestinapedia.net/الاستيطان-مشاريع-الصهيونية-خارج-فلسط

الموسوعة الفلسطينية. (1990). القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد السادس (المجلد 1). بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2016). السياسات الإسرائيلية في المناطق المصنفة "ج"،

سلسلة تقارير خاصة رقم 85. رام الله - فلسطين.

اوتشا. (2017). قيود متزايدة على الوصول إلى الأرض الزراعية خلف الجدار. تاريخ الاسترداد 2022، من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: https://www.ochaopt.org/ar/content/increased-restrictions-access-agricultural-land-behind-barrier

اوتشا. (2015). تحت التهديد: أوامر الهدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. القدس: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

اوتشا. (2014). مكتب تنسيق موجز بيانات مواطن الضعف في المنطقة ج. القدس: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

اوتشا. (2013 أ). الأثر الإنساني للجدار. القدس: الأمم المتحدة - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الارض الفلسطينية المحتلة.

اوتشا. (2013ب). مجتمعات محيط القدس التي يتهددها خطر التهجير القسري. تاريخ الاسترداد 2021، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: https://www.ochaopt.org/ar/content/2013-19

اوتشا. (2012). تأثير استيلاء المستوطنين الإسرائيليين على ينابيع المياه الفلسطينية على الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين. القدس. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ايلان بابيه. (2007). التطهير العرقي (المجلد 1). بيروت - لبنان: مؤسسة الدراسات ا لفلسطينية .

أحمد الرويضي، نصر يعقوب، هنادي الزغير. (2007). هدم المنازل في القدس 1967 - 2007. القدس: الملتقى الفكري العربي.

أريج. (2022). قاعدة بيانات نشاطات الاستيطان خلال الأعوام 2010 - 2021. تاريخ الاسترداد 2022، من معهد الأبحاث التطبيقية
http://Poica.org/new_by_year/?filter_year=2018

أريج. (2017). إسرائيل توسع من دائرة النشاطات الإسرائيلية عام 2017. القدس: معهد الأبحاث التطبيقية.

أريج. (2015). تقرير الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. تاريخ الاسترداد 2020، من معهد الأبحاث التطبيقية:
http://poica.org/2015/03/-15تقرير-الانتهاكات-الإسرائيلية-في-الأر

أريج. (2010). السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي في الأغوار. تاريخ الاسترداد 2020، من معهد الأبحاث التطبيقية:
http://poica.org/2010/09/السياسات-الاسرائيلية-تجاه-الاراضي-في

أريج. (2009). مخطط جدار العزل العنصري الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. القدس: معهد الأبحاث التطبيقية.

أريج. (2009). عودة إلى المراوغات بشأن المستوطنات والبؤر الاستيطانية. تاريخ الاسترداد 2022، من معهد الأبحاث التطبيقية:
عودة إلى المراوغات بشأن المستوطنات والبؤر الاستيطانية - معهد الأبحاث التطبيقة - القدس (أريج) (arij.org)

أريج. (2009). دراسة تكشف خطط التهويد الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة- مقارنة المساحات العمرانية الفلسطينية والإسرائيلية في الضفة الغربية. تاريخ الاسترداد 2020، من معهد الأبحاث التطبيقية:
http://poica.org/2009/03/دراسة-لمعهد-أريج-تكشف-خطط-التهويد-الإس

أريج. (2008). النوايا المبيتة للإحصاء الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة. تاريخ الاسترداد 2022، من معهد الأبحاث التطبيقية:
النوايا المبيتة للاحصاء الاسرائيلي في مدينة القدس المحتلة – POICA

أريج. (2005). أريج يكشف حقيقة البؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية. تاريخ الاسترداد 2020، من معهد الأبحاث التطبيقية:
http://poica.org/2005/10/معهد-الأبحاث-التطبيقية-أريج-يكشف-حقيق

بتسيلم. (2022). هدم المنشآت. تاريخ الاسترداد 2022، من مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة:
https://statistics.btselem.org/ar/intro/demolitions

بتسيلم. (2017). خلفية عن غور الأردن. تاريخ الاسترداد 2020، من مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة:
https://www.btselem.org/arabic/jordan_valley

بتسيلم. (2012). تحت غطاء الشرعية: الإعلان عن أراضي دولة في الضفة الغربية. تاريخ الاسترداد 2021، من مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة:
https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201203_under_the_guise_of_legality

بتسيلم. (2011). خارطة الجدار والمستوطنات في الضفة الغربية. تاريخ الاسترداد 2022، من مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة:
BtselemMap2011Arabic20110705

جمال جمعة. (2011). الجدار وتهويد القدس. مجلة الدراسات الفلسطينية.

جمال موسى الحاج علي. (2016). الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية من 1993 -

2015. رام الله - فلسطين. مركز بيت المقدس للأدب.

جمعية الدراسات العربية. (2010). القدس تحت الاحتلال. القدس. جمعية الدراسات العربية-مركز أبحاث الأراضي.

جورج كرزم. (2012). التنقيب الإسرائيلي الضخم عن النفط قرب رام الله سيدمر الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي والحياة البرية في المنطقة وسيفتت ويخرب ثروة الأراضي الخضراء في وسط فلسطين. آفاق البيئة والتنمية.

جيفري ارونسون. (1990). سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الانتفاضة. بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

حبيب قهوجي. (1978). استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة. دمشق - سوريا: منشورات الطلائع.

حمزة حلايبة. (2017). محددات بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية والقدس. إستانبول: مركز رؤية للتنمية السياسية.

خالد العايد. (1986). الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود (1977–1984) . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

خليل التفكجي. (2017). الصراع الديمغرافي في مدينة القدس. تاريخ الاسترداد 2022، من الجزيرة نت:
https://www.aljazeera.net/news/alquds/2017/6/5/الصراع-الديمغرافي-في-مدينة-القدس

د حسين اوزدمير. (2013). فلسطين في العهد العثماني وصرحة السلطان عبد الحميد (المجلد 1). القاهرة: دار النيل للطباعة والنشر.

دائرة شؤون المفاوضات. (2017 - 2018 - 2019 - 2020 - 2021 - 2022). قاعدة بيانات دائرة شؤون المفاوضات. تاريخ الاسترداد 2020، من تقارير الانتهاكات، التقارير الشهرية:
https://www.nad.ps/ar/violations-reports/monthly-report

دائرة شؤون المفاوضات. (2016). المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في محيط القدس الشرقية. تاريخ الاسترداد 2020، من منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات:
https://www.nad.ps/ar/publication-resources/maps/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%

دعاء الشريف. (أيلول, 2017). 50 عاماً على النّكسة... والاحتلال مازال باقياً. فصلية تحولات مشرقية العدد 14.

رياض العيلة، و أيمن شاهين. (2010). الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية. مجلة جامعة الأزهر بغزة، 905 - 940.

ساسين عساف. (2017). القدس في اللاهوت السياسي الصهيوني. تاريخ الاسترداد 2022، من مركز الوفاق الإنمائي للدراسات والبحوث والتدريب:
مركز الوفاق الإنمائي للدراسات والبحوث والتدريب | القدس في اللاّهوت السياسي الصهيوني (wefaqdev.net)

سميح شبيب. (2012). الاستيطان والهجرة في الفكر الصهيوني 1864-1939. شؤون فلسطينية.

سهاد بشارة، حنين نعامنة، هناء حمدان. (2009). القدس الشرقية: تسخير سياسات وقوانين الأرض والتخطيط لتغيير طابع الحيز الفلسطيني في القدس. القدس. الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس.

سوسن زهر. (2021). "قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967". رام الله. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار".

صالح أبو إصبع، وأحمد نوفل. (2011). الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين - دراسات استراتيجية وقانونية (المجلد 1). عمان: دار البركة للنشر والتوزيع.

طاليا ساسون. (2015). على حافة الهاوية- هل يشكل انتصار المستوطنات نهاية الديمقراطية الإسرائيلية؟ القدس: دار النشر كيتر.

عاص الأطرش. (2014). الاستيطان: آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار.

عكيبا الدار وعديت زرطال. (2006). أسياد البلاد (المستوطنون ودولة إسرائيل -1967 2004). رام الله – فلسطين: بدون دار نشر.

علي إبراهيم. (2008). الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948. تاريخ الاسترداد 2019، من المركز الفلسطيني للإعلام:
https://www.palinfo.com/

عليان الهندي. (2012). مشاريع الاستيطان وتأثيرها في تشكيل مستقبل الضفة الغربية. مجلة شؤون فلسطينية، العددان:249 - 250 صيف - خريف 2012، تصدر عن مركز الأبحاث – م ت ف.

عميد صعابنة، شحادة امطانس، يوسف كرباج. (2015). التحولات الديمغرافية في إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 | ملف رقم 6. حيفا: لمركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل.

عيسى صوفان القدومي. (2013). فلسطين وأكذوبة بيع الأرض (المجلد 2). غزة - فلسطين:

مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية.

غسان دوعر. (2012). المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان. بيروت - لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

فلسطين. (2018). ماهي خريطة فلسطين. تاريخ الاسترداد 2022، من فلسطين سؤال وجواب: https://www.palqa.com/خريطة-فلسطين/ما-هي-خريطة-فلسطين؟/

فوزي عباس فاضل. (2014). الاستيطان الصهيوني القدس نموذجا. مركز الدراسات الفلسطينية - جامعة بغداد، 29.

مجلة رحالة. (2016). خريطة فلسطين العربية الطبيعية. تاريخ الاسترداد 2020، من مجلة رحالة:

http://r7aalaa.blogspot.com/2016/08/palestine-map.html

محسن صالح. (2009). الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية (المجلد 1). بيروت - لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

محمد أحمد المومني. (1986). السياسة المائية للكيان الصهيوني، دراسة في الجغرافيا السياسية. عمان-الأردن: دار عمان للنشر والتوزيع.

محمد أمير قيطة. (2002). المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة جيوبوليتيكية. غزة: مكتبة ومطبعة دار المنارة، غزة.

محمد هلسة. (2008). القدس في الفكر التوراتي الصهيوني. تاريخ الاسترداد 2022، من المركز الفلسطيني للإعلام:

https://www.palinfo.com/5506

مدار. (2022). موسوعة المصطلحات. تاريخ الاسترداد 2022، من المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار":

https://www.madarcenter.org/موسوعة-المصطلحات

مدار. (2020). موسوعة المصطلحات- حكومة، مؤسسات، وزارات. تاريخ الاسترداد 2020، من المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار":

https://www.madarcenter.org/component/tags/tag/حكومة،-وزارات-ومؤسسات

مدار. (2013). موسوعة المصطلحات \ مشروع ألون. تاريخ الاسترداد 2020، من المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار":

https://www.madarcenter.org/178-مشروع-ألون

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (2021). وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا. تاريخ الاسترداد 2021، من وثائق:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=bLueQXa4643602887abLueQX

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (2010). جدار الفصل العنصري: حقائق وأرقام. تاريخ الاسترداد 2022، من وفا:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4981

مركز رؤية للتنمية السياسية. (2018). محددات بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية والقدس. تاريخ الاسترداد 2022، من مركز رؤية للتنمية السياسية:
محددات بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية والقدس (vision-pd.org)

مركز رؤية للتنمية السياسية. 2020). حصاد عام من انتهاكات الاحتلال ومستوطنيه في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2018 - 2019 - 2020. استنبول - تركيا: مركز رؤية للتنمية السياسية.

مسعود أحمد اغبارية. (1984). حركة غوش ايمونيم بين النظرية والتطبيق. القدس: جمعية الدراسات العربية.

مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني. (2022). المناطق المُسماة (ج). تاريخ الاسترداد 2022، من مكتب رئيس الوزراء - دولة فلسطين:
https://www.palgov.ps/article/103/(ج-المُسماة-المناطق)

منتدى الأعمال الفلسطيني. (2011). الحجر والرخام نفط فلسطين الأبيض ... يغزو الأسواق العالمية، لندن: قسم الابحاث والدراسات الاقتصادية – منتدى الاعمال الفلسطيني.

موسى القدسي. (2004). المستوطنات الإسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي العام (المجلد 1). القاهرة: منشأة المعارف.

مؤسسة القدس الدولية. (2020). الإسكان في القدس. بيروت: مؤسسة القدس الدولية.

مؤسسة المقدسي. (2016). تقرير هدم المنازل. تاريخ الاسترداد 2020، من مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع:

http://www.al-maqdese.org/AR/?page_id=917

ميرون بنفستي. (1987). الضفة الغربية وقطاع غزة حقائق وأرقام أساسية. عمان - الأردن: دار الشروق.

نهاد محمود رشدي الخطيب. (2015). الأبعاد السياسية والقانونية للانتهاكات الإسرائيلية لحق الشعب الفلسطيني في مصادر المياه. غزة: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى.

هناء حمدان. (2009). القدس الشرقية: تسخير سياسات وقوانين الأرض والتخطيط لتغيير طابع الحيز الفلسطيني في القدس (المجلد 1). القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس.

هند أمين البديري. (1998). أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، عمان، (المجلد 1). عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

هيومان رايتس ووتش. (2016). تجارة الاحتلال. الولايات المتحدة الأمريكية: هيومان رايتس ووتش.

وفا. (2022). الصناعات الاستخراجية في فلسطين. تاريخ الاسترداد 2022، من وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3090

وفا. (2021). معسكرات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية. تاريخ الاسترداد 2021، من وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4099

تقرير : 45 % من مساحة المستعمرات الإسرائيلية تم بناؤها على أراضٍ فلسطينية ذات ملكية خاصة. تاريخ الاسترداد 2022، مرصد الأنشطة الاستعمارية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية:
http://poica.org/2016/11/49-تم-بن-مساحة-المستعمرات-الإسرائيلية-من

وليد مصطفى. (2016). الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الاستفادة. رام الله - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

Poica. (2016). كسارات ومحاجر للمستوطنين قائمة على الأراضي الفلسطينية وتتوسع باستمرار!؟. تم الاسترداد 2022 من: مرصد الأنشطة الاستعمارية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية:
http://poica.org/2016/01/ال-على-قائمة-للمستوطنين-ومحاجر-كسارات

Poica. (2015). مخططات العزل والاستيطان الإسرائيلية تدمر مقومات حل الدولتين.
Retrieved 2020, from MONITORING ISRAELI COLONIZATION ACTIVITIES ، Poica.:
POICA – Palestinian Observatory of Israeli Colonization Activities

Poica. (2014). فلسطين تطوي عامًا آخر من الانتهاكات والمُصادرات الإسرائيلية ومُخططات التهويد والتهجير "الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013". تم الاسترداد 2022 من: مرصد الانتهاكات الإسرائيلية الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية:
http://poica.org/2014/03/وا-الانتهاكات-من-آخر-عامًا-تطوي-فلسطين

Poica. (2009). لماذا يجب مقاطعة بضائع المستوطنات الإسرائيلية؟ تم الاسترداد 2022 من: المرصد الفلسطيني لأنشطة الاستيطان الإسرائيلية:
http://poica.org/2009/07/الا-المستوطنات-بضائع-مقاطعة-يجب-لماذا

PASSIA. (2011). ((ج) المناطق). Retrieved 2021, from The Palestinian Academic

Society for the Study of International Affairs (PASSIA):
http://www.passia.org/maps/view/151#

المراجع الانجليزية:

ARIJ. (2014). Locality Profiles and Needs Assessment for Jerusalem Governorate1ARIJ welcomes any comments or suggestions relating to the material published herein, and reserves all copyright for this publication. This publication is available on the project's homepage: القدس: The Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ).

ARIJ. (2013). "Hiding Behind its Pseudo Democracy". Retrieved 2022, from MONITORING ISRAELI COLONIZING ACTIVITIES (POICA):
http://Poica.org/2013/04/hiding-behind-its-pseudo-democracy-israel-captures-more-than-40-from-palestinian-lands-using-twisted-methods/

ARIJ. (2010). Locality Profiles and Needs Assessment in the Bethlehem Governorate. Jerusalem: The Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ).

B'Tselem. (2019). Settlements. Retrieved 2022, from B'Tselem — The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories:
https://www.btselem.org/settlements

BBC. (2018). In quotes: Ariel Sharon. Retrieved 2022, from BBC News:
https://www.bbc.com/news/world-middle-east-11576714

BIMKOM, B'TSELEM. (2005). UNDER THE GUISE OF SECURITY. Jerusalem: B'TSELEM.

Bimkom, B'tselem. (2005). Under the guise of security. Jerusalem: B'tselem.

Human Rights Watch. (2010). Separate and Unequal, Israel's Discriminatory Treatment of Palestinians in the Occupied Palestinian Territories. New York: Human Rights Watch.

Israel Central Bureau of Statistics. (2020). POPULATION IN population in LOCALITIES, BY POPULATION GROUP, END OF 2019 . Retrieved 2020 from Israel Central Bureau of Statistics:
https://www.cbs.gov.il/he/pages/default.aspx

Mideastweb. (2007). The Population of Palestine Prior to 1948. Retrieved from

Mideastweb Middle East:
http://www.mideastweb.org/palpop.htm

Ministry of National Economy. (2014). THE STATE OF PALESTINE NATIONAL EXPORT STRATEGY 2014-2018. رام الله: The International Trade Centre.

Ministry of National Economy. (2011). The Economic costs of the Israeli occupation for the occupied Palestinian territory. Ramallah: Applied Research Institute Jerusalem (ARIJ).

Office Quartet Representative. (2011). The Aggregates Industry in The West Bank. Ramallah.

Passia. (2001). MUNICIPAL BOUNDARIES OF JERUSALEM, 1947-2000. Retrieved 2022, from Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs: PASSIA - MAPS - Jerusalem - MUNICIPAL BOUNDARIES OF JERUSALEM, 1947-2000

PASSIA. (2011). THE ALLON PLAN, JUNE 1967. Retrieved 2022, from Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs:
http://passia.org/maps/view/21

Peace Now. (2020). Settlements List. Retrieved 2020, from Peace Now:
https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/israeli-settlements-at-the-west-bank-the-list

The Washington Institute. (2022). Settlements and Solutions. Retrieved 2022, from The Washington Institute for near east policy:
https://www.washingtoninstitute.org/westbankinteractivemap/

World Bank. (2013). West Bank and Gaza. Area C and the future of the Palestinian economy. Report No. AUS2922. -: World Bank.

Yaakov Katz. (2020). the West Bank Jewish Population Stats Report. Jerusalem: Bet El Institutions.

YESHA_council. (2022). IRegional councils in Israel. Retrieved 2022, from YESHA_council:
http://myesha.org.il/?CategoryID=172

هذا الكتاب

يلقي هذا الكتاب الضوء على واقع الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية والقدس، من خلال تقديم الحقائق وتوضيحها بالأرقام. يحتوي الكتاب على استعراض تاريخي لتطور المشروع الاستيطاني في فلسطين المحتلة عام 8491، ابتداءً من ولادة الفكرة الصهيونية الاستعمارية، إلى تطور بناء المستوطنات قبل وبعد الانتداب البريطاني، وصولاً إلى الاحتلال الإسرائيلي. بعد ذلك، يقدم الكتاب بيانات ومعلومات حول موجات التمدد الاستيطاني، والتوزيع الجغرافي للاستيطان في الضفة الغربية والقدس، وأعداد المستوطنين والمستوطنات، ومحددات بناء جدار الفصل العنصري. يستعرض الكتاب كذلك معلومات حول التقسيمات الإدارية والأيديولوجية للمستوطنين، ويبين المستوطنات التي تتبع لمجلس المستوطنات، والتي تم ضمها للكيان الصهيوني. علاوة على ذلك، يحتوي الكتاب على بيانات عن واقع الاستيطان في المنطقة المصنفة (ج) حسب تقسيمات اتفاقية أوسلو، بما في ذلك معلومات حول عمليات الهدم والتشريد المستمر ضد الفلسطينيين، وكذلك حول الأراضي المصادرة والمعلنة كأراضي دولة، وحول السيطرة على الموارد الفلسطينية.

VISION
FOR POLITICAL DEVELOPMENT

مركز رؤية للتنمية السياسية
إسطنبول - تركيا
2023

Website: www.vision-pd.org
Email: info@vision-pd.org
Tel/Fax: +90 (212) 631 01 07

9 786057 052599